المال والإقتصاد

بنك فيصل الإسلامي السوداني
FAISAL ISLAMIC BANK (SUDAN)
نحن الرواد

مصرف اسلامي الوجهة سوداني السمات يلتزم الجودة والامتياز في اعماله إسعاداً للعملاء، ثقة في الموردين، تنمية للمجتمع، عناية بالعاملين ، وتعظيماً لحقوق المساهمين

مجلة دورية يصدرها بنك فيصل الإسلامي السوداني

العدد (٧١) يناير ٢٠١٣م

قمة (الرياض)
تتبنى مبادرة رئيس الجمهورية للأمن الغذائي العربي

سمو الأمير :
يطلق مبادرة لتمويل مشروعات التنمية بولاية شمال كردفان

المدير العام :
٤٢٪ حصة ما قدمه البنك لتمويل المشروعات الصغرى ذات البعد الإجتماعي

توزيع أرباح الودائع الإستثمارية بنسبة ١١,٥٪

مواقع ماكينات الصراف الآلي العاملة

١. فرع الفيحاء١
٢. فرع الفيحاء٦
٣. فرع الفيحاء ٣
٤. فرع الفيحاء ٤
٥. جامعة الخرطوم١
٦. جامعة الخرطوم٢
٧. جامعة الخرطوم ٣
٨. جامعة الخرطوم ٤
٩. فرع السجانة
١٠. جامعة السودان – الجناح الغربي
١١. فرع المنطقة الصناعية الخرطوم
١٢. الصندوق القومي للمعاشات – الرئاسة
١٣. صندوق المعاشات – مدخل كبري الحرية
١٤. صيدلية كوينز – الرياض – شارع المشتل
١٥. المباحث والأدلة الجنائية – بري
١٦. سوق الخرطوم (٢) جنوب حديقة إشراقة التجاني يوسف بشير
١٧. مدخل كبري المنشية ١
١٨. مدخل كبري المنشية ٢
١٩. الهيئة القومية للكهرباء – الرئاسة (١)
٢٠. الهيئة القومية للكهرباء – الرئاسة (٢)
٢١. وزارة المالية والاقتصاد الوطني
٢٢. مجمع الخبير الإسلامي – أركويت
٢٣. جامعة الخرطوم – كلية الصيدلة
٢٤. فندق البحرين العالمي شارع السيد عبدالرحمن
٢٥. العمارات شارع ١٥ أمام طلمبة النيل
٢٦. وزارة الداخلية
٢٧. الإمدادات الطبية الخرطوم جنوب
٢٨. أكاديمية الشرطة – شارع الصحافة زلط
٢٩. وزارة الطاقة والتعدين
٣٠. الخطوط الجوية السودانية – الرئاسة
٣١. فرع السوق الشعبي الخرطوم
٣٢. فرع السوق الشعبي أمدرمان
٣٣. فرع الزبير باشا
٣٤. مبنى الإذاعة السودانية
٣٥. جامعة الرباط الوطني
٣٦. مبنى شركة كنار شارع أفريقيا
٣٧. الصحافة زلط صيدلية داما
٣٨. مستشفي مكة للعيون – الرياض
٣٩. مستشفي الأسنان التعليمي
٤٠. صيدلية لنا – شرق برج سوداتل
٤١. وزارة التربية والتعليم
٤٢. الإدارة العامة للجمارك – الرئاسة
٤٣. رئاسة الجمارك مطار الخرطوم
٤٤. الإدارة العامة للجمارك الرئاسة
٤٥. جبرة – طلمبة النيل – جوار جامع بلال
٤٦. فرع البنك ابوسعد (١)
٤٧. فرع المحطة الوسطى امدرمان
٤٨. جامعة امدرمان الإسلامية – الثورة
٤٩. محلية أم درمان – المعاشات
٥٠. فرع جامعة أمدرمان الإسلامية – العرضة
٥١. جامعة الخرطوم – كلية التربية شمال
٥٢. جامعة الخرطوم – كلية التربية
٥٣. شارع الأربعين شمال صيدلية الأربعين
٥٤. قصر الشباب والأطفال – أم درمان
٥٥. صيدلية محمد سعيد محطة سراج – الفتيحاب ١
٥٦. صيدلية محمد سعيد- محطة سراج الفتيحاب ٢
٥٧. فرع الموردة – شمال غرب حوش الخليفة
٥٨.أم درمان – الشهداء – صينية الأزهري
٥٩. حي الروضة (ش) القمايز مسجد حي الشاطيء
٦٠. المغتربين – شارع الإنقاذ – بحري ١
٦١. فرع سعد قشرة
٦٢. فرع المنطقة الصناعية بحري
٦٣. جامعة الخرطوم – كلية الزارعة شمبات
٦٤. شارع المعونة – المؤسسة – جوار صيدلية كوينز
٦٥. كوبر شارع كسلا- طلمبة CNPC
٦٦. جامعة السودان – كلية البيطرة – حلة كوكو
٦٧. شارع المعونة – شمبات جنوب – شمال سوداتل
٦٨. شمبات – قبة الشيخ خوجلي – صيدلية الميرغنية
٦٩. منطقة قري الحرة
٧٠. فرع المحطة الوسطى الخرطوم
٧١. المغتربين شارع الإنقاذ – بحري ٢
٧٢. التصنيع الحربي – كافوري – بحري
٧٣. بورتسودان – جامعة البحر الأحمر
٧٤. بورتسودان – الجمارك
٧٥. كسلا
٧٦. القضارف
٧٧. ود مدني
٧٨. عطبرة
٧٩. كوستي
٨٠. الأبيض
٨١. الفاشر
٨٢. مستشفى رويال كير
٨٣. الإحتياطي المركزي – طريق جبل أولياء
٨٤. شارع اوماك الخرطوم
٨٥. فرع الفيحاء ٥
٨٦. تقاطع (ش) الزعيم الأزهري مع المغتربين
٨٧. ودمدني الجمارك
٨٨. الابيض موقع الفرع الجديد
٨٩. شرق النيل الحاج يوسف (ش) الوالي
٩٠. الحلفايا مجمع الزهراء طلمبة بترو ناس
٩١. فرع البنك ابو سعد (٢)
٩٢. الكلاكلة اللفة مستوصف الجعفري (١)
٩٣. الكلاكلة اللفة (٢)
٩٤. فرع المنشية
٩٥. شارع الستين بالقرب من طلمبة نبتة
٩٦. الشجرة سلاح الذخيرة
٩٧. مستشفى بست كير
٩٨. الرياض شارع عبد الله الطيب
٩٩. فرع سوق ليبيا
١٠٠. الثورة (ح) ١٧ خليفة
١٠١. الجمارك شارع بابكر بدري تقاطع الصناعات
١٠٢. الثورة الشنقيطي تقاطع الرومي
١٠٣. ودأرو شمال صينية الزعيم الأزهري
١٠٤. ام بده الحارة السابعة شارع ود البشير
١٠٥ . ودوباوي شارع الدومة امدرمان
١٠٦. إذاعة القوات المسلحة – الخرطوم
١٠٧. الصافية مستشفى حاج الصافي
١٠٨. بورتسودان – الجمارك المجمع الطبي
١٠٩. فرع حلة كوكو

المراسلون

١) البنك البريطاني العربي التجاري – لندن
٢) البنك الأهلي التجاري – جدة
٣) بنك الرياض – الرياض
٤) شركة الراجحي المصرفية – الرياض
٥) بنك سبأ الإسلامي – صنعاء
٦) مصرف قطر الإسلامي – الدوحة
٧) المؤسسة العربية المصرفية – المنامة
٨) الشركة العربية للإستثمار – المنامة
٩) المصرف العربي للإستثمار – أبوظبي
١٠) بنك المشرق – دبي
١١) مصرف أبوظبي الإسلامي – أبوظبي
١٢) بيت التمويل الكويتي – الكويت
١٣) المؤسسة العربية المصرفية – مصر
١٤) مؤسسة فيصل المالية سويسرا – جنيف
١٥) بنك فيصل الإسلامي المصري – القاهرة
١٦) بنك شمال أفريقيا التجاري – بيروت
١٧) كوميرزبانك – فرانكفورت
١٨) يوباي (المصرف العربي إيطاليا)
١٩) بنك كوريا – سيول
٢٠) بنك بيروت – بيروت
٢١) بنك مسقط – مسقط
٢٢) البنك الفرنسي – بيروت
٢٣) بنك BCB. - جنيف
٢٤) بنك FIM – مالطا
٢٥) اليوباف – المنامة – البحرين
٢٦) البنك الأردني الإسلامي – الأردن
٢٧) بنك بيبلوس – بيروت
٢٨) بنك البركة الإسلامي – البحرين
٢٩) بنك الإثمار –البحرين
٣٠) مركز وول ستريت – أبو ظبي
٣١) بنك البركة التركي – استانبول
٣٢) بنك قطر الوطني – الدوحة
٣٣) بنك مسقط البحرين
٣٤) إيلاف بنك – العراق
٣٥) بنك البلاد – السعودية

المحتويات

	الصفحة
أنشطة وأخبار	
قمة (الرياض) تتبنى مبادرة رئيس الجمهورية للأمن الغذائي العربي	٥
المدير العام ١٧,٣٪ نسبة كفاية رأس المال في العام ٢٠١٢م	٦
افتتاح مباني فرع (حلة كوكو) الجديدة	٩
دراسات اقتصادية	
المحافظ الإستثمارية في الأوراق	١٢
تأثير السياستين المالية والنقدية علي مستوي الاسعار الحالية	١٤
دور السوق المالى فى دعم الاقتصاد القومى	١٨
تنمية أموال الوقف	٢٢
غسل الأموال	٢٦
صيرفة إسلامية	
الأمة الإسلامية وتداعيات العولمة	٣٠
الـــــرزق	٣٥
تقويم المخزون السلعي	٣٨
الآثار الاقتصادية للضرائب	٤٢
دور المصارف الإسلامية في تنمية وتعزيز القطاع المصرفي	٤٤
تقنية مصرفية	
إدارة علاقات العملاء	٤٨
الانترنت المصرفي والبنية التحتية اللازمة	٥٠
رؤية قانونية	
مراجعة حول قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف	٥٣
رؤية شرعية	
مرشد الرقابة الشرعية	٥٦
واحة العدد	٥٨

المستشار الإعلامي
الأستاذ / موسى يعقوب
الإشراف
الأستاذ / محمد الطاهر الطيب
هيئة التحرير
الهادي خالد إسماعيل
مهند مبارك العجب
إسماعيل إبراهيم محمد
محمد حسن جعفر الحفيان
جمال الدين عمر محمد التوم
محمد حافظ مبارك
إبراهيم محمد الأمين
عبد الله موسي علقم
البريد الإلكتروني :
magazine@fibsudan.com
هاتف خدمة العملاء
٠١٨٣٧٤١٣٢٧
فروع البنك العاملة:

الفرع	التلفون
١ الفيحاء	+٢٤٩ ١٨٣ ٧٧٣٥٦٦
٢ المحطة الوسطى الخرطوم	+٢٤٩ ١٨٣ ٧٨١٧٦٧
٣ جامعة الخرطوم	+٢٤٩ ١٨٣ ٧٧٤٤٧٩
٤ السوق العربي	+٢٤٩ ١٨٣ ٧٧٤٦٠٣
٥ السجانة	+٢٤٩ ١٨٣ ٤٦٧٧٥٨
٦ السوق الشعبي الخرطوم	+٢٤٩ ١٨٣ ٤٧٥٦٥٦
٧ المنشية	+٢٤٩ ١٨٣ ٧٤١٣٢٦- ٩٦٩
٨ المنطقة الصناعية الخرطوم	+٢٤٩ ١٨٣ ٤٧١٨٩٥
٩ السوق المحلي	+٢٤٩ ١٨٣ ٤٢٥٨٢٧
١٠ شارع الزبير باشا	+٢٤٩ ١٨٣ ٨١١٩٦٢
١١ سعد قشرة	+٢٤٩ ١٨٥ ٣٣١٩١٠
١٢ حلة كوكو	+٢٤٩ ١٨٥ ٣٨٠١٥٥
١٣ المنطقة الصناعية بحري	+٢٤٩ ١٨٥ ٣٣٠٤١١
١٤ المحطة الو سطى أم د	+٢٤٩ ١٨٧ ٥٥١٩٧١
١٥ السوق الشعبي أم درمان	+٢٤٩ ١٨٧ ٥٥٣٥١٨
١٦ سوق ليبيا	+٢٤٩ ١٨٧ ٥٩١٦٣١
١٧ الجامعة الإسلامية (الثورة)	+٢٤٩ ١٨٧ ٤٣١٩٧٧
١٨ الجامعة الإسلامية (العرضة)	+٢٤٩ ١٨٧ ٥٥٥٣٤٥
١٩ الجامعة الإسلامية (الفتيحاب)	+٢٤٩ ١٨٧ ٥٢٩٢٤٢
٢٠ الموردة	+٢٤٩ ١٨٧ ٥٧٨٩٩٩
٢١ المنطقة الحرة قري	+٢٤٩ ١٨٣ ٧٤١٣٢٦-٧٥٧
فروع الولايات الأخرى :	
٢٢ بورتسودان	+٢٤٩ ٣١١ ٨٢٤٦٥١
٢٣ كسلا	+٢٤٩ ٤١١ ٨٢٢٠٥٠
٢٤ كوستي	+٢٤٩ ٥٧١ ٨٢٢٧١١
٢٥ مدني	+٢٤٩ ٥١١ ٨٤٣١٥١
٢٦ عطبرة	+٢٤٩ ٢١١ ٨٢٢٣٦٧
٢٧ الأبيض	+٢٤٩ ٦١١ ٨٢٣١٢٥
٢٨ الفاشر	+٢٤٩ ٧٣١ ٨٤٢٢٣٨
٢٩ نيالا	+٢٤٩ ٧١١ ٨٣٢٠١٣
٢٩ القضارف	+٢٤٩ ٤٤١ ٨٤٣٥٠٣
مكاتب الصرف	
٣٠ جامعة الرباط الوطني	+٢٤٩ ١٨٣ ٧٤١٣٢٦-٧١٤
٣١ دما دما - بورتسودان	+٢٤٩ ١٨٣ ٧٤١٣٢٦-٨٦٣
٣٢ سوبا - الحاويات	+٢٤٩ ١٨٣ ٧٤١٣٢٦- ٧٥٨

الإخراج الفني
٨٣٧٩٤٦٢١ – ٨٣٧٤٧٦٥١

كلمة العدد

القراء الأعزاء

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

بين أيديكم العدد ٧١ من مجلة المال والاقتصاد، والذي تم إعداده ليتوافق مع مقترحاتكم وآرائكم الثرة، التي بكل الود تقبلناها وسنظل من خلال البريد الالكتروني للمجلة، فلذلك تعددت الموضوعات وتنوعت ما بين الاقتصاد والدراسات المصرفية والتقنية والعديد المفيد بإذن اللّه.

ومن أبرز ما جاء في هذا العدد الورقة التي قدمها الخبير الاقتصادي ووزير المالية الأسبق الدكتور عبدالوهاب عثمان حول الأمة الإسلامية وتداعيات العولمة الجزء الثاني هذا بجانب الحديث عن السياسة المالية والنقدية وأثرها على الأسعار في السودان وتضمن العدد أيضاً عدداً من المواضيع تناولت مفهوم المحافظ الإستثمارية وموضوع دور السوق المالي في دعم الاقتصاد القومي إيمانا منا بمبدأ التكافؤ الاجتماعي والتقريب بين طبقات المجتمع الواحد مستعرضين في ذلك الرؤى القانونية والفقهية في الموضوعات ذات الإختصاص.

نأمل أن ينال هذا الجهد رضاءكم كما نرجو مواصلة تقديم مقترحاتكم وآرائكم بالتواصل عبر البريد الالكتروني للمجلة وشكراً

المقالات والموضوعات المنشورة تعبر عن آراء كاتبيها

عنوان البنك الرئيسي
مركز الفيحاء التجاري - شارع علي عبد اللطيف - الخرطوم - السودان
ص . ب : ١٠١٤٣ الخرطوم – تلكس : ٢٢٥١٩ – ٢٢١٦٣ – فاكس : ٧٧١٧١٤ – ٧٨٠١٩٣ ١٨٣ ٢٤٩+
هاتف : ٧٤١٣٢٦ ١٨٣ ٢٤٩+ – إسويفت : FISBSDKH
البريد إلكتروني : fibsudan@fibsudan.com – الموقع : www.fibsudan.com

قمة (الرياض)
تتبنى مبادرة رئيس الجمهورية للأمن الغذائي العربي

ترأس السيد/ عمر حسن أحمد البشير، رئيس الجمهورية وفد السودان المشارك في القمة العربية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية الدورة الثالثة والمنعقدة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٠- ٢٢ يناير٢٠١٣م.

وضم وفد السودان الفريق بكري حسن صالح وزير شؤون الرئاسة والأستاذ علي كرتي وزير الخارجية والأستاذ علي محمود وزير المالية والإقتصاد الوطني والدكتور مصطفى عثمان إسماعيل الوزير بالمجلس السوداني الأعلي للاستثمار وعدد من القيادات التنفيذية ذات الصلة بالقمة .

وتجدر الإشارة الى أن قمة الرياض تبنت مبادرة الرئيس البشير لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال توفير السودان لأرض صالحة للاستثمار في مجالات الحبوب والثروة الحيوانية هذا وقد دعا البشير وزراء المال والاقتصاد العرب للاجتماع بالخرطوم في العام الحالي لبحث تنفيذ هذه المبادرة.

ويذكر أن مقررات القمة تعتبر تطورا كبيرا في مجال العمل العربي المشترك في الاقتصاد .. بدعمها التجارة البينية العربية وفي زيادة رؤوس أموال البنوك والمؤسسات والصناديق المالية العربية التي تعمل في مجال التنمية بنسبة ٥٠٪ وتمت إجازة اتفاقية الاستثمار المشترك في الدول العربية، بجانب مناقشة عدد من الموضوعات منها مواضيع الشباب والبطالة والمرأة ووضعت تصورا لحل مشاكل البطالة.

سمو الأمير يطلق مبادرة لتمويل مشروعات التنمية بولاية شمال كردفان

أعلن صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور/ محمد الفيصل بن عبدالعزيز آل سعود رئيس مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي السوداني؛ عن إنشاء محفظة بنكية تعمل على تمويل مشروعات التنمية بولاية شمال كردفان والتي يمثل بنك فيصل الإسلامي السوداني ابرز روادها.

وأشار خلال تدشينه مجموعة من الخدمات المصرفية بشمال كردفان، الى تعاون المصارف السودانية فيما بينها على تنفيذ المشروعات التنموية بالولاية وفق صيغة تعاونية نقدم من خلالها احتياجات المنطقة ونساهم جميعنا في جعلها من المناطق المتقدمة.

هذا وبحث سموه في اجتماع مع حكومة الولاية الامكانات التي تتمتع بها الولاية في المجالات الزراعية والحيوانية، والتنقيب عن المعادن وفرص الاستثمار المتاحة للشركات والمستثمرين.

كما أبدى عدد من مديري البنوك والشركات تفهماً لمساعي الولاية في مجال الاستثمار، واعدين بدراسة المشروعات المطروحة من قبل الولاية.

المدير العام

١٧,٣٪ نسبة كفاية رأس المال في العام ٢٠١٢م

٤٢٪ حصة ما قدمه البنك لتمويل المشروعات الصغرى ذات البعد الإجتماعي

المدير العام

الأستاذ / علي عمر إبراهيم فرح

أظهرت المؤشرات الأولية لنتائج أعمال بنك فيصل الإسلامي السوداني عن الفترة المنتهية في ديسمبر من العام ٢٠١٢م، أن الميزانية المجمعة للبنك بلغت ٥,٦ مليار جنيه بمعدل نمو بلغ ٤٦٪ عن العام ٢٠١١م.

وذكر المدير العام الأستاذ/ علي عمر إبراهيم فرح، في تصريح خصه لمجلة (المال والإقتصاد) بأنه وعلى الرغم من كل ما جرى ويجري من المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الا أن البنك احتفظ بنسب ملاءة ممتازة، ونسب سيولة جيدة جداً وأوفى بكافة إلتزاماته مع بنك السودان المركزي ومتطلباته المعيارية حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال في العام ٢٠١٢م ١٧,٣٪ .

ولفت سيادته إلى أن حجم الودائع ارتفع بنسبة ٤٩٪ عن العام ٢٠١١م ، كما زادت الأرباح بعد الزكاة والضرائب بنسبة ١٠٪ عن العام ٢٠١١م . يذكر أن عدد الحسابات التي يديرها البنك لصالح عملائه مايزيد عن ١٨٥ ألف حساب.

ففي جانب التمويل صرح سيادته بأن البنك أولى إهتماماً كبيراً في تمويل الشرائح الصغيرة والتمويل ذو البعد الإجتماعي التي تساهم بمجموعها في الحد من البطالة والفقر. إذ يشكل ذلك نسبة ٤٢٪ من إجمالي التمويل في البنك،داعياً سيادته إلى بذل المزيد من الجهد وتفعيل هذا الدور ليصبح رمزاً أساسياً لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نستطيع أن نصل بها إلى الشرائح الاقتصادية الواعدة.

فقد قام البنك على سبيل المثال لا الحصر بتمويل مشروعات (الأبقار والدواجن ومواد البناء ومشاريع رياض الأطفال وطباعة الكتب ومصانع للطوب والطواحين والحلويات، وهذه الشرائح الصغيرة تشمل العاملين بالدولة في القطاعين العام والخاص وفئات المعاشيين والحرفيين والخريجين والفقراء الناشطين اقتصادياً، وفي جانب التمويل ذو البعد الإجتماعي فقد قام البنك بتمويل قطاع النقل (باصات المواصلات الداخلية بولاية الخرطوم وعربات مشروع نظافة الولاية) وكذلك تشييد الطرق والجسور، كما أهتم البنك بالمساهمة في المحافظ التمويلية التنموية وعلى سبيل المثال، ساهم البنك في محفظة الصمغ العربي ومحفظة تمويل السكن الإقتصادي ومحفظة صندوق الإسكان والتعمير ومحفظة تصنيع الزيوت النباتية ومحفظة تأهيل وصيانة شبكة الري بمشروع الجزيرة، وفي قطاع الخدمات الصحية قام البنك بتمويل الأجهزة الطبية والمعدات الصحية.

التمويل حسب القطاعات للعام ٢٠١٢م

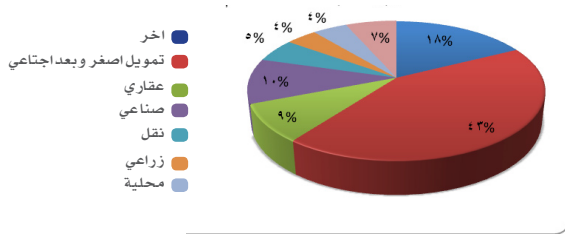

برنامج للإصلاح الإقتصادي

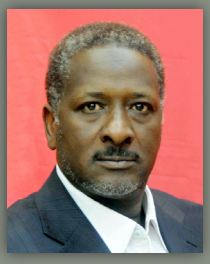

الأستاذ علي محمود عبد الرسول
وزير المالية والإقتصاد الوطني

لفت وزير المالية الأستاذ علي محمود عبد الرسول النظر إلى أن السودان «بدأ برنامجاً للإصلاح الاقتصادي يستهدف المساهمة في ضبط الإنفاق الحكومي، وتطوير الأطر المحاسبية وطرق إعداد تقارير المال وتطوير النظام المعلوماتي لتخطيط الموارد الحكومية». وأكد بأن «فقدان السودان للعائدات النفطية تسبب في خسارة أكثر من ٨٠٪ من الإيرادات النقدية الأجنبية وحرم الموازنة العامة من ٤٥ ٪ من الموارد وتوقع أن ينمو الاقتصاد السوداني بمعدل ٣,٦ ٪ هذه السنة مقارنة بـ١,٣٦٪ العام الماضي، عازياً تعافي الاقتصاد إلى زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات، إذ صدّر السودان العام الماضي نحو ٤٨ طناً من الذهب بأكثر من ٢,٢ بليون دولار، إضافة إلى زيادة صادراته من اللحوم والصمغ والبقول. وقدّر حجم العجز في ميزان المدفوعات عام ٢٠١٢ بنحو بليوني دولار بعدما وصل إلى نحو ١١ بليوناً نتيجة انفصال الجنوب.

افتتاح مباني فرع (حلة كوكو) الجديدة

في إطار خطة البنك الاستراتيجية التي يتبعها لتوسيع وتحديث شبكة فروعه للوصول إلى أكبر شريحة من العملاء في مختلف مواقعهم، قام مدير عام بنك فيصل الإسلامي السوداني الأستاذ علي عمر إبراهيم فرح، يوم الأحد الموافق ١٣/يناير ٢٠١٣م بزيارة لفرع البنك الجديد بحلة كوكو وذلك بمناسبة انتقال الفرع إلى موقعه الجديد في وسط السوق، حيث التقى خلال الزيارة بمدير الفرع الأستاذ/عمر حمدو محمد خير، وقام بجولة على أقسام الفرع التقى خلالها بالموظفين ووقف على سير العمل وثمن جهودهم التي يقومون بها وحثهم على بذل المزيد لخدمة المواطنين وتسهيل إجراءاتهم..

وفي ختام الزيارة أشاد المدير العام بالجهود الكبيرة التي تبذلها إدارة المباني والمنشآت وبأن هذا الإنتقال يأتي من منطلق حرص البنك على توفير كافة وسائل الراحة للعملاء لإتمام معاملاتهم المصرفية بسهوله ويسر وكذلك لجان الإشراف على مواقع الصرافات الآلية الجديدة. ورافقه في الزيارة الأستاذ/ عبدالله علي محمد ، مساعد المدير العام للقطاع الإداري، والأستاذ/علي يوسف بابكر، مدير إدارة المباني والمنشآت، والمهندس/ جعفر عمرأحمد، مدير إدارة تقنية المعلومات، والأستاذ/ الشيخ إدريس محمد عبد القادر ، مدير إدارة الموارد البشرية، والأستاذ/محمد عمر حامد، مدير إدارة التجزئة المصرفية.

برامج التواصل مع المؤسسات التربوية

في اطار تواصله مع المؤسسات التربوية المختلفة استقبل بنك فيصل الإسلامي السوداني بمباني رئاسة البنك في الخامس عشر من يناير الحالي وفدا من مدرسة البقيع للأساس بنات، وحدة مدينة طابت الإدارية محلية الحصاحيصا بولاية الجزيرة، وضم الوفد مدير المدرسة ومعلمي ومعلمات المدرسة وعدداً من الطالبات، وذلك بهدف توعية طلاب مرحلة الأساس بأهمية الادخار والاقتصاد في الانفاق وتأثيره على المجتمع. وقد كان في استقبال الوفد موظفو إدارة التسويق، الأخ/محمد أحمد مدني والأخ/ سليمان النور . وقد إستمع أعضاء الوفد الى محاضرة تثقيفية عن العمل المصرفي ببنك فيصل الإسلامي السوداني، أوضح من خلالها أهمية تربية الطلاب على الوعي الادخاري منذ الصغر ليصبح فيما بعد نمطاً سلوكياً وحياتياً ملازماً لهم، وتناولت المحاضرة تجربة البنك وريادته للعمل المصرفي الإسلامي والتقني بالسودان. يذكر أن بنك فيصل الإسلامي السوداني يعد أول بنك يقوم بعمل هذه المحاضرات التثقيفية لطلاب المدارس. ومن ناحيته، أشاد مدير المدرسة بالاستقبال الرائع من قبل العاملين في البنك، معرباً عن شكره العميق لما قام به البنك من خطوة لتثقيف أكبر عدد ممكن من الطلاب، والجهد الكبير لإنجاح هذه الزيارة، متمنياً أن تنتهج جميع مؤسسات القطاع الخاص المسلك نفسه الذي يسير عليه بنك فيصل الإسلامي السوداني في خدمة المجتمع.

يعتمد شاغلو الوظائف الإشرافية اعتمادا كبيرا على الموظفين الذين يديرون مكاتبهم من سكرتارية ومساعدين إداريين إلى غير ذلك من المسميات. ويعد تسيير الأعمال المكتبية في مرونة ويسر من الأمور التى لا تتحقق إلا إذا تمكن موظفو ادارة المكاتب من انجاز تلك الأعمال بكفاية وحرفية. وقد أصبح علم ادارة المكاتب علما قائما بذاته له أصوله ومصادره وبات يعتمد على الأساليب والأنظمة التقنية الحديثة.

أبوبكر صديق
مكتب المدير العام

إستراتيجية ادارة المكاتب العليا

نتيجة لكبر حجم المنظمات ذات القطاع الخاص والقطاعات الحكومية والاقتصادية فقد زاد حجم الأعباء الملقاة على عاتق الوحدات الإدارية وكبر حجم المعلومات المطلوبة لها والتي تتطلب قدراً كبيراً من المعاونة في تسيير نقلها لهذه المعلومات بين الوحدات الإدارية وتنظيم حفظ وتخزين هذه المعلومات والمعاونة في استرجاعها هذه المعلومات في أقل وقت ممكن وبأيسر الطرق مما يمكن الإدارة من الاعتماد على تلك المعلومات في إصدار القرارات الرشيدة.

وتقوم وحدات السكرتارية ببنك فيصل الإسلامي السوداني بمعاونة تلك الوحدات الإدارية في تقديم الخدمات والمعلومات في المجالات الفنية والمكتبية حتى إنها صارت تعتبر القلب النابض الذي يمد كافة الأجهزة بما يلزمها فإذا توقف القلب وعجز عن أداء مهمته فان ذلك يودي بالضرورة إلى عجز وفشل هذه الوحدات والأجهزة عن القيام بمهمتها الأساسية.

مكان السكرتارية في الهيكل التنظيمي :

هناك عدة طرق للتنظيم الإداري لأجهزة السكرتارية ويتم تحديد الطرق المثلى الواجب إتباعها في كل جهة إدارية وفقاً لظروفها الخاصة فهناك الدوائر الصغيرة والدوائر الكبيرة وهناك الدوائر المتمركزة في موقع واحد والدوائر الموزعة على عدة مواقع في أماكن جغرافية متفرقة.

ويجب التنويه إلى ضرورة إتباع إطار تنظيمي محدد للسكرتارية حيث إن عدم وجود هذا الإطار المحدد سيؤدي إلى تنازع الاختصاصات وعدم تحديد المسئوليات ويبدو ذلك في إنشاء العديد من مراكز السكرتارية بدون تنسيق بينها ولا إشراف عليها وبالتالي يظهر صعوبة الرقابة على العاملين بها وعدم جدوى تدريبهم لرفع كفايتهم وزيادة مهارتهم

وفيما يلي الطرق المتبعة للتنظيم الإداري للسكرتارية:

١. مركزية السكرتارية
٢. لا مركزية السكرتارية
٣. الجمع بين المركزية واللامركزية

أنواع السكرتارية والمهام التي تؤدى ببنك فيصل الإسلامي السوداني:

أولاً : السكرتارية العامة :

وهي تمثل المعاونات والخدمات المكتبية التي تقدم لمختلف الإدارات مثل الاتصالات والمحفوظات والنسخ والتصوير وغيره.

ثانياً: السكرتارية الخاصة:

وهي تمثل المعاونات والخدمات المكتبية التي تقدم لمكاتب أحد المديرين أو الرؤساء لتيسير أداء مهمته وانجاز عمله .

ثالثاً: السكرتارية المتخصصة:

ويطلق عليها السكرتارية الفنية وهي عبارة عن المكاتب الفنية الاستشارية التي تلحق بمكاتب كبار المسئولين لتقديم ودراسة الاستشارات الفنية المتخصصة على اختلاف أنواعها. مثل السكرتارية القانونية السكرتارية المالية السكرتارية الاقتصادية والسكرتارية الطبية والسكرتارية الهندسية وغيرها من مختلف المجالات الفنية ويتولى هذه الوظائف أصحاب خبرات من أعلى مستوى ممكن .

رابعاً: السكرتير الخاص:

وهو شخص يختاره المدير العام ويكون موضع ثقته ويقوم بمعاونة المدير في مختلف الأعمال المكتبية الخاصة بمكتب المدير كالاتصالات والمحفوظات والنسخ والمراسلات وإعداد التقارير والأرشفة وغير ذلك.

وتطلق كلمة سكرتير دلالة على الشخص الذي يعينه المدير ليكون أميناً على أسراره ويقدم له المعاونات المختلفة في مجالات الأعمال المكتبية كإعداد المراسلات وحفظ وتخزين واسترجاع المعلومات وانجاز إجراءات الوارد والصادر بالإضافة إلى إجراء أعمال الاتصالات الاخرى كالهاتفية والبرقية وتنظيم استقبالات الزائرين وأيضا تنظيم الاجتماعات الخاصة بمكتب المدير.

الصفات الشخصية الواجب توافرها في السكرتير:

- حسن المظهر والهندام .
- أن يكون أميناً على أسرار مكتب المدير.

- قوة الشخصية.
- حسن التصرف .
- قوة الذاكرة .
- الالتزام بمواعيد العمل الرسمية .
- المرونة في التفكير وحب التغير.
- الإخلاص للمدير وحبه للعمل .
- هدوء الطبع.

الصفات العلمية الواجب توافرها في السكرتير الخاص:

إذا كانت الصفات الشخصية تعتبر من الأساسيات التي يجب الاعتماد عليها عند اختيار السكرتير الخاص حيث يصعب تحسينها أو تغييرها في معظم الأحوال فمن يتسمون بالانفعال في أي موقف قد يصعب مثلاً ان يتحولوا إلى أشخاص بتمتعون بالثبات واللانفعال .

فإن الصفات العلمية يمكن للجميع اكتسابها بقدر من التعليم والتدريب وخاصة في معاهد السكرتارية ومراكز التدريب المتخصصة في ذلك النوع من التدريب والتعليم والتي تعمل على تنمية قدرات ومهارات السكرتير في مختلف أعمال السكرتارية يشترط أن يكون للسكرتير الرغبة والمثابرة على التعليم والتدريب على هذه الصفات.

القدرات والصفات الواجب على السكرتير أن يتعلمها ويتدرب عليها لتنمية قدراته:

١. معرفة أصول ادارة وتنظيم المكاتب.

٢. معرفة اختصاصات الإدارات التي يشرف عليها المدير.

٣. تعلم الأسلوب السليم للكتابة على الكمبيوتر بالدقة والسرعة اللازمة .

٤. معرفة النواحي المتعلقة بالاتصالات الكتابية والتي تشمل:

- إعداد وصياغة المراسلات بمختلف أنواعها .
- تنفيذ إجراءات البريد الوارد والبريد الصادر وكيفية تداول المراسلات الداخلية بين الإدارات بالمنظمة .
- مهارة استخدام الأجهزة المكتبية المختلفة للاتصالات المكتبية .
- معرفة النواحي المتعلقة بالاتصالات الشفوية والتي تشمل:

تنظيم الاتصالات الهاتفية الخاصة بمكتب المدير ومعالجة المكالمات الواردة والصادرة..

تنظيم مقابلات الزوار لمكتب المدير والقواعد الواجب إتباعها في استقبال الزوار.

تنظيم الاجتماعات الخاصة بمكتب المدير.

مهارة استخدام الأجهزة المكتبية المختلفة والمرتبطة بالاتصالات الشفوية.

الإلمام بالطرق العلمية السليمة لتنظيم حفظ المعلومات.

الإلمام بقدر كاف ببعض اللغات الأجنبية.

أهم الواجبات والاختصاصات للسكرتير الخاص :

- إعداد وصياغة المراسلات والمذكرات والقرارات والتقارير الخاصة بمكتب المدير.
- استقبال البريد الوارد الخاص بمكتب المدير وكذلك تصدير المراسلات الصادرة.
- تنظيم حفظ الوثائق الخاصة بمكتب المدير بطريقة علمية وعملية وسليمة.
- استقبال المكالمات الهاتفية الواردة والرد عليها .
- تنظيم الاستقبالات والزيارات بمكتب المدير .
- تنظيم الاجتماعات الخاصة بمكتب المدير .
- مساعدة المدير في الإعداد لرحلاته وتقديم المعاونة المكتبية اللازمة أثناء وبعد سفر المدير.
- متابعة وعرض المقالات والإخبار الصحفية والتي لها علاقة بعمل مكتب المدير.
- معالجة المكاتبات الواردة لمكتب المدير

الصفات العلمية الواجب توافرها في السكرتير العام :

- ادارة المكاتب .
- اللغات الأجنبية.
- الحفظ والتصنيف.
- معلومات عن الجهاز الإداري.
- علم النفس والعلاقات الإنسانية .
- أساليب كتابة المراسلات.
- التعبير.

١١,٥٪ نسبة توزيع أرباح الودائع الإستثمارية

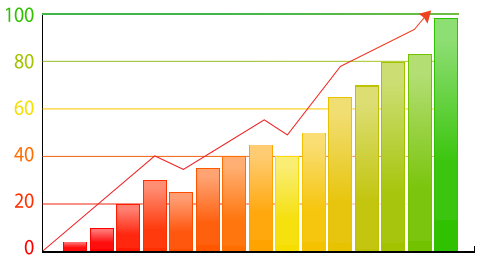

أعلن بنك فيصل الإسلامي السوداني عن توزيع الأرباح على حسابات الودائع الاستثمارية خلال العام ٢٠١٢م بنسبة ١١,٥٪ وهي تعد من بين أعلى نسب الأرباح على الودائع الاستثمارية التي يتم توزيعها في القطاع المصرفي. وهي تؤكد على مكانة البنك الرائدة لدى المتعاملين وعلى انها حافزاً إضافياً يزيد من ثقتنا في مساهمينا والجمهور. ويقدم بنك فيصل الإسلامي السوداني ودائع استثمارية سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية، فمن مزايا ذلك الجوهرية تحقيق عائدٍ مالي تنافسي، يرتكز على حرص الإدارة على تحقيق أعلى الأرباح على الودائع الاستثمارية، وحرصها الدائم على توزيع نتائج الأعمال فور الإعلان عنها ودون أي تأخير.

النتائج الأولية لأداء بنك فيصل الاسلامي السوداني خلال العام ٢٠١٢م

مكونات حقوق الملكية العام ٢٠١٢م

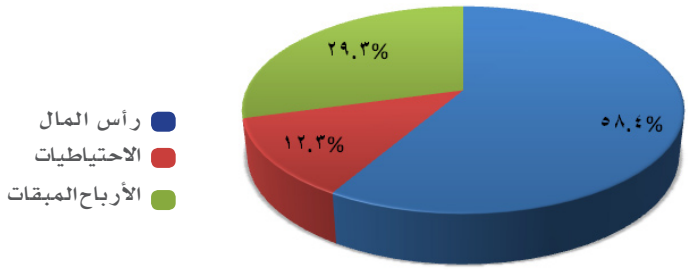

الودائع بأنواعها للعام ٢٠١٢م

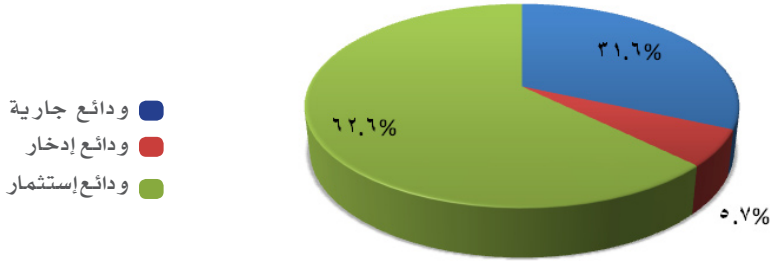

- على الرغم من كلّ ما يجري من متغيرات وتطورات إقتصادية ومالية المحلية منها والعالمية فإن بنك فيصل الاسلامي السوداني وباسترتيجية محكمة تأقلم مع كافة الأحوال المستجدة وتجاوز تأثيراتها.
- و أنه على الرغم من كل ما جرى ويجري من هذه المتغيرات احتفظ بنك فيصل الاسلامي السوداني بنسب ملاءة ممتازة، ونسب سيولة جيدة جداً وأوفى بكافة إلتزاماته مع بنك السودان المركزي ومتطلباته المعيارية حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال في العام ٢٠١٢م ١٧,٣٪ .
- حقق بنك فيصل الاسلامي السوداني المزيد من التطور على الصعيد المحلي والدولي ، وذلك بنيله مراكز متقدمة على مستوى المصارف العربية والعالمية.

وقد أشارت التقارير المالية الأولية إلى أن :-

- الميزانية المجمعة للبنك بلغة ٥,٦ مليار جنيه بنهاية العام ٢٠١٢م بمعدل نمو بلغ ٤٦٪ عن العام ٢٠١١م .
- نمت حقوق الملكية بنسبة ٢٨٪ عن العام ٢٠١١م .
- ارتفعت الودائع بنسبة ٤٩٪ عن العام ٢٠١١م.
- ارتفع حجم التمويل بنسبة ٢٩٪ عن العام ٢٠١١م .

الشركة الإ سلامية للتجارة و الخدمات المحدودة
Islamic Trading & Service CO. LTD
إحدى شركات بنك فيصل الإسلامي السوداني

ITSCO

عمارة الفيحاء – الطابق الخامس – مكتب رقم (١١) تلفون : ٧٨١٧٥٩/٣٨٣١٨٧ ٠٠٢٤٩ ١٨٣ – فاكس : ٧٨٣٤٨٧ ٠٠٢٤٩ ١٨٣

المحفظة الاستثمارية فى الاوراق المالية هي مصطلح يطلق على مجموع ما يملكه الفرد او المؤسسة من الأسهم و الصكوك، والهدف من امتلاك هذه المحفظة هو تنمية القيمة السوقية لها، وتحقيق التوظيف الأمثل لما تمثله هذه الأصول من أموال واصول . ويجب ان تخضع المحفظة الاستثمارية في الأسهم والسندات لإدارة جهة مسئولة متخصصة تسمى مدير المحفظة، كذلك الحال بالنسبة لشهادات الإيداع والودائع الاستثمارية في الأسهم والسندات والتي تعتبر جزءا من المحفظة الاستثمارية.

مريم عمر محمد الخير
نائب مدير
شركة الفيصل للأوراق المالية

المحافظ الإستثمارية في الأوراق المالية

ويجدر بنا التركيز هنا على أن تكوين المحافظ الاستثمارية في الأسهم والسندات يعتمد على فلسفة وطبيعة الجهة المستثمرة ومدى استعدادها لتقبل المخاطر.

أهداف المستثمرين بالمحافظ:

- هدف الحصول على تدفق نقدي ثابت وبشكل دوري (شهري أو ربع سنوي أو سنوي) Earnings
- هدف تعظيم الأرباح Growth

ولإنجاز هذه الاهداف يجب أن يتم تحديد الأهداف الاستثمارية في الأسهم والسندات، فهدف تحقيق عوائد أكبر مع درجة أدنى من المخاطرة هو هدف ينطوي على عنصرين متعارضين هما العائد والمخاطرة.

ففى النظرية الإستثمارية كلما إزدادت فرص الكسب إرتفعت درجة المخاطرة.

ومن هنا لا بد من تحقيق توازن بين الأثنين.

انواع المحافظ الاستثمارية:

- محافظ العائد: يأتى الدخل النقدي للأوراق المالية التي يحتفظ بها المستثمر لأغراض العائد من الارباح التي تدفع للصكوك أو التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة أو العادية. وعلى هذا فإن وظيفة محافظ العائد هي تحقيق أعلى معدل للدخل النقدي الثابت والمستقر للمستثمر وتخفيض المخاطر بقدر الإمكان.
- محافظ الربح : وهي المحافظ التي تشمل الأسهم التي تحقق نموا متواصلا في الأرباح وما يتبع ذلك من ارتفاع في أسعار السهم أو ارتفاع الأسعار من خلال المضاربات أو صناديق النمو التي تهدف إلى تحقيق تحسن في القيمة السوقية للمحفظة .
- محافظ الربح والعائد: المحفظة التي تصنع توليفة تجمع أسهما مختلفة يتميز بعضها بتحقيق العائد، وبعضها الآخر بتحقيق الربح وهذا النوع يعتبر المفضل لدى المستثمرين والذين يتطلعون إلى المزج بين المزايا والمخاطر التي تصاحب كل نوع من هذه المحافظ .

بإمكاننا أن نجمل أهداف المستثمرين بالمحافظ الكثيرة جداً فى الأهداف التالية:-

- المحافظة على راس المال.
- إستقرار تدفق النقد.
- النمو فى راس المال.
- التنويع فى الاستثمار.
- تقليل المخاطر.
- السيولة.

محددات الاستثمار بالمحافظ:

يقوم مدير المحفظة بالاتفاق مع المستثمر الفرد او الجهة المسئولة عن استثمار المؤسسة المستثمرة حول محددات الاستثمار ويقوم بترتيب اولويات هذه المحددات معه من حيث الاولوية والاهمية ومن ثم درجة المخاطر التى يستطيع ان يتحملها المستثمر ويقوم مدير الاستثمار بحساب المخاطر والعوائد بالاساليب العلمية والاحصائية بدقة وشفافية والمحددات هي :

- أهمية نمو رأس المال.
- العائد أو نمو الأرباح .
- المخاطرة.

إستراتيجيات إدارة المحافظ:-

يقوم مدير الاستثمار بتغيير مكونات المحفظة عن طريق إحدى إستراتيجيات إدارة المحافظ والتي تنحصر في إستراتيجيتين :-

- الإستراتيجية السلبية Passive Management
- والإستراتيجية الإيجابية Active Management

وتتوقف المفاضلة بينهما على مجموعة من العوامل تتمثل في :

- مدى اتصاف السوق بالكفاءة وخصوصاً كفاءة تسعير الأوراق المالية المتداولة في السوق.
- نوع المستثمر الذي يتم إدارة محفظته من حيث طبيعة وهيكل،الاصول والخصوم المصاحبة .

أولاً : الإستراتيجية السلبية Passive Management :

لعل المعنى باللغة العربية يبعد عن المعنى الحقيقى لنوع الاستراتيجية ونجد هنا ان مدراء الاستثمار يطبقون الاستراتيجية السلبية عند قيامهم بإدارة محفظة المستثمر الذي يتجنب المخاطر ويتحقق ذلك في حال اتسام السوق بالكفاءة والشفافية والنضوج المطلوبين وبالتالي تعكس أسعار الأسهم المتداولة كل المعلومات المتاحة عنها وتنحصر أساليب هذه الاستراتيجية في نقطتين رئيسيتين :-

- أسلوب الشراء والاحتفاظ.
- وأسلوب صناديق المؤشر.

أسلوب الشراء والاحتفاظ Buy and hold :

يتم إختيار أسهم مناسبة لتفضيل المستثمر للمخاطر وتحقق له أهدافه من الاستثمار. ثم يقوم المدير بتكوين المحفظة ويحتفظ بها حتى تاريخ مستقبلي معين وذلك في محاولة لتجنب تكاليف المبادلة و البحث عن أسهم جديدة للإستثمار فيها عدا التكاليف التي تترتب على عملية البيع والشراء وفي إطار هذا الأسلوب، عادة ما يعتقد المستثمر (صاحب المحفظة) انه خلال الفترة المحددة للاستثمار سيحقق نتائج مماثلة لما تحققه الاستراتيجية الإيجابية.

أسلوب صناديق المؤشر index :

تماثل العديد من صناديق الاستثمار وصناديق المعاشات و في إطاره يتم تكوين محافظ تطابق بقدر الإمكان أداء مؤشر السوق وتتميز المحافظ التي يتم تكوينها بهذا الأسلوب بإمكانية أدائها بكفاءة من دون الحاجة لعدد كبير من الأشخاص مما يسهم في تقليل تكاليف الإدارة بشكل واضح شاملة تكاليف تحليل الأوراق المالية وأتعاب مديري المحافظ وعمولات السمسرة.

ثانياً: الاستراتيجية الايجابية Active Management:

يطبق مدير الاستثمار تلك الاستراتيجية عند إدارة محفظة المستثمر الباحث عن المخاطر ويناسب ذلك ظروف السوق الذي لا يتسم بالكفاءة. وبالتالي يوجد الاعتقاد وبين المستثمرين ومديري المحافظ بإمكانية تحقيق أرباح عن طريق البحث عن الأسهم والصكوك التي تنحرف عن التسعير العادل والاستثمار فيها. بحيث تكون أسعارها السوقية أقل من السعر العادل لها . وهنا تصبح أساليب التحليل الأساسي أو التحليل الفني ذات أهمية لمدير المحفظة كما تلعب التوقعات دوراً مهماً تؤثر في أداء الأسهم في الفترة المستقبلية.

وتنقسم أساليب الاستراتيجية الايجابية الى ثلاثة اساليب:

الاسلوب الاول : اختيار الأوراق المالية Stock selection :-

يعتمد مدير المحفظة على أدوات التحليل الأساسي في تحديد الأسهم المقيمة بأقل من قيمتها ويتطلب التنبؤ بعوائد هذه الأسهم الاعتماد على بعض مصادر المعلومات وأهم تلك المصادر هي التقارير السنوية للشركات المصدرة للأسهم مع أهمية التركيز على بعض العوامل المؤثرة في الأجل الطويل مثل:

- التغيرات المتوقعة في مكاسب كل سهم .
- ظروف الصناعة أو القطاع.

ويمارس المحلل المالي دوراً مهماً في تطبيق هذه الاستراتيجية سواء للمستثمر الفردي أو المستثمر المؤسسي، مما يترتب عليه ارتفاع تكاليف إدارة المحافظ التي يتم تكوينها والاستثمار فيها بالاعتماد على هذا الأسلوب.

الأسلوب الثاني أسلوب تغيير الأوزان السلبية:-

يعتمد على تغير الأوزان النسبية لأسهم القطاعات التي تتكون منها المحفظة عن طريق زيادة النسبة من استثمارات المحفظة الموجهة لأسهم قطاعات يتوقع لها أداء جيد وتخفيض النسبة من الاستثمارات الموجهة لأسهم القطاعات المتوقع لها أداء رديء بهدف تجنب الآثار السلبية التي تترتب على حدوث تدهور شديد في أداء بعض القطاعات بالتحول إلى الاستثمار في القطاعات التي تتسم بتحسن مستمر في أدائها.

ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب من مديري المحافظ فهم دقيق ومواكب لطبيعة دورة الأعمال فى البلد المستثمر بها علاوة على ظروف الائتمان السائد والظروف الاقتصادية الجارية مع ضرورة وجود رؤية مستقبلية واضحة للبيئة السياسية والعلاقات الاقتصادية الدولية وظروف الائتمان سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

الاسلوب الثالث أسلوب توقيت السوق:

وهو أسلوب يعتمد في إطاره على التنبؤ بحالة السوق في الفترة التالية واتخاذ قرارات الاستثمار بناء على هذا التوقع. ففي ظل التنبؤ بتحسن حالة السوق و يقوم مدير المحفظة بتغيير مكونات المحفظة لتتضمن أسهما ذات قيمة اما في ظل التنبؤ بتدهور السوق في الفترة التالية، فيقوم مدير المحفظة بتغيير مكونات المحفظة للاستثمار.

نتحدث هنا بشكل مختصر عن صناديق الاستثمار المشترك Mutual Funds وهو مجال واسع ومتشعب يحتاج الى مساحات اوفر وبامكاننا ان نعرف ان الصندوق الاستثماري هو محفظة تدار بواسطة مؤسسة متخصصة مرخصة ولكن يمتلكها عدة مستثمرين (حملة الوحدات او الصكوك).

أهم أنواع الصناديق الاستثمارية :

- الصندوق المفتوح Open Ended

عند توفر مستثمرين يتم إصدار وحدات جديدة وعليه ليس لقوى العرض والطلب تأثير على إسعار الوحدات حيث أن المؤثر الرئيسي هو فقط قيم أصول الصندوق ويتكون من ثلاثة أطراف المدير ، وحملة الوحدات ، وأمين الصندوق .

الصندوق المغلق Closed Ended

المستثمر فيه كالمستثمر فى شركة محددة الأجل ولقوى العرض والطلب تأثير كبير على أسعار الوحدات علاوة على قيم أصول الصندوق ولايحتاج هذا النوع الى تسييل أصول.

اهداف الاستثمار بالمحافظ والصناديق الاستثمارية

يمكن ان نجمل اهم اهداف الصناديق الاستثمارية في ما يلي :-

المحافظة على راس المال

استقرار تدفق النقد

النمو فى راس المال

التنويع فى الاستثمار

تقليل المخاطر

السيولة

تأثير السياستين المالية والنقدية على

المستوى العام للأسعار في السودان

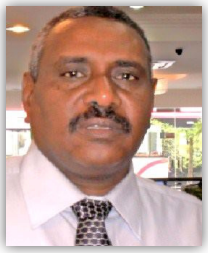

د.محمد عبدالقادر محمد خير
استاذ الاقتصاد المشارك
جامعة إفريقيا العالمية

تمثل مشكلة ارتفاع المستوي العام للأسعار ظاهرة عالمية تشكو منها مختلف بلدان العالم، المتقدم منها والنامي ، حيث أضحت هذه المشكلة مصدر قلق لكثير من شعوب وحكومات تلك البلدان لما تنطوي عليه من آثار مباشرة وقاسية علي تكلفة المعيشة ومن ثم علي مستوي الرفاهية (المحققة في الدول المتقدمة والمنشودة في الدول النامية) . ولعل مكمن الخطورة في هذه المشكلة هو ما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية بالغة التعقيد.

ويعود تفجر هذه الظاهرة وتفشي آثارها إلي عدة اسباب علي رأسها الأزمة المالية العالمية الأخيرة (٢٠٠٨) وما ترتب عليها من آثار أصابت الاقتصاد العالمي ككل والقت بظلالها الكثيفة علي اقتصادات مختلف بلدان العالم ، فضلا عن بعض السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية التي طبقتها حكومات بعض تلك البلدان .

لم يكن السودان ، بطبيعة الحال ، استثناءا في سياق هذه الظاهرة سواء بسبب آثار الأزمة المالية العالمية أو بسبب ظروفه الخاصة التي أملت عليه انتهاج سياسات اقتصادية معينة في سبيل تحقيق غايات كلية اختطها لنفسه. وفي هذا المقال نحاول تلمس تأثير كل من السياسة المالية والسياسة النقدية كسياسات اقتصادية كلية علي ارتفاع المستوي العام للأسعار (تزايد معدلات التضخم) ومن ثم ارتفاع تكلفة المعيشة فيه.

تعريف السياسة المالية والسياسة النقدية والتضخم :

تمثل كل من السياسة المالية والسياسة النقدية أهم سياستين اقتصاديتين علي المستوي الكلي للإقتصاد ، حيث يتم خلالهما توجيه مسار النشاط الاقتصادي للدولة نحو تحقيق أهداف وغايات الاقتصاد القومي والتي يتمثل أبرزها وأهمها في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

وتعرف السياسة المالية علي أساس " أنها حزمة الإجراءات والتدابير والوسائل التي تتخذها السلطات المالية في الدولة (وزارة المالية) فيما يختص بتنظيم وتوجيه الأداء المالي للحكومة خلال سنة معينة . كما تعرف السياسة النقدية علي اساس أنها: مجموعة الاجراءات والتدابير والوسائل التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة (البنك المركزي) فيما يختص بتنظيم حركة النقد والإئتمان بما يخدم أهداف الاقتصاد القومي خلال سنة معينة .

إن الاستقرار الاقتصادي المنشود الذي تستهدفه كل من السياسة المالية والسياسة النقدية إنما يتجلى من خلال عدة مظاهر أهمها:

- استقرار المستوي العام للاسعار عند مستويات تعكس انخفاض تكلفة المعيشة .
- استقرار سعر صرف العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية بما يعكس توازن القطاع الخارجي للاقتصاد.
- ارتفاع مستوي تشغيل الموارد الاقتصادية بما يحقق معدلات نمو مستقرة للدخل القومي .

أما التضخم فيعرف علي أساس أنه : الإرتفاع المستمر في المستوي العام للاسعار وهو بهذا التعريف يعني ارتفاع تكلفة المعيشة (غلاء المعيشة) .

وينشأ التضخم بهذا المعنى من عدة مصادر :

أ-التضخم الناشيء عن الطلب : حيث يميل المستوى العام للأسعار إلى الإرتفاع بسبب زيادة الطلب الكلي الناجمة عن زيادة الإنفاق الإستهلاكي (العائلي والحكومي).

ب-التضخم الناشيء عن التكاليف : حيث يميل المستوى العام للأسعار إلى

الارتفاع بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج في فترة زمنية معينة .

ج-التضخم الناشيء عن ارتفاع معدلات الأرباح: حيث يرتفع المستوي العام للاسعار بسبب رغبة المنتجين في تحقيق أرباح عالية .

د- التضخم الهيكلي : وينجم هذا النوع من التضخم عن الزيادة غير المتوازنة في الطلب والزيادة في التكاليف مع انخفاض حجم المعروض من السلع والخدمات .

هـ- التضخم المستورد : وهو الذي يكون مصدره العالم الخارجي حيث ينشأ عن التعامل التجاري مع بلدان تعاني اقتصاداتها من التضخم .

بالنسبة للآثار المترتبة علي التضخم (ارتفاع المستوي العام للأسعار) فإن أبرزها يتمثل في:

- تراجع مستوي الرفاه العام للمستهلكين .
- إنخفاض القوة الشرائية للنقود.
- الحد من الإدخار والنمو الاقتصادي ونمو الصادرات .
- إرتفاع معدلات البطالة واتساع دائرة الفقر .

إن التضخم (ارتفاع المستوى العام للاسعار) يضر بثلاث فئات اجتماعية بينما يفيد ثلاث فئات أخري ، فهو يضر بـ :

أ- اصحاب الدخول المحدودة .

ب- اصحاب المدخرات

ج- الدائنين

فيما يفيد كلاً من :

أ- أصحاب الدخول غير المحدودة .

ب- المدينين

ج-المضاربين

علاقة التضخم بالسياسة المالية والسياسة النقدية :

علي الرغم من أن واحدا من أهم أهداف السياسة المالية والسياسة النقدية هو العمل علي تخفيض معدلات التضخم ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن هنالك ثمة علاقة سببية بين هاتين السياستين ومشكلة التضخم . ذلك أن فشل السياسة المالية والسياسة النقدية التوسعية في تحقيق التوازن المطلوب في جانبي العرض الكلي والطلب الكلي للسلع والخدمات قد يقود إلي ارتفاع المستوي العام للأسعار وبالتالي تفاقم مشكلة التضخم ، فالسياسة الكلية التوسعية في جانبها المالي والنقدي تؤدي إلي زيادة عرض النقود ومن ثم حجم السيولة المتاحة في الاقتصاد القومي ، وإذا لم يقابل ذلك زيادة في حجم الإنتاج ومن ثم حجم المعروض من السلع والخدمات فان التضخم لا محالة واقع وأن المستوي العام للاسعار لا شك سيرتفع وسترتفع معه حتما تكلفة المعيشة ، وبالنتيجة ستحدث الآثار الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوب فيها.

الإتجاه العام للسياسة المالية والسياسة النقدية في السودان وأثرهما على التضخم :

اتسم الإتجاه العام لكل من السياسة المالية والسياسة النقدية خلال العشر سنوات الماضية بالتوسع ، خاصة في جانب الإنفاق (السياسة المالية) وفي جانب التمويل (السياسة النقدية) ، وذلك لضرورة اقتضتها ظروف السودان السياسية والاقتصادية .

فالسياسة المالية اتسمت في جانبي الإنفاق والإيرادات بالتوسع وذلك لمواجهة عدد من الاستحقاقات تمثلت في أستحقاقات تطبيق نظام الحكم الإتحادي ، واستحقاقات الحرب والسلام في جنوب السودان (قبل الانفصال) وما تطلبته من إنفاق كبير، واستحقاقات مواجهة النزاعات الداخلية في مناطق دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وجهود معالجتها، واستحقاقات مواجهة مهددات الأمن القومي السوداني الداخلية والخارجية خاصة في ظل تزايد الإستهداف الخارجي للسودان ، فضلاً عن استحقاقات الجهد التنموي المبذول في مناطق مختلفة من البلاد.

ففي ظل هذا الوضع تنامي الإنفاق العام الحكومي بمعدلات متزايدة ، وقد اقتضى ذلك ضرورة التوسع في الإيرادات العامة بشقيها الضريبي وغير الضريبي ، حيث حققت تلك الإيرادات معدلات نمو متزايدة أيضا ، خاصة بعد دخول عائدات البترول ضمن مصادر الإيرادات العامة الحكومية منذ العام ١٩٩٩م، والذي ظل يشكل نسبة كبيرة منها ، ففي الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٩م) كانت نسبة العائدات النفطية الى الإيرادات العامة تتراوح مابين ٤٨٪إلى ٦٥,٣٪ . وعلي المستوي الولائي تعددت أشكال وأنواع الجبايات

المحلية بغرض تمويل نشاط أجهزة الحكم المحلي (الولائي).

لقد القت هذه السياسة المالية التوسعية بشقيها الإنفاقي والإيرادي بظلالها وتأثيراتها علي وضعية التضخم وإرتفاع المستوي العام للاسعار . فالجانب الإنفاقي من هذه السياسة ساهم في إحداث التضخم الذي مصدره زيادة الطلب الكلي ، خاصة الطلب الإستهلاكي (العائلي والحكومي) ، لاسيما وأن الإنفاق علي الاستحقاقات المذكورة آنفا هو في معظمه إنفاق استهلاكي أو علي الارجح ليس موجها نحو الإنتاج .

أما الجانب الإيرادي من هذه السياسة فقد ساهم في إحداث التضخم الذي مصدره التكاليف، فمعظم الضرائب والرسوم التي يتم تحصيلها عادة ما يتم تحميلها علي اسعار السلع والخدمات ومن ثم يتحمل عبئها المستهلك النهائي .

أما السياسة النقدية فقد اتسم الاتجاه العام لها بالتوسع وفقا لمقتضيات الظروف الاقتصادية التي ظل يعيشها السودان خلال العشر سنوات الأخيرة ، فقد اقتضت متطلبات تحريك النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاد السوداني من حالة الجمود التي كان فيها أن يتم التوسع في التمويل المصرفي بما يمكن من إحداث الحراك الاقتصادي المطلوب ، وذلك وفق ضوابط وشروط تضمن تحقق التوازن والاستقرار المالي والنقدي في الاقتصاد القومي.

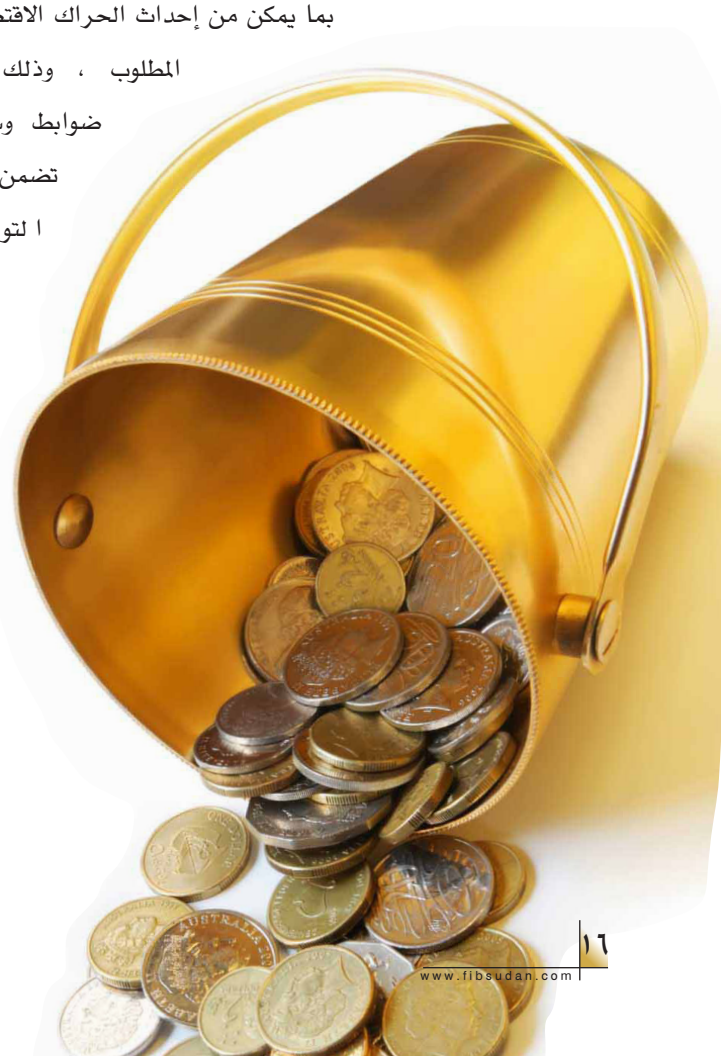

لقد ظلت السياسة النقدية، ولسنوات عديدة ، تتبني أهدافا وتوجهات رشيدة تتسق مع الاهداف والتوجهات الكلية للاقتصاد السوداني ، فقد ركزت باستمرار علي دعم القطاعات الإنتاجية ، خاصة القطاع الزراعي ، وعلي تشجيع وترقية الصادرات غير البترولية ، وعلى ترشيد الاستهلاك ، ودعم الشرائح الاجتماعية الضعيفة من خلال تبني برنامج التمويل الاصغر والاهتمام بتطويره والتوسع فيه ، مستهدفة بكل ذلك تحقيق واستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمساهمة في تخفيف حدة الفقر.

ولتحقيق ذلك فإنها قامت علي عدد من الموجهات أبرزها أن تكون مرنة بما يمكن من تحقيق معدل النمو النقدي المستهدف بـ ١٧٪ ، وأن تعمل على توفير السيولة اللازمة لتمويل احتياجات الاقتصاد بما يتناسب مع متطلبات الاستقرار الاقتصادي واحتواء الضغوط التضخمية ، وان تعمل علي تحفيز المصارف التي تقوم بتوجيه تمويلها نحو القطاعات الإنتاجية وقطاع الصادر ، وأن تعمل كذلك على توفير الموارد اللازمة لقطاع التمويل الاصغر.

إن الهدف الرئيس للسياسة النقدية من كل ذلك هو تحقيق الأهداف الكلية للإقتصاد السوداني والتي يتمثل أبرزها في تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٤,٩٪ والمحافظة على معدل تضخم منخفض نسبيا وذلك في حدود ١٢٪ في المتوسط ، مع المحافظة علي استقرار سعر الصرف.

غير أن واقع تنفيذ السياسة النقدية يعكس فشلها النسبي في تحقيق كل ذلك ،فقد زاد حجم التمويل المصرفي دون أن يؤدي ذلك إلى التوسع في الإنتاج وزيادة حجمه ، كما أن الصادرات غير البترولية ظلت عند مستويات متدنية ولا تتجاوز مساهمتها في عائد الصادرات من العملات الأجنبية نسبة الـ ١٠٪ ، فضلا عن أن معدلات التضخم ظلت في تصاعد مستمر ووصلت إلي معدلات مخيفة تعكس التدني المريع في قيمة النقود وفي قوتها الشرائية ، ويزداد الامر تعقيدا بالنظر إلى سعر صرف العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية الحية حيث انخفض إلى مستويات متدنية للغاية .

إن فشل السياسة النقدية في تحقيق أهدافها ساهم بشكل مباشر في رفع معدلات التضخم (المستوي العام للأسعار) من خلال التوسع في التمويل المصرفي وخلق الإئتمان، لاسيما في ظل تزايد عدد المصارف وانتشار

فروعها وفي الوقت الذي لم يؤد فيه ذلك التوسع إلي زيادة حجم الإنتاج المحلي وزيادة حجم الصادرات بل حدث العكس تماما حيث تدني الإنتاج المحلي وزاد حجم الواردت الأمر الذي كان له أثره السلبي على موقف القطاع الخارجي للاقتصاد ومن ثم تراجع قيمة الجنيه السوداني . وهذا بدوره ساهم في ارتفاع المستوي العام لاسعار الواردات الإستهلاكية من جهة ، واسعار مدخلات الإنتاج المستوردة من جهة اخري مما أدي إلي ارتفاع تكلفة إنتاج السلع المحلية الداخلة فيها ومن ثم ارتفاع اسعارها.

وهناك من يري أن تنفيذ السياسة النقدية في جانبها التمويلي قد ركز علي تمويل النشاط التجاري أكثر من تركيزه علي النشاط الإنتاجي ، وليس أدلّ على ذلك من الإستخدام الكثيف لصيغة المرابحة بواسطة المصارف السودانية خلال السنوات الماضية لاسيما وأن استخدام هذه الصيغة يرتبط بتمويل النشاط التجاري أكثر من ارتباطها بتمويل النشاط الإنتاجي(وإن كانت تحتمل الإستخدام في المجالين معا). وقد ساهم ذلك في التأثير علي جانب الطلب بالزيادة في حين ظل جانب العرض علي ماهو عليه إن لم يكن قد تناقص.

من جهة أخرى فإن تخوف معظم المصارف من التوسع في منح التمويل الأصغر في ظل ضعف الضمانات المتعلقة به وتعاملها بحذر شديد مع هذا النوع من التمويل قلل من فعالية السياسة النقدية في هذا الجانب وأضعف من قيمة مساهمتها في تخفيف حدة الفقر مقارنة بما كان مستهدفا في هذا المجال.

إن ما تقدم حول تأثير السياسات الحكومية ممثلة في السياسة المالية والسياسة النقدية لايعني بالضرورة أن هذه السياسات(ومن ثم الحكومة) وحدها هي المسئولة دون غيرها عن ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم ارتفاع تكلفة المعيشة ، فالمستهلكون لهم دور في ذلك من خلال العادات الإستهلاكية السائدة عندهم ومن خلال الأنماط الاستهلاكية التي اكتسبوها تحت تأثير المحاكاة والتقليد وسلوك القطيع ، كذلك المنتجون والبائعون الذين يسعون إلي تعظيم ارباحهم باقصر الطرق وبأسرع ما يمكن ، فضلا عن كثرة الوسطاء بين المنتج والمستهلك حيث تمر السلعة عبر أكثر من وسيط قبل أن تصل إلي المستهلك النهائي وكل يسعي إلى تعظيم مكاسبه ، بالإضافة إلي كل ذلك فإن لإرتفاع تكاليف الإنتاج في كثير من الحالات له تأثيره الكبير علي أسعار السلع والخدمات النهائية .

الخلاصة :

يخلص هذا المقال إلى الآتي:

١. ظاهرة إرتفاع المستوى العام للاسعار (إرتفاع تكلفة المعيشة ظاهرة عالمية ليست حصرا علي السودان وحده.

٢. السياسة المالية والسياسة النقدية المطبقة في السودان ساهمت بشكل كبير في تفاقم مشكلة ارتفاع تكلفة المعيشة .

٣. المستهلكون والمنتجون والتجار والوسطاء لهم دور مؤثر فيما انتهي إليه الحال بالنسبة لارتفاع المستوي العام للاسعار.

٤. ارتفاع تكلفة الإنتاج يمثل جانبا لايمكن تجاهله فيما يتعلق بارتفاع اسعار السلع والخدمات .

وإن جاز لنا أن نوصي في نهاية هذا المقال فأننا نوصي بالآتي :

١. فيما يختص بالسياسات الحكومية في الجانب المالي لابد من ترشيد الإنفاق الحكومي بتقليل الإنفاق الإستهلاكي وزيادة الإنفاق الاستثماري المساعد علي الإنتاج ، وفي الجانب النقدي لابد من إحكام تنفيذ الموجهات الرشيدة للسياسة النقدية ومنع انحرافها عن مسارها .

٢. فيما يختص بالجانب الشعبي فإنه من الضروري تفعيل دور جمعيات حماية المستهلك من جهة وتفعيل دور التعاونيات من جهة أخرى ، على أن تشكل اعادة بناء الوعي الإستهلاكي والإنتاجي ومحاربة الوسطاء أهدافا رئيسة في هذا السياق .

دور السوق المالى
فى دعم الاقتصاد القومى

هالة عفيفي
الإتحاد الوطني للشباب السوداني

أصبح موضوع أسواق الأوراق المالية يحظى باهتمام بالغ في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك لما تقوم به هذه الأسواق من دور هام في حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها في قنوات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد القومي وتزيد من معدلات الرفاهية لافراد المجتمع .

تُعتبر سوق الاوراق المالية بمثابة مقياس لدرجة حرارة الاقتصاد ، فلقد أثبتت التجارة أن حالة سوق الاوراق المالية تشير بشكل عام إلى التطور والى حالة قطاع الإنتاج في الاقتصاد المعني .

وسوق الاوراق المالية هى السوق التى يتم فيها اصدار الاوراق المالية للاكتتاب العام وهى ايضاً سوق تداول الاسهم وينطلق السوق من دافع الاسهام فى دفع عجلة الانتاج والاقتصاد بجذبه للمدخرات واتاحة الفرصة للاستثمار فى مشاريع ذات جدوى اقتصادية وذلك فى اطار من الحماية لحقوق المساهمين والمشاركين فى عملية الاستثمار والكثير من الشركات المساهمة فى السوق يساهم فيها مستثمرون من مختلف الجنسيات يتمتعون فى بعضها بعضوية او رئاسة مجلس ادارتها وكل ذلك يدفع الى دعوة الاجانب للتعرف على هذا السوق وقانونه وما ينتجه لهم من مزايا حتى يتثنى لهم استثمار اموالهم .

وتسمح سرعة وسائل الاتصال العصرية للمستثمرين بأن يتخذوا قراراتهم فور حصول أي تغيير في حالة العرض والطلب على المستوى العالمي . ولايمكن التفكير بموضوع التنمية الصناعية خاصةً، والاقتصادية عامة، دون وجود شركات مساهمة ونظام خاص بسوق الاوراق المالية .

كما لايمكن أن تحقق عملية شراء الأسهم من قبل المضارب أو من قبل الفرد العادي الراغب بالدخول إلى سوق الاوراق المالية أرباحاً جيدة، كما يمكن أن تحقق خسارة كبيرة، إذ إن البورصة تتأثر بالذبذبات والتموّجات الحاصلة في الأحوال والأوضاع الاقتصادية وكذلك بالآثار المترتبة عن عمليات المضاربة، وبالأحداث السياسية إضافة للعوامل النفسية المرتبطة بحالة المستثمر ذاته.

وقد قامت أغلب البلدان الأوربية ومن قبلها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بعملية توجيه ودفع الادخار باتجاه السوق المالية وذلك بتبني سياسات تخفيض ضريبي انتقائي، ولهذا السبب ارتفعت الأهمية النسبية للقيم المنقولة (الأسهم والسندات) بشكل مستمر في المحافظ الاستثمارية لأفراد القطاع العائلي في أوربا مثلاً.

كما لا يمكن تجاهل الدور الكبير والمتزايد الذي تلعبه المصارف وشركات التأمين في السوق المالية، فمن المعروف أن مصارف التسليف تلعب دوراً رئيساً في تطوير الاقتصاد، إذ توجّه الأموال المدخرة المودعة لديها باتجاه الإقراض والتسليف لمن يرغب في تحقيق الاستثمارات الحقيقية في البلاد.

تعريف اسواق الاوراق المالية :

يعرف سوق الأوراق المالية بأنه نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين، حيث يتمكن بذلك المستثمرون من بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل السوق إما عن طريق الوسطاء أو الشركات العاملة في هذا المجال. ولكن مع نمو شبكات ووسائل الاتصال، فقد أدى ذلك إلى التقليل من أهمية التواجد في مقر سوق الأوراق المالية المركزي، وبالتالي سمحت بالتعامل من خارج السوق من خلال شركات الوساطة المنتشرة في مختلف الدول.

وتعتبر أسواق الأوراق المالية إحدى ثلاثة عناصر لأسواق المال (Financial Markets) والمكونة من:

- سوق النقود الذي يقوم الجهاز المصرفي فيه بالدور الرئيسي.
- سوق رأس المال الذي يتكون من بنوك الاستثمار وشركات التأمين.

• سوق الأوراق المالية حيث يتم التعامل فيه بالأوراق المالية من صكوك الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات والبنوك أو الحكومات أو غيرها من المؤسسات والهيئات العامة وتكون قابلة للتداول.

سوق الأوراق المالية SECURITIES MARKET

هي عبارة عن السوق التي يتم فيها التعامل بالأوراق المالية بيعاً وشراءً على نحو تشكل إحدى القنوات الرئيسية التي ينساب المال فيها بين الأفراد والمؤسسات والقطاعات المختلفة في المجتمع مما يساعد في تعبئة المدخرات وتنميتها وتهيئتها للمجالات الاستثمارية التي يحتاجها الاقتصاد القومي وعادة يجري التمييز بين نوعين من أسواق الأوراق المالية هما :

أ) السوق الأولية (سوق الإصدار) PRIMARY MARKET :

وهي تلك السوق التي يتم فيها التعامل بالأوراق المالية عند إصدارها وفي إطار هذا النوع من الأسواق يتم التعامل بالأوراق المالية الجديدة التي تم إصدارها لأول مرة ، من خلال الاكتتاب العام ، سواء بإصدار اسهم عند تأسيس وإنشاء الشركات أو زيادة رأس مالها بغرض توسيع وتنويع نشاطها أو إصدار الأسهم والسندات وعادة ما تتولى عملية إصدار الأوراق المالية (اسهم وسندات) مؤسسات متخصصة تسمى مؤسسات الإصدار .

ب) السوق الثانوية (التداول) SECONDARY MARKET :

وهي عبارة عن الأسواق التي يتم فيها التعامل بالأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولية .. ويتم تداول تلك الأوراق إما في البورصة وهي سوق منظمة لتداول الأسهم والسندات ، أو خارج البورصة عن طريق وسطاء متخصصين كالبنوك والسماسرة والصيارفة.

مفهوم وطبيعة الأسواق المالية :-

تعددت أشكال الأسواق المالية كنتيجة للتطورات الاقتصادية المتلاحقة ، وتعدد الوظائف التي تؤديها وتنقسم أسواق المال التي تتداول فيها رؤوس الأموال إلى سوقين رئيسيين هما:-

• سوق رأس المال طويل الأجل والذي يتم فيه تداول رؤوس الأموال التي تزيد مدة أجلها عن سنة ، سواء من خلال الإقراض طويل الأجل أو تداول الأوراق المالية .

• سوق رأس المال قصير الأجل (سوق النقد) ، وفي إطار هذه الأسواق يتم تداول رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي لا يتجاوز أجلها سنة واحدة ، سواء على شكل قروض قصيرة الأجل أو على شكل أوراق مالية أو تجارية ، من خلال البنوك المركزية والبنوك التجارية .

نشأة سوق الأوراق المالية :-

تعود البدايات الأولى لظهور وتشكل أسواق الأوراق المالية إلى القرن السادس عشر الميلادي حيث عرفت بإسم (البورصات) والتي تحولت في النصف الثاني من القرن السابع عشر إلى أسواق منظمة لحركة وتداول رؤوس الأموال . وساهم في دفع هذه الأسواق إلى الظهور والانتشار احتياج بعض الدول والملوك وخاصة بريطانيا إلى الاقتراض من كبار المدخرين والمرابين وتجار الذهب ، بهدف تمويل نفقات الدولة المختلفة وكذا تمويل الحروب ، فضلا عن احتياج الشركات المساهمة للتمويل والتي تزامن نشأتها إلى حد ما مع نشأة النواة الأولى لأسواق الأوراق المالية .

ولعل أبرز حادثتين في تاريخ الإنسانية وتطور تلك الأسواق المالية والفكر الاقتصادي عموما هما :-

١- حركة الكشوفات الجغرافية واكتشاف العالم الجديد (الأمريكتين) وطريق الهند وما ترتب عليه من ازدهار حركة التجارة وزيادة التبادل بين الدول ومن ثم ظهرت الحاجة إلى شركات النقل لشحن البضائع ومبادلتها في الأسواق المختلفة سواء كانت أسواق حاضرة أو أسواق اجله وسميت حينئذ بالبورصات التجارية(بورصة البضائع).

٢- الثورة الصناعية والتي كان لها أثر كبير في تطور الفكر الاقتصادي عامة وتطور الأسواق المالية على وجه الخصوص ، حيث حلت الآلة محل الأيدي العاملة ، وبالتالي زاد الإنتاج وظهرت المشروعات الاستثمارية ذات الحجم الكبير التي تتطلب تمويلا ضخما يتجاوز القدرات المالية للمستثمر الفرد ، ومن هنا ظهرت أشكال جديدة للشركات ، وهي الشركات المساهمة التي يساهم في تمويل رأس مالها عدد كثير من الأفراد ، من خلال الأسهم التي يتم الاكتتاب فيها والتي تعطيهم الحق في تملك أصولها والحصول على أرباحها بحسب الأسهم التي اكتتب فيها الفرد وبالتالي نشأت الحاجة إلى سوق منظمة لتداول تلك الأوراق المالية والتي سميت بالبورصة المالية (بورصة الأوراق المالية).

وقد زادت أهمية البورصات في تعبئة المدخرات والموارد المالية وخاصة في الدول الرأسمالية باعتبارها إحدى المتطلبات الأساسية لتمويل ودعم الاقتصاد ووحداته الإنتاجية المختلفة ، مما أدي إلى تعميم وانتشار هذه الأسواق المالية فأنشأت بورصة لندن للأوراق المالية في عام ١٧٧٦م وفي باريس عام ١٨٠٨م وبورصة نيويورك في عام ١٨٢١ ثم بورصة طوكيو عام ١٨٧٨م ثم شرعت الدول تباعا في إنشاء أسواق الأوراق المالية على غرار البورصات العالمية سالفة الذكر .

مواصفات السوق الجيد:-

لكي يطلق على سوق الأوراق المالية أنه جيد، ينبغي أن تتوافر فيه بعض السمات والمواصفات منها:-

توافر المعلومات والبيانات: أي أن يكون باستطاعة المشاركين في السوق الحصول على المعلومات حول حجم وأسعار التعاملات السابقة (البيع والشراء) في وقتها (Timely) وبدقة تامة (Accurate) ..

توفر السيولة: وهي القدرة على بيع وشراء الأصول بسرعة وسهولة (تسمى

أيضاً Marketability أي صلاحية الأسهم للعرض في السوق). وبسعر محدد ومعروف Known Price ، أي عدم حصول تغير كبير وفجائي في سعر السهم بين معاملة وأخرى إلا إذا توافرت معلومات جديدة هامة وجوهرية.

العمق: أي وجود عدد كبيرمن البائعين والمشترين المحتملين الراغبين في إجراء المعاملات بأسعار تزيد أو تقل عن سعر السوق الجاري.

انخفاض كلفة التعاملات: كلما كانت الكلفة منخفضة كلما كان السوق أكثر كفاءة، وتقاس على أساس نسبتها إلى قيمة المعاملة (Percentage of Value of Trade)، وتسمى الكفاءة الداخلية.

يفضل المشاركون في السوق أن تتعدل الأسعار بسرعة وفقاً للمعلومات الجديدة (الخارجية) فيما يتعلق بالعرض والطلب على الأصول.

الوظائف الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية :-

تساهم الأسواق المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الهامة التي ينشدها المجتمع وعلى وجه الخصوص الأهداف الآتية :-

أ) زيادة معدل نمو الاستثمار في الاقتصاد الوطني : حيث تعمل سوق الأوراق المالية على تشجيع الادخار الاستثماري بشكل عام وتشجيع صغار المدخرين على الادخار بوجه خاص والذين لا يستطيعون في العادة إقامة المشاريع الاستثمارية لعدد من الأسباب منها ما يتعلق بصغر حجم هذه المدخرات فضلا عن عدم معرفتهم بفرص الاستثمار المتاحة والمجدية وبالتالي فأن الإفراد الذين لا يستطيعون إقامة مشاريع استثمارية يفضلون شراء أوراق مالية على قدر أموالهم الأمر الذي ينعكس في تكوين أو زيادة رؤوس الأموال للشركات والمؤسسات الاستثمارية وبالتالي زيادة معدل نمو الاستثمار وزيادة معدلات التشغيل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي .

ب) تقوم سوق الأوراق المالية بنقل الموارد المالية من الفئات التي لديها فائض (المدخرين) إلى الفئات التي تحتاج هذه الأموال (المستثمرين) لإقامة مشاريعها الاستثمارية الأمر الذي ينعكس في زيادة التشغيل وتحسن مستوى المعيشة في المجتمع .

ج) المساهمة في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد حيث أن سوق الأوراق المالية تقوم بتوفير الأموال التي تحتاجها الحكومة لإقامة مشاريعها الاستثمارية وبالأخص مشاريع البنية التحتية عن طريق طرح الحكومة أوراق مالية (سندات الدين العام) في هذه الأسواق مما يمكنها من رفع كفاءتها في تنفيذ سياستها المالية والنقدية المقررة ، من ناحية أخرى تعد هذه الأدوات (أذون الخزانة ، سندات الخزانة) وسيلة رئيسية لتمويل العجز المالي من جهة و لإدارة السيولة النقدية من جهة أخري ، ومن ناحية تتيح السوق للمستثمر إمكانية تسييل أصوله المالية أو جزء منها بسهولة ويسر وبأسعار مناسبة وبأقل تكلفة ممكنة .

د) تمثل سوق الأوراق المالية سلطة رقابية بصورة غير مباشرة على كفاءة الشركات والمشروعات التي يجري تداول أوراقها المالية في السوق وبالتالي فان سوق الأوراق المالية أداة لتقويم الشركات والمشروعات الاستثمارية .

هـ) توفر سوق الأوراق المالية مجموعة من الأدوات المالية التي تهيئ للمستثمر فرصاً أوسع للاختيار في شتى مجالات الاستثمار مما يجنب المدخرين مشقة البحث عن وجوه الاستثمار التي تناسبهم .

و) الحد من معدلات نمو التضخم في هيكل الاقتصاد الوطني حيث يساعد سوق الأوراق المالية على جذب المدخرات من الأفراد والمؤسسات وبالتالي امتصاص فائض السيولة النقدية واتجاه هذه المدخرات نحو الاستثمار بدلا من الاستهلاك .

ز) الاستفادة من التطورات المالية والاقتصادية العالمية حيث تعمل سوق الأوراق المالية على زيادة الترابط مع العالم الخارجي عن طريق ارتباطها بالأسواق المالية العالمية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتوطيد التكنولوجيا .

ح) توفر البورصة مؤشراً يومياً عن ظروف الاستثمار واتجاهاته ، وهو مؤشر يعكس قوة الاقتصاد الوطني أو ضعفه ، كما أنه يعكس مستوى الأداء للقطاعات الاقتصادية وكذلك الأداء المالي للشركات الاستثمارية .

دور الأسواق المالية في النشاط الاقتصادي :-

تتمثل الوظيفة الأساسية لأسواق المال في نقل الأموال من الأطراف التي يتوفر لديها فائض من الأموال (مدخرات) إلى الأطراف التي تعاني من عجز في الأموال. وقد وجدت أسواق الأوراق المالية في الأساس لتشبع رغبات وحاجات المتعاملين، ومن ثم أضحت ضرورة حتمية استلزمتها المعاملات الاقتصادية بين البشر والمؤسسات والشركات. هذا وتعمل الأسواق على تحقيق موازنة فعالة ما بين قوى الطلب وقوى العرض وتتيح الحرية الكاملة لإجراء كافة المعاملات والمبادلات. وتزداد أهمية أسواق الأوراق المالية وتتبلور ضرورتها في المجتمعات التي تتسم بحرية الاقتصاد والتي يعتمد الاقتصاد فيها على المبادرة والمبادأة الفردية والجماعية.

تستمد الأسواق المالية أهميتها من وجودها ومن الدور المتعدد الأوجه والجوانب الذي تقوم به، فهي أداة فعل غير محدودة في الاقتصاد القومي، تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي ومجالاته، وفي الوقت ذاته تتأثر به، مما يحدث بالتالي آثاراً جديدة. كما تلعب أسواق الأوراق المالية دوراً بالغ الأهمية في جذب الفائض في رأس المال غير الموظف وغير المعبأ في الاقتصاد القومي، وتحوله من مال عاطل خامل إلى رأسمال موظف وفعال في الدورة الاقتصادية، وذلك من خلال عمليات الاستثمار التي يقوم بها الأفراد أو الشركات في الأسهم والسندات والصكوك التي يتم طرحها في أسواق الأوراق المالية. بالإضافة إلى ذلك تعمل أسواق الأوراق المالية على توفير الموارد الحقيقية لتمويل المشروعات من خلال طرح الأسهم أو السندات أو إعادة بيع كل من هذه الأسهم والسندات المملوكة للمشروع ومن ثم تأكيد أهمية إدارة الموارد النقدية للمشروعات.

فضلاً عن ذلك توفر أسواق الأوراق المالية قنوات ومداخيل سليمة أمام الأفراد ولا سيما صغار المستثمرين، كما أنها أداة رئيسية لتشجيع التنمية الاقتصادية في الدول وتحقق جملة من المنافع الاقتصادية منها منافع الحيازة والتملك والانتفاع والعائد الاستثماري المناسب. كما تمثل حافزاً للشركات المدرجة أسهمها في تلك الأسواق على متابعة التغيرات الحاصلة في أسعار أسهمها ودفعها إلى تحسين أدائها وزيادة ربحيتها مما يؤدي إلى تحسن أسعار أسهم هذه الشركات. وكلما كانت أسواق الأوراق المالية فعالة كلما كانت أكثر قدرة على تحقيق رسالتها الحيوية في دعم وتوطيد الاستقرار الاقتصادي للدولة وذلك من خلال :-

١. توفير الحافز والدافع الحيوي لدى جماهير المستثمرين من خلال تحقيق السعر العادل للأوراق المالية المتداولة في سوق الأوراق المالية وحماية الأطراف المتبادلة.

٢. القدرة على توفير وإعادة تدوير كم مناسب من الأموال لتحقيق السيولة اللازمة للمجتمع، ودعم الاستثمارات ذات الآجال المختلفة.

٣. رفع درجة الوعي الجماهيري بأهمية التعامل في أسواق الأوراق المالية وتحويلهم إلى مستثمرين فاعلين في الاقتصاد القومي.

٤. المساعدة في زيادة مستويات الإنتاج في الاقتصاد من خلال تمويل الفرص الاستثمارية التي تؤدي إلى رفع مستويات الإنتاج وبالتالي رفع مستويات التشغيل أو التوظيف وبالتالي تحقيق مستويات أفضل للدخول سواء على المستوى الفردي أو المستوى القومي.

٥. تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك بمساعدة حكومات الدول على الاقتراض من الجمهور لأغراض تمويل مشروعات التنمية والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي لديها.

بعض الآثار التنموية لأسواق المال

١) زيادة معدل النمو الاقتصادي:-

أن تحقيق معدلات نمو اقتصادية متزايدة قابلة للاستمرار ، يتطلب إزالة العوائق التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ، ولعل أهم تلك العوائق هو قصور مصادر التمويل ورأس المال الكافي لتمويل المشروعات الاستثمارية الخاصة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهنا تبرز أهمية إنشاء سوق للأوراق المالية التي تعمل على تعبئة الموارد المالية وتنمية المدخرات ، ومن ثم تخصيصها للأنشطة الاستثمارية المختلفة على نحو يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة مستوى التشغيل وتخفيض البطالة وزيادة الدخل القومي ، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

٢) تزايد دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية :-

يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تمكين القطاع الخاص من قيادة التنمية الاقتصادية وزيادة دوره في زيادة حجم الاستثمار والتوظيف . كما يشهد القطاع الخاص توسعا محتملا في السنوات القادمة نظراً لتوجهات السياسة الاقتصادية الرامية إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والإجراءات المتعلقة بخصخصة مشروعات القطاع العام ، وهي إجراءات مسايرة للتطورات الاقتصادية العالمية التي تشهدها الدول في المرحلة الحالية في ظل العولمة الاقتصادية وتحرير أسواق رأس المال ، ويترتب على ذلك تزايد الاحتياجات التمويلية للقطاع الخاص بسبب انسحاب دور الحكومة في النشاط الاقتصادي كمصدر أساسي للتمويل وتبني سياسات مالية ونقدية انكماشية وتقييدية فضلا عن محدودية الموارد الذاتية .

٣) محدودية القطاع المصرفي في جذب المدخرات المحلية:-

تلعب المؤسسات المالية والمصرفية دورا كبيرا في تنمية الوساطة المالية ورفع الوعي الادخاري والاستثماري لأفراد المجتمع ، ومن ثم جذب المدخرات المحلية وتعبئتها وإعادة تخصيصها في ما بين القطاعات الاقتصادية القومية وعلى الأنشطة الاستثمارية المختلفة .

الفوائد الآنية والاستراتيجية التي يمكن أن يحققها اقتصاد دولة نامية معينة بسبب إنشاء سوق للأوراق المالية منها:

١- تجميع واستقطاب المدخرات الوطنية؛ إذ لطالما وُصفت البلدان النامية والفقيرة خاصة بأنها تعاني من ضعف في ادخاراتها الوطنية المطلوبة لنجاح عملية التنمية الاقتصادية.

٢- حماية المدخرات الوطنية من قناصي الفرص المحلية أو حتى هروبها نحو الخارج، وذلك عن طريق النظام المصرفي الفعّال الواجب إحداثه إلى جانب السوق المالية.

٣- استقطاب رؤوس الأموال المجاورة الأجنبية إضافة لتلك المحلية.

٤- توفير إمكانية الاستثمار في مشاريع كبيرة وأساسية لعملية التنمية، وبالتالي تشغيل أكبر عدد من اليد العاملة المحلية.

٥- التخفيف من الآثار السلبية المحتملة للسوق الحالية غير الرسمية وذلك من خلال:

- التخفيف من حدة المضاربة؛ عن طريق وضع قوانين واتخاذ تدابير وإجراءات صارمة، مع وجود هيئة مختصة لتطبيقها وبالتالي حماية الفرد المستثمر، والاقتصاد ككل من الآثار السلبية للمضاربة.

- توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة وإمكانية الحصول عليها من قبل المستثمر في الوقت المناسب وبطرق فعالة.

- إمكانية التحقق من الصدمات المالية والاقتصادية الخارجية، وذلك عن طريق ورود المعلومات الدقيقة وتوفر الأدوات الاستثمارية التي تسهل من عملية التحوط ضد هذه المخاطر.

٦- تسهيل عملية اتخاذ وتفعيل القرار الاقتصادي من قبل الحكومة بسبب ارتفاع مستوى استجابة السوق.

٧- أخيراً، استخدام مؤشرات حالة السوق وأداة للتنبؤ بالوضع الاقتصادي، وبالتالي تهيئة القرارات الاقتصادية اللازمة للتخفيف من حدة الأزمات

تنمية أموال الوقف
من اجل التمكين المجتمعي

د. محمد عبد الحميد
أستاذ مادة العمل الطوعي الانساني
معهد دراسات الكوارث واللاجئين
جامعة افريقيا العالمية

يمكن النظر الى صيغ التمويل التي تناسب املاك الاوقاف من زاوية الشكل المؤسسي الذي يتم فيه الحصول على التمويل ، ومن زاوية موضع تركز السلطة في ادارة المال الوقفي بعد تنميته . فمن وجهة نظر الشكل المؤسسي للحصول على التمويل . فإن ناظر الوقف يمكن له الحصول على التمويل من المؤسسات التمويلية ، نحو البنوك الاسلامية او من الجمهور مباشرة عن طريق صيغة الاكتتاب العام .

أولاً صيغ التمويل من المصارف وشركات التمويل :

فالتمويل من المؤسسات والبنوك الاسلامية يمكن أن يتخذ واحداً من اربع صيغ هي : المرابحة ، الاستصناع ، اجارة البناء المأذون به على ارض الوقف والمضاربة بالنقد ، وذلك اذا ما اراد ناظر الوقف ان يحتفظ بادارة المشروع بكامله لنفسه . وهناك صيغة واحدة تصلح لادارة اي من الممول أو الناظر للمشروع بكامله هي صيغة شركة الملك . كما توجد صيغتان تكون فيهما الادارة من قبل الممول وحده ، هما المشاركة بالانتاج والتحكير .

وأول صيغتين يحتفظ فيهما الناظر بالادارة هما صيغة المرابحة وصيغة الاستصناع وكلاهما تنتهيان بمديونية الوقف للممول ، ويكون المشروع بكامله ملكاً للاوقاف ، يديره الناظر حسب شروط الوقف .

أما الصيغة الثالثة فهي صورة من الاجارة يمكن فيها احتفاظ ناظر الوقف بكامل السلطة الادارية على المشروع الوقفي بكامله . وتقوم هذه الصورة بأن يأذن الناظر للممول بالبناء على الأرض (ولا يكون لهذا الأذن مقابل مالي ظاهر) ويستأجر الناظر البناء ليستعمله لغرض الوقف ، كأن يكون البناء مستشفى وقفياً أو دار أيتام أو أي وقف مباشر آخر . أو ان يستعمل الناظر المبنى استثمارياً بحيث يكون مهيأ لذلك . كأن يكون مجمعاً سكنياً مثلاً فيقوم الناظر بتأجير الشقق فيه للتكسب من فرق الأجرتين .

ويمكن أن يشكل عقد الاجارة بحيث يكون منتهياً بالتمليك . بيعاً أو هبة أو تركاً مجرداً لأن الأرض مملوكة للاوقاف ، فاذا كانت صياغة الاذن بالبناء موقوتة بزمن وتركه صاحبه دون أن يهدمه عند انتهاء مدة الاذن ، ينتقل البناء حكماً لمالك الأرض وتحدد الاقساط الدورية للاجارة بحيث تعوض الممول عن رأس المال المستثمر مع الفائض الربحي المرغوب به . ويسدد ناظر الوقف الاجرة الدورية من عائدات الوقف ان كان استثمارياً ، أو من ايرادات المدرسة الوقفية أو المستشفى الوقفي ان كان وقفاً مباشراً . تلك الايرادات التي تتأتى لمال الوقف من مصادر اخرى يفترض ان يحصل عليها الوقف من اجل نفقاته الاعتيادية اي ان القسط الايجاري يعامل – بالنسبة للوقف المباشر – معاملة النفقات اللازمة لادارة الغرض الوقفي ، أياً كان المصدر الذي يقدمها . كأن يكون من الحكومة أو بتبرعات الافراد أو من ايراد وقف آخر مخصص للانفاق على مشروع الوقف الخيري ، ويمكن ان يبرز تساؤل فيما اذا كان يصح بناء مسجد بهذه الطريقة ، فيكون المسجد مستأجراً خلال مدة الاذن بالبناء والتملك المعطي للممول ، لأنه يكون مالكاً للبناء أي أن ينتقل ليصبح ملكاً للوقف نفسه بعد انقضاء الإذن أو سداد جميع الاقساط الايجارية المتفق عليها .

أما الصيغة الرابعة التي تسمح لناظر الوقف بالاحتفاظ بالادارة كاملة في يده فهي صيغة المضاربة بالمال . حيث يعلن الناظر – باسم الوقف – نفسه مضارباً يتقبل النقود مضاربة من المؤسسة التمويلية بحصة من الربح الصافي يتفقان عليها ، ثم يقيم البناء ويستثمره لحساب المضاربة ، ولا يذكر العقد ان للمضارب أن يساهم بارض الوقف في رأس مال المضاربة . بل يلحظ ذلك عند تحديد حصته في الربح بحيث تكون عالية تعوضه عن المساهمة بالارض . ثم يشتري الناظر البناء لصالح الوقف بالتدريج أو دفعة واحدة مستعملاً في ذلك حصيلة حصته من الربح الصافي كلياً أو جزئياً حسب الحال .

ثانياً: صيغ تمويل تنمية الوقف من الجمهور :-

من الواضح ان اللجؤ الي الجمهور للاكتتاب في تمويل تنمية الاوقاف يعني اختيار الناظر للاستمرار في ادارة الوقف والمشروع التنموي المتعلق به . وعدم ترك ذلك للطرف الممول ، ويحقق الناظر ذلك الهدف إما بإستعمال الصيغة التمويلية التي تحتفظ له بالادارة ، أو اللجوء الي التمويل من الجمهور بأن ينص اعلان استدراج الاكتتاب االعقد بعده علي توكيل ناظر الوقف بالادارة . وينبغي توضيح ان الشريعة الاسلامية تعتبر الملك الحقيقي للموجودات المادية والحقوق المتمولة أساساً لابد منه في تداول الورقه المالية التي تمثل هذه الموجودات . لذلك فان الاساس الشرعي للتداول هو وجود الموجودات المادية والحقوق وتملكها من قبل حامل الورقة ، فالورقة المالية هي بنفس الوقت وثيقة تمثل هذه الموجودات . فاذا اختلطت موجودات مادية وحقوق مالية مع الديون والنقود ، فلابد من غلبة الموجودات المالية والحقوق حتي يمكن بيع الورقة المالية ـــ وبالتالي تداولهاـــ بسعر مختلف عن قيمتها الاسمية . أما إذا غلبت الديون او النقود او مجموعهما معاً ، فإن تحول الملكية للورقة لا يصح الا بطريقة الحوالة الشرعية او الصرف بالنسبة للنقود ، مما يعني ان يكون السعر مساوياً للقيمة الإسمية، فضلاً عن شروط المصارفة الاخري اذا كانت الغلبة للنقود.

ان كون الاساس التمويلي ، الذي تعتمد عليه صيغتا المرابحة والاستصناع هو المديونية ، لا يجعلهما صالحين للعرض علي الجمهور .لأن الديون لا يمكن تحويلها من شخص لآخر الا بقيمتها الاسمية . وبالتالي فان السندات التي تمثل ديوناً تصبح غير قابلة للتداول لانها ليست وسيلة استرباح لمشتريها ، هذا يقتضي الابتعاد عن صيغ التمويل التي تعتمد اساس المديونية اذا مارغب باسترجاع التمويل من عموم الناس علي اساس الإسترباح .

احكام عامة حول مصادر تمويل الوقف وعمارته :

خشي بعض العلماء من تداعي اوضاع الوقف بتطاول مدة الانتفاع به ، خاصه عقب وفاة الواقف . او عند تعاقب الاجيال علي الوقف ، لذلك ولكي تكون للوقف مردودات اجتماعية واقتصادية مستدامة عدّد العلماء بعض المصادر التي يمكن ان تستغل ويستفاد منها في صيانة وعمارة الاوقاف واولها بطبيعة الحال مال الواقف . وقد ركزوا ان نفقة وتسيير الوقف من حيث تكاليف تجهيزه ومؤنة تسييره لابد ان تكون من مال الواقف . او من مال الوقف .

وثاني هذه المصادر ذهب الي التأكيد عليها العلماء عن مال الموقوف عليه . فاذا كان الموقوف للسكن مثلاً ، فيمكن ان يقع علي ساكنيه اصلاحه وترميمه ، علي اساس الغرم بالغنم . فإن أبوا الانفاق أُجر الوقف ، وأُستخدمت أُجرته في الترميم والحقيقة إن هذا المبدأ (الغرم بالغنم) لا ينطبق علي وقف الاستعمال فحسب ، بل ينطبق ايضاً علي وقف الاستغلال (وقف المستغلات) فان اخراج نفقته من ريعه انما يعني تحميل هذه النفقة للموقوف عليهم .

وثالثاً غلة الوقف : وهي الانفاق علي الوقف من غلته ، لان القصد الانتفاع به مع بقاء عينه . وهذا لايمكن ان يكون الإ بالإنفاق عليه ، وعمارة الوقف مقدمة علي حقوق الموقوف عليهم ، لا سيما اذا كانت هذه الحقوق مما يمكن الاستغناء عنه ، او تأجيله الي غلة لاحقه ، دون ان يترتب علي ذلك ضرر . وهكذا اذا ضاقت موارد الوقف كان لابد من ترتيب نفقاته . كما هو معلوم اليوم في مبادئ الاقتصاد وطرق حل المشكلات الاقتصادية ومشكلات الادارة المالية .

رابعاً غلة اوقاف اخري : وذلك قد يتم عندما تكون العين موقوفه علي مصالح عامه . كالمساجد ، ويكون لها موارد مخصصة من ريع اوقاف اخري إن كانت دوراً او حوانيت او بساتين وما اليها .

خامساً : بيت مال المصالح وقد تكون العين موقوفه لمصالح عامه وليس لها غلة ولا موارد مخصصة من ريع اوقاف اخري .

سادساً: قد يقوم مدير الوقف أو ناظره بإقتطاع بعض المخصصات السنوية من الإيرادات ، لأجل إستخدامها في صيانة الوقف وترميمه .

سابعاً: بيع بعض الوقف لعمارة بعضه الآخر . أن الوقف إذا خرب ، وتعطلت منافعه ، ولم تمكن عمارته ، إلا ببيع بعضه ، جاز بيع بعضه لتعمر به بقيته.

ثامناً: تأجيره مع تعجل اجرته : وهنا يمكن ان تكون مدة الاجاره قصيره او متوسطة أو طويلة نسبياً، وذلك بالقدر الكافي للحصول علي المال اللازم للصيانة والعمارة .

تاسعاً: التبرعات : فكما يمكن للوقف أن يعمر من فائدة غلته كذلك يمكن أن يتبرع بعمارته تطوعاً.

عاشراً: الإستدانة من الغير : بالإقتراض عند الضرورة ، كأن يكون الوقف بحاجة ماسة إلى التعمير و الإصلاح ، وخاف المتولي فوات الإنتفاع بالموقوف او خرابه عند عدم التعمير ، او تكون الأرض الزراعية بحاجة إلى بذور أو آلات زراعية ، او انه محتاج لدفع رواتب لأصحاب الوظائف ، وخشي تعطيل مصلحة المسجد او المدرسة ، وذلك بشرطين :-

(أ) أن لا يكون للوقف غلة .

(ب) أن يأذن له الواقف ، أو القاضي .

كل هذه المداخل تساعد علي استدامة خدمات الاوقاف من حيث عينها وغلتها وبذلك يمكن استخلاص بعض المضامين ذات الأهميه التي منها علي سبيل المثال:-

أولاً : جعل المال الموقوف صالحاً للبقاء والدوام ولإدرار الغلة و الثمرة والمنفعة بصورة مستمرة .

ثانياً : لتحقيق الادرار بصورة حسنه ومستمرة لابد من الإستغلال الأمثل لأموال الوقف بحيث تؤدي هذه الاموال مهمتها بكفاءة عالية وهي إدرار الدخل المستمر علي الموقوف عليهم .

ثالثاً : الأثر التوزيعي للوقف حيث يفهم ذلك من الاخذ بأحد اقوال الفقهاء حيال مسألة ملكية عين الوقف . فالاثر التوزيعي للوقف علي الثروة واضح تماماً عندما يؤخذ بالرأي القائل ان ملكية عين الوقف للموقوف عليهم بينما لا يظهر ذلك الأثر بقوة عندما يؤخذ براي بقاء الملكية للواقف . أما من يأخذ برأي الملكية لله عز وجل فإنه يضيف عنصراً جديداً الي هيكل الملكية القائم في المجتمع الاسلامي .

ومن ضمن الصيغ الاخري لتمويل الوقف ، فهناك الاستثمار الزراعي في الاراضي الزراعية الموقوفة ، بعد تحديد صلاحيتها وتكلفة المنصرفات وخلاصة الفوائد مقارنةً باحدى وسائل الاستفادة من الارض بالطرق الاستثمارية الاخري .. حيث يكون الاستثمار عن طريق الزراعة او المزارعة او اجارة الاراضي . كما يمكن انتهاج اسلوب الاستثمار عن طريق المساقاة اذا كانت الارض ذات ثمار .

واذا كانت الارض في حاجة الي مال لإعمارها أجاز الفقهاء بيع جزء لإعمار الباقي ويمكن ايضاً ان تدفع الارض لمن يقوم باعمارها والانتفاع بها مقابل الاعمار وتقدير اجرة الارض وتعتبر النفقة اجرة الارض وتبقي الارض مع من قام باعمارها بقدر ما انفق . وهكذا ، فالعبرة في استثمار الارض الزراعية وعدم بقائها معطله بدون استثمار بإعتبار وجوب استثمار أموال الأوقاف قياساً على إستثمار أموال اليتامى حتي لا تفنى وتنقرض بسبب المصاريف عليها دون تنمية لها .

وكذلك يمكن الاتجاه نحو الاستثمار في مجال الخدمات الاجتماعية مثل المستشفيات الخيرية التي تعالج الفقراء مجاناً وتعالج الموسرين بأجر مناسب ومثل دور التعليم للمراحل المختلفة بنفس الكيفية وغير ذلك من مؤسسات الخدمات الاجتماعية . كما انه يمكن الاتجاه الي انشاء المصانع التي تحتاجها المجتمعات الاسلامية كل حسب ظروفها ومتطلبات الصناعة وكذلك انشاء شركات النقل البري والبحري والجوي . على ان يخضع كل ذلك لدراسات جدوي اقتصادية تتماشي والفقه الوقفي .

فكما هو معلوم بأن الوقف هو في الأصل مؤسَسة بمعنى أنه يقود إلى خلق المزيد من المؤسسات التي يمكن ان تلعب دوراً محورياً في عملية البناء التنموي لاسيما على مستوى التنمية البشرية ، ذلك لان الوقف في طبيعته الجوهريه ذو سمه مستدامة بمعني انه يحمل صفة الدوام ولا ينقطع طالما كان يتمتع بادارة رشيدة تتوخي كل أسس النزاهة والعفة لأنه ومهما يكن الوجه الذي يتخذه إن كان عقاراً او مالاً فانه في الاصل قد اصبح في حكم ملك الله يتصرف فيه الناظر نيابة عنه لصالح الموقوف عليه .. لذلك والحال هكذا فان الوقف يعمل على التمكين Empowering والتمكين في الاصل يقوم علي دعامتين اساسيتين :

الاولي : ان متلقي الخدمه او المستفيد لا يعتمد بشكل كلي علي هذه الخدمة ، وانما يعتمد عليها بشكل مؤقت ريثما يستطيع الوقوف علي قدميه .

الثانية : وهي ان المستفيد او متلقي الخدمة يمكن ان يقدم هو ايضاً نوعاً من الخدمة للآخرين بفضل الرعاية التي وجدها من الخدمة التي قدمت له وذلك لان قدراته تكون قد ارتفعت واصبح ذو امكانية أعلى على العطاء أو الاستجابة للتحديات التي تفرضها عليها متطلبات الحياة حوله .. لذلك فان فكرة التمكين في الوقف فكرة اساسية وهي تنفي صفة الاتكالية Dependency وتجعل الفرد مستقلاً بما تقدمه له من خدمات تتسم في طابعها بالاستدامة وتنقطع عند لحظة بلوغ المرام من تقديم الخدمة . ويمكن تشبيه ذلك بطالب العلم الذي يتعلم في مدرسة أو جامعة وقفية . فهو لن يظل طالباً طوال حياته ومعتمداً على المؤسسة ، وانما تعمل المؤسسة على تخريجه (أي تمكينه) من أن يصبح عنصراً فعالاً في المجتمع ، وتظل المؤسسة تقوم بواجباتها تجاه من سواه من المستفيدين ويمكن تشبيه هذه

الوظيفة بالشكل أدناه

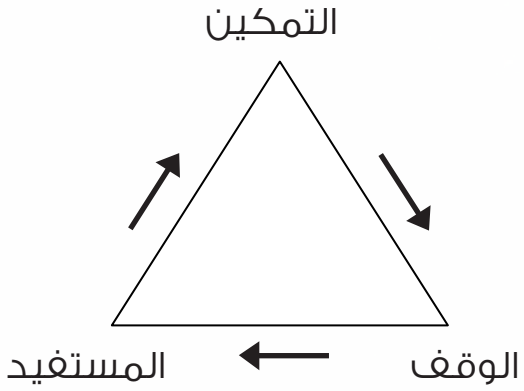

بهذا فإن اسهام مؤسسة الوقف في التنمية البشرية يبدو واضحاً وجلياً من حيث الدور الذي تلعبه كمؤسسة رعائية تعمل على ايجاد النهوض لمتطلبات العمل بالنسبة للفرد الذي يجب ان يتوافر له شرط الاقتدار والاستطاعة البدنية والذهنية ، لبذل الجهد المطلوب ، والمعنى هنا بهذه الاستطاعة الطاقة البدنية والسلامة من العاهات والعلل المعوقة من جانب اول ، ثم القدرة الذهنية المشترطة في التكليف وفي صلاحية التعاقد ، ثم المكاسب المعرفية والمؤهلات الفنية المتناسبة مع العمل المطلوب انجازه . ومعلوم أن اكتساب هذه الاستطاعة بمراتبها البدنية والذهنية والمعرفية تأتي من البنية الاجتماعية ، بما يتوافر فيها من مصحات للرعاية البدنية ومن مدارس للتربية ومراكز التأهيل وهذه بدورها يوفرها الوقف بإعتباره مؤسسة قائمة على الدعم الاجتماعي المنبثق من ذاتية المجتمع باعتباره آلية دعم أهلي واجتماعي . تنبع من المجتمع وتصب فيه وهي بهذا تتحرر من بيروقراطية الدولة وأهم من ذلك فهي لا ترتبط باشتراطات التمويل التي تفرضها مؤسات الدعم والعون الأجنبي ذات التوجه الرأسمالي والذي يقوم في جوهره على الاستغلال Exploitation ليس فقط على ما تقدمه هذه المؤسسات من فوائد ربوية ، يتعين على المستفيد من الخدمة ان يدفعها ، وإنما لما يمثله أيضاً على المستوى السياسي عن تبعية لمقدمي هذه المنح . واكبر ما يتجلى هذا النوع من العون المشروط Stipulated Aid فيما يقدمه الصندوق الدولي I.M.F من فرض تكيّفات هيكلية على الدول المتلقية للعون بل والأسوأ أنها ربما تقودها الي علة متلازمة الإعتماد علي العون Aid Dependency Syndrome .. لذا ومن هذا المنظور فان الوقف كمصدر تمويل اجتماعي قائم على المبادرة الذاتية يشبه لحد بعيد أسس الدعم التعاوني وهو اكبر من المداخل التي تحقق التنمية المستقلة بعناصرها الاساسية المتمثلة في :

١- إن التنمية المستقلة ليست حالة بقدر ما تكون عملية تاريخية ، وهنا يكون للبعد الزمني اهمية كبيرة في تعريفها فهي لا تتحرر في تقديمها من منطقة زمنية محددة في مجتمع ما .

٢- إن كل مجتمع في سعيه لتحقيق التنمية ، يقطع شوطاً في استقلاليتها ، أي لا توجد نقطة ثابتة تمثل التنمية المستقلة ، وانما هناك خط تدريجي ، يتراوح مداه بين الصفر والمائة مثلاً . يعبر عن انجاز المجتمع في هذا المجال.

٣- هناك أبعاد عديدة تتداخل وتتشابك لتأصيل مفهوم التنمية المستقلة ، تختلف الأهمية النسبية لكل منها بين المجتمعات المختلفة الساعية لتحقيق الاستقلال .

بالنظر الى هذه العناصر الثلاث فان مؤسسة الوقف ترتبط بها حيث تتوافر فيها كل هذه الاشتراطات . من حيث أنها تلبي من العنصر الأول تاريخيته ، وفي الثاني أن الوقف يتأرجح في الدرجة الممتدة ليس من الصفر وإنما من الواحد الى ما دون المائة . وفي العنصر الثالث فان الوقف من حيث هو قيمة متأصلة في الجذور العقائدية للمجتمع المسلم بشكل عام والسوداني بشكل خاص.

غسل الأموال

أبوبكر عمر محمد عبدالصادق
وحدة الإلتزام

مقدمة Money laundering

تناولنا في عدد فبراير/ ٢٠١٢م من هذه المجلة موضوع ثقافة الإلتزام , هذا الموضوع أثار العديد من التساؤلات من قراء (مجلة المال والإقتصاد) , وذلك لحداثة الموضوع والمصطلح في دنيا المال والإعمال عموماً وعالم المصارف علي وجه الخصوص ونظراً لقوة العلاقة والارتباط بين الإلتزام وعملية مكافحة غسل الأموال , إذ تعد الأخيرة جزءً لا يتجزأ من مهام مسئولي الإلتزام في المصارف بل إن داخل كل إدارة إلتزام يجب ان يكون هنالك قسم او وحدة لمكافحة عمليات غسل الأموال لذلك رأينا أن نواصل في ذات الإتجاه من خلال تناول موضوع غسل الأموال , وهو – أي مكافحة غسل الأموال – احد المكونات الرئيسية لعملية الإلتزام او الإمتثال في البنوك , هذا فضلاً عن ان التزايد المستمر في طلب المعلومات التي تخص عملية غسل الأموال من قبل الزملاء والباحثين في هذا المجال بمختلف تخصصاتهم (مصرفيين – طلاب جامعات – جهات قانونية وعدلية.....الخ) .

أولاً : مفهوم عملية غسل الأموال :

مفهوم عملية غسل الأموال هو محاولة الخارجين عن القانون لإخفاء الأصل والمصدر الحقيقي لأموالهم ، أي إخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة الناتجة عن عمل غير مشروع وذلك بغرض إخفاء مصدرها. إن تزايد عمليات الدمج بين الأنظمة المالية في العالم ورفع الحواجز التي كانت تمنع التحرك الحر لرأس المال، قد عزز عملية غسل الأموال ، كما أنها زادت في صعوبة اكتشاف وتعقب تلك العمليات . والبنوك من خلال تقديمها خدمات مصرفية متعددة منها تحويل الأموال وقبول الودائع، معرضة لغسل الأموال في مراحل الإحلال ومراحل الدمج التي تمر بها عملية الغسل (سوف نتناول مراحل عملية غسل الأموال بالتفصيل أدناه) .وقد إتبع الخارجون عن القانون طرق وأساليب عديدة لإختراق الإجراءات التي قام بها قطاع البنوك خلال السنوات السابقة للرقابة على التحويلات و الدفعات النقدية من خلال البحث عن طرق مضادة لإجراءات الرقابة عند تحويل الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة أو لخلطها مع أموال مكتسبة بطرق مشروعة قبل أن تدخل في النظام المصرفي وذلك لزيادة صعوبة تعقبها في مرحلة الإحلال

ثانياً : التعريف بعملية غسل الأموال :

١ – جاء في تعريف اللجنة الأوروبية لمكافحة غسل الأموال الصادر عام ١٩٩٠ على أنها (عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرماً بتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمحصلات هذا الجرم).

٢ – تعرف عملية غسل الأموال أنها كل فعل ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو نقلها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو

إيداعها أو استثمارها أو التلاعب في قيمتها أو حركتها أو تحويلها أو أي فعل يؤدي إلى إخفاء أو تمويه مصدرها أو الطبيعة الحقيقية لها أو مكانها أو كيفية التصرف بها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها مع العلم بأنها متحصله من جريمة أو تجارة غير مشروعة.

٣ - بالإضافة إلي التعريف الوارد في قانون غسل الأموال السوداني لسنة ٢٠١٠م تعرف عملية غسل الأموال بأنها كل سلوك ينطوي علي إكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو نقلها أو إدارتها أو حفظها أو إستبدالها أو إيداعها أو إستثمارها أو التلاعب في قيمتها أو في حركتها أو تحويلها أو يؤدي إلي إخفاء أو تمويه مصدرها أو الطبيعة الحقيقية لها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها وذلك متى كانت هذه الأموال متحصلة عن جريمة،وسواء وقعت هذه الجريمة داخل السودان أو خارجه وبشرط أن يكون معاقبا عليها في كل من القانون السوداني والأجنبي (حسب تعريف منشور بنك السودان١٠/٢٠١٠م بتاريخ ٣٠/١٢/٢٠١٠م).

نستنتج من التعريفات أعلاه مع ملاحظة أن التعريفين ٢و٣ شبه متطابقين نستنتج ان عملية غسل الأموال هي أي عمل إجرامي نتج عنه مال، وباختلاف تعريف المال في القانون فان أي محاولة لإخفاء المصدر الأساسي الذي نتجت منه هذه الأموال فإننا نستطيع ان نطلق علي ذلك التصرف بعملية غسل أموال ، وعلي العموم فان أي عملية غسل أموال لابد ان تتوافر فيها ثلاثة أركان وهي :

الركن الأول : هو وجود جريمة أو إرتكاب الجريمة.

الركن الثاني : هو أي مال ينتج من إرتكاب تلك الجريمة ، أي انه لابد من وجود مال متحصل جراء ارتكاب تلك الجريمة وذلك يعني انه لاتوجد عملية غسل أموال بدون أموال .

الركن الثالث : عملية إكساب المال الناتج صفة الشرعية ، أي بداية إدخال المال الناتج من تلك الجريمة إلى الدورة الاقتصادية .

يمكن أن تتضح أركان عملية غسل الأموال بعد أن نتناول مراحل تلك العملية في ثالثاً أدناه .

ثالثا : مراحل عملية غسل الأموال:

تحدث عملية غسل الأموال عادة من خلال ثلاث مراحل هي :

١/ مرحلة الإحلال (Placement):

يقصد بها إدخال الأموال المتحصلة من أعمال غير مشروعة في النظام المالي للدولة ، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق إيداع تلك الأموال في المؤسسات المالية مباشرة ، أو عن طريق توظيفها في بعض المشروعات الإستثمارية لمحاولة تغيير هوية تلك الأموال مما يمكن معه إيداعها في المؤسسات المالية المختلفة

٢/ مرحلة التمويه أو التغطية (Layering):

ويقصد بها إجراء العديد من العمليات المالية المعقدة والمتتابعة علي تلك الأموال بغرض تمويه المصادر الحقيقية لها وفصلها عن مصادرها غير المشروعة ، وذلك بهدف إبعاد الأموال عن مصدرها الحقيقي والعمل علي عدم تعقبها من قبل السلطات الرقابية في المكان الأصلي.

٣/ مرحلة التكامل أو الدمج (Integration):

يتمثل الهدف الأساسي من غسل الأموال في هذه المرحلة ، وذلك لأنه ما إن يتم إدخال الأموال في النظام المالي وتأمينها من خلال مرحلة التمويه تستخدم مرحلة الدمج للعمل علي إيجاد مظهر شرعي للأموال من خلال المزيد من العمليات .

رابعا: الآثار السالبة لعملية غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

تتمثل الآثار السلبية لتمويل الإرهاب في ترويع السكان الآمنين وتهديد الأمن العام والتسبب في وفاة المدنيين أو إصابتهم بجروح بدنية جسيمة أو لإرغام حكومة أو منظمة دولية علي القيام بعمل ما أو منعها من القيام به.

بينما يمكن تقسيم الآثار السلبية لغسل الأموال وفقا لما يلي:

أ) على مستوي الاقتصاد القومي:

١- إضعاف قدرة السلطات علي تنفيذ السياسات الإقتصادية بكفاءة.

٢- إضعاف استقرار سوق الصرف الأجنبي نتيجة للتقلبات الشديدة في حركة الأموال والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة .

٣- خلق تشوهات في توزيع الموارد والثروة داخل الإقتصاد.

٤- إضعاف النمو الإقتصادي نتيجة لتوجيه الموارد نحو الإستثمارات غير

المجدية علي حساب الإستثمارات المجدية والحقيقية.

٥- وجود قوة شرائية غير ناتجة عن نشاط اقتصادي حقيقي مما يساهم في حدوث ضغوط تضخمية في إقتصاد الدولة ،وإرتفاع المستوي العام للأسعار (تضخم) .

ب) علي مستوي الجهاز المصرفي:

١- تهديد الإستقرار المالي والمصرفي نتيجة لتعرض المؤسسات المالية والمصرفية لمخاطر فقدان الثقة والسمعة ، وإحتمالات التعرض لطلب سحب مبالغ ضخمة من الأموال بصورة مفاجئة.

٢- إمكانية إنهيار البورصات التي تستقبل الأموال غير المشروعة نتيجة للبيع المفاجئ للأوراق المالية بغض النظر عن تحقيق أرباح مما يؤدي إلي حدوث انخفاض حاد في أسعار الأسهم.

ج) الآثار السياسية :

١- انتشار الفساد السياسي والإداري و إستغلال النفوذ .

٢- الإضرار بسمعة الدولة أمام الهيئات الدولية والمانحة للمساعدات والقروض ، خاصة بالنسبة للدول النامية.

٣- إمكانية توجيه الأموال الناتجة عن غسل الأموال إلي تمويل الإرهابيين أو المنظمات الإرهابية ، مما يؤدي إلي زعزعة الأمن والإستقرار.

٤- إمكانية تسرب غاسلي الأموال إلي بعض الهيئات ذات الطبيعة الخاصة ، مثل المجالس الشعبية والنيابية وتمتعهم بحصانة وإشتراكهم في وضع تشريعات الدولة ، مما يؤدي إلى الفوضى والفساد ويؤثر على الإستقرار السياسي للدولة .

د) الآثار الإجتماعية:

١- عدم خلق فرص عمل حقيقية مما يؤدي إلي تفاقم مشكلة البطالة .

٢- إنتشار الفساد الوظيفي وشراء الذمم .

٣- صعود فئات إجتماعية دنيا إلى أعلى الهرم الإجتماعي ٠

خامساً: المخاطر التي تتعرض لها البنوك نتيجة لإستغلالها في غسل الأموال وتمويل الإرهاب :

قد يترتب علي إستغلال البنك من قبل غاسلي الأموال وممولي الإرهاب تعرضه لمخاطر أهمها ما يلي :

أ)مخاطر السمعة :

يقصد بمخاطر السمعة فقدان الثقة في البنك ، نتيجة لما قد ينسب إليه من إرتكاب أو الإشتراك في جريمة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو إستغلاله في إرتكاب أي من الجريمتين نتيجة عدم تطبيقه النظم الداخلية الكفيلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإكتشافهما ، مما قد يترتب عليه إمكانية توقف بنوك أخري عن التعامل معه ، ويرجع السبب في إمكانية تعرض البنك لهذا النوع من المخاطر إلي سهولة إستخدامه كوسيلة للإيقاع بالضحايا أو التورط في أنشطة مخالفة ، ومن ثم كان هناك حاجة لأن تحمي البنوك نفسها عن طريق وضع نظم فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ب) مخاطر عدم الإلتزام:

ويقصد بها تعرض البنك لخسائر مالية نتيجة للغرامات التي تفرض عليه من قبل السلطات الرقابية بسبب مخالفة الضوابط الرقابية الصادرة عن السلطة الرقابية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، سواء بشأن وضع النظم الداخلية السليمة ، أو بسبب الإخلال بنظم الإخطار أو الإحتفاظ بالسجلات ، أو بوجود نقاط ضعف في تطبيق معايير التعرف علي هوية العملاء أو في إجراءات الرقابة الفعالة أو في ممارسة العناية الخاصة مع بعض العملاء أو غيرها من الضوابط الرقابية .

ج) مخاطر السيولة :

تتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة البنك علي الوفاء بطلبات السحب المفاجئ من العملاء لودائعهم حيث أن الأموال المتعلقة بعمليات غسل الأموال عادة ما تكون مبالغ كبيرة وليس الغرض من إيداعها في البنك هو الإستثمار وبالتالي فإنه من الممكن أن يفاجأ البنك بطلبات سحب لهذه المبالغ في وقت قد يعجز فيه البنك عن تلبية هذه الطلبات مما يعرضه لمخاطر السيولة.

د) المخاطر القانونية:

تتمثل هذه المخاطر في إمكانية مقاضاة البنك أو صدور أحكام ضده ، في حالة تورطه في المخططات الإجرامية، ومن ثم فإن البنك قد يتعرض للغرامات أو المسئولية الجنائية وكذا العقوبات الإدارية التي تفرضها عليه السلطة الرقابية نتيجة مخالفته للقوانين السارية في الدولة التي يعمل بها .

خاتمة

أن الحماية الحقيقية من مخاطر استغلال المصارف في عمليات غسل الأموال يعتمد في المقام الأول على وعي القائمين على أمر هذه المصارف متمثلين في مجالس الإدارات والإدارة العليا ومن ثم القائمين علي تنفيذ ومتابعة تنفيذ العمليات البنكية والتزامهم بميثاق أخلاقيات العمل المصرفي وبالتعليمات والقوانين السارية.

شركة الفيصل للمعاملات المالية المحدودة

ALFAISAL FINANCIAL TRANSACTIONS CO . LTD

إحدى شركات بنك فيصل الاسلامي السوداني

هل لديك فائض أموال

تعال وإستثمر في شهادات المشاركة الحكومية (شهامة)

عبر الشراء من السوق أو الإكتتاب

العائد المتوقع مابين ١٨٪ الى ٢١٪

الأرباح سنوية

أقرب موعد للأرباح ٢٠١٣/٢/١٥م

لا تدع الفرصة تفوتك

لمزيد من الإستفسار عليكم مراجعة مكاتب الشركة على العنوان أدناه

السودان ـ الخرطوم شارع علي عبداللطيف ـ مركز الفيحاء التجاري ـ تلفون : ٠١٢٣٠٠٢٠٢٣ ـ ٠١٢٣٠٢٠٢٥ ـ فاكس: ٧٧١٧١٤ ١٨٣ ٢٤٩+

تعتبر العولمة من أهم واخطر التحولات التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية – وتعمقت ذيولها وتحدياتها خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. إذ يوضح الاستقراء لتطورات العولمة و تداعياتها من جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية إنها تحمل بذور الشر والظلم للدول النامية الفقيرة في العالم الثالث و الطبقات الفقيرة داخل الدول الغنية نفسها. لقد كرست العولمة كل مفاهيم الرأسمالية الغربية خاصة بعد زوال الثنائية القطبية بانهيار الاتحاد السوفيتي، وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها كقوة سياسية واقتصادية وعسكرية أحادية في ظل النظام الدولي الجديد، مستغلة المنظمات الدولية، لتمارس من خلالها نفوذها وسيطرتها على دول العالم خاصة دول العالم الثالث. وقد استندت الولايات المتحدة على قوتها الاقتصادية والعسكرية في سيطرتها وهيمنتها على العالم. وبذلك غيرت العولمة كثيراً من المفاهيم المنظمة للعلاقات الدولية التي سادت إبان الحرب الباردة وما قبلها.

د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى

الخبير الإقتصادي ووزير المالية والاقتصاد الوطني (سابقاً)

2 الأمة الإسلامية وتداعيات العولمة

لم تسعد العولمة ملايين البشر. بل أدت العولمة إلى تدهور أوضاعها نتيجة لتراجع فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة و أصبحت حياة الطبقات الضعيفة أقل أماناً إذ فقدة القدرة على التعايش مع الواقع الجديد الذي فرضته العولمة الاقتصادية. كما ساءت حياتها السياسية بتدهور النظم الديمقراطية والتعدي على ثقافاتها.

وبهذه الصورة لم تفشل العولمة في ترقية النمو وتخفيض عدد الفقراء فحسب، بل عمقت الفقر وعدم الاستقرار.

ومن الآثار السالبة للعولمة على دول العالم الثالث استفحال الأزمات المالية وسرعة انتشارها إلى الدول الأخرى لانفتاح المؤسسات المالية على الأسواق الخارجية و سهولة انتقال رؤوس الأموال- خاصة قصيرة الأجل - من قطر إلى آخر و خاصة في غياب قواعد الانضباط في الأسواق المحلية وضعف الرقابة الرسمية و الداخلية، بالإضافة إلى محدودية قدرات وكفاءة المصارف المحلية في الدول النامية والناشئة، في إدارة الموارد قصيرة الأجل، و قلة خبراتها في التعامل مع الأدوات المصرفية المستحدثة.ويلاحظ ان هذه السلبيات فى ادارة الاقتصاد العالمى هى نفس الاسباب التى ادت الى انفجار الازمة المالية عام ٢٠٠٨.

و من التحديات الكبرى التي واجهتها المؤسسات المالية، أيضا، ضعف قدراتها على التعامل مع التطورات الهائلة في أسواق رؤوس الأموال عقب ارتفاع أسعار النفط في أوائل السبعينيات، و تراكم فوائض أرباح الدول النفطية و بأحجام هائلة. فقد تصاعدت تدفقات القروض إلى الدول النامية و الناشئة – خاصة في أمريكا اللاتينية – قبل ظهور أزمة الديون في النصف الأول من الثمانينيات. و كانت أحجام و سرعة تدفقات هذه الأموال فوق قدرة المصارف في تلك الدول على استيعابها واستغلالها بكفاءة و احتراز، مما أدى إلى تراكم متأخرات الديون إثر عجزها عن مقابلة الالتزامات المستحقة، فتفاقمت أوضاع تلك المؤسسات المالية، واستفحلت مشاكل الملاءة المالية بها وانعكس على جودة أصولها، وبالتالي اهتزت أوضاعها عندما تراجعت المصادر الخارجية عن مواصلة تقديم القروض لتلك البلاد. وهنا بدأ اشتداد الضغوط على الحسابات الخارجية للبلاد واختلال موازين المدفوعات . و انعكست آثار ذلك سلباً على أوضاع المصارف التي و واجهت ضغوطاً هائلة و انهيارات شاملة (Systemic Failures) في القطاع المصرفي.

ومن أخطر تداعيات تحرير أسواق المال فتح المجال للمضاربين في أسواق الأسهم والعقودات وتحويل الموارد المالية في الأسواق إلى المضاربات في الأسهم والعقودات والتجارة في المستقبل على حساب الموارد المالية التي

يمكن تحويلها إلى القطاعات الإنتاجية وتجارة السلع. وقد أوضحت التقارير، الصادرة مؤخراً، أن أجهزة الاستخبارات الغربية تساهم بدورها في استخدام أسواق المال المفتوحة في عمليات غسيل أموال تجارة المخدرات واستخدام مواردها في العمليات الاستخبارية إلى جانب خلق أزمات اقتصادية في دول الأسواق الناشئة والدول النامية، مما يفتح لها مجالات أعمال استخبارية جديدة.

ونتيجة لتلك الأسباب و غيرها من العوامل المتصلة بتعامل القطاع المالي مع تطورات الانفتاح، شهد العقدان الأخيران من القرن الماضي اهتزازاً كبيراً، وغير مسبوق، في أسواق المال الدولية في التاريخ المعاصر.ومازالت اثار ومألات الازمة المالية العالمية ماثلة تهدد السلام الاقتصادى والامنى فى جميع ارجاء العالم . وكانت هذه الأزمات، التي طالت قطاعات واسعة في أسواق المال العالمية والمحلية، بالغة الأثر على النظم المالية العالمية، ومن خلالها على القطاعات الانتاجية وعلى توازن الاقتصادات الكلية في تلك الدول، إذ شكلت ضرورة التصدي لمواجهة تلك الأزمات أعباء مالية جسيمة على الميزانيات العامة، في شكل تعويضات ودعومات للمصارف المتأثرة بتلك التطورات، إلى جانب إصدار ضمانات أو الاستيلاء على المصارف الآيلة للانهيار.

اقتصادات الدول الإسلامية ومواجهة التطورات في أسواق المال والثورة التكنولوجية والمعلوماتية :

لم تكن المؤسسات المالية في الدول الإسلامية بمنأى عن تلك التطورات والازمات الخطيرة التي طالت أسواق المال المحلية والدولية، وما لازمها من اختلال التوازن في مفاصل الاقتصادات الكلية، و برزت من خلالها العلاقة الوطيدة بين التطورات في القطاع المالي، والتغّيرات في أوضاع الاقتصاد الكلي جراء التعديلات التي طرأت على منهجيات إدارة الاقتصاد في الدول الإسلامية، خاصة في مجالات السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية المبنية على الكبح المالي والتدخل المباشر في الرقابة على النظم المالية، خاصة في تحديد أسعار الفائدة و السقوفات الائتمانية والنوعية، ثم التحول دون تدرج إلى سياسات التحرير ورفع القيود على نشاط القطاع المالي وتحرير أسواق المال. ومعلوم إن معظم الدول الإسلامية النامية والناشئة كانت تمارس سياسات الكبح المالي و الاعتماد على الأدوات المباشرة في إدارة الاقتصاد والسياسة النقدية، حسب مقتضيات الأيدلوجية الاشتراكية أو اليسارية التي انتهجتها معظم الدول الإسلامية النامية والناشئة خلال الستينيات وجزء من عقد السبعينيات. وقد تم البدء في عمليات التحرير المالي ومحاولة الانفتاح على الأسواق الخارجية قبل تهيئة اقتصاداتها ومؤسساتها المالية للتعامل مع بيئة التحرير، فتعرّضت الدول النامية والناشئة إلى الصعوبات والأزمات الاقتصادية و المالية التي أوضحناها من قبل. وكانت ماليزيا وإندونيسيا هما الدولتان الإسلاميتان من ضحايا الأزمة المالية التي واجهتها دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧م نتيجة لمخاطر الانفتاح غير المتوازن على أسواق المال الخارجية قبل تهيئة مؤسساتها المالية للتعامل فيها.

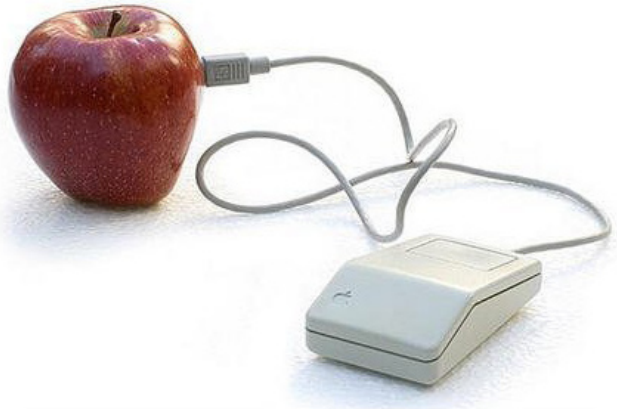

ومع دخول الألفية الثالثة واجهت المؤسسات المالية في أسيا وأمريكا اللاتينية تحديات جديدة تتمثل في حتمية مواجهة تداعيات العولمة، التي اتسعت مساحات تطبيقها بسرعة مذهلة، وما استبطنتها من تطورات في ثورة التكنولوجيا و المعلوماتية و الاتصال، و المنافسة الشرسة في أسواق المال والخدمات المصرفية، محليا وخارجيا، و تطورات في تكنولوجيا الإنتاج والتوزيع.

اليوم، مازالت الدول النامية ومن بينها الدول الإسلامية، تعانى من تبعات التحول من سياسات الكبح المالي و استعمال الأدوات الرقابية المباشرة في ظل تخطيط وتنفيذ مركزي، إلى مرحلة التحرير المالي و استخدام أدوات غير مباشرة، و تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد. إذ تم هذا التحول قبل تهيئة اقتصاداتها لعمليات التحول و خلق البيئة السليمة المعافاة من خلال إعداد تشريعات ووضع ضوابط وقواعد إجراءات جديدة تتواءم ومقتضيات المرحلة الجديدة، مما أدى إلى اختلال التوازن في الاقتصاد الكلي وتراجع في السلامة المالية للنظام المالي، و مواجهته لسلسلة من الانهيارات وضعف الملاءة المالية.كما حدث لنمور جنوب شرق أسيا في عام ١٩٩٧م.

في ظل مثل هذا الوضع المليء بالأزمات الاقتصادية و المالية، دخلت الدول الإسلامية عهد العولمة التي بدأت تتغيّر بسرعة مذهلة، مدفوعة بثورة التكنولوجيا و تقنية المعلومات والاتصالات، والتي تمخضت عنها ثورة في نظم ووسائل عمل المصارف. إذ أخذت المصارف في الأسواق المعولمة، تعتمد على الصيرفة الإلكترونية الشاملة، وفي ظل منظمة التجارة العالمية، أصبح التعامل مع الاقتصاد الدولي كوحدة واحدة، مترابطة تندمج فيها المؤسسات المصرفية والتجارية لتكوّن وحدات مالية و إنتاجية وخدمية عملاقة. وهنا

أصبحت، و في ظل المنافسة الشرسة، الغلبة للمؤسسات العملاقة التي تمتلك زمام المعرفة والتقنيات العالية، و القدرة على مواكبة مقتضيات العصر واستيعاب معطيات تطورات العولمة. و عندئذ يكون البقاء لمن التمس أسباب القوة المالية، ووطّن واكتسب التكنولوجيا الحديثة عبر التكاتف والدمج و التحالفات، وفق خطط إستراتيجية تتكامل فيها إرادة التكاتف والتعاضد التي تمكّنها من استغلال كل معطيات العولمة، و الاستفادة من كل الفرص الإيجابية التي تتيحها، إلى جانب العمل على تأسيس البنيان الذي يمكّن اقتصاداتها للتأقلم مع بيئة العولمة التي أصبح إيقاف اندفاعها أو إبطاء خطاها أمراً مستحيلا. وفي ظل مثل هذه الأوضاع، فلا خيار للدول الإسلامية سوي تهيئة هياكل اقتصاداتها وبيئة عمل النظم المالية بالتماس أسباب التكنولوجيا والمعلوماتية، وبالترابط والعمل المشترك الواعي، وفق خطة إستراتيجية تمكّنها من تجاوز التهميش في عالم لم يعد يعرف التقاعس أو التراخي عن مواكبة التطورات، والسعي نحو مدارج النمو و الازدهار. فاقتصاد اليوم – اقتصاد العولمة – اقتصاد جديد يرتكز على القدرة على التناسق المحلى والإقليمي و الدولي، في بيئة تسيطر عليها المنافسة الحرة، وفي ظل أسواق التجارة والاستثمار المفتوحة، و في مناخ تسود فيه حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات والأشخاص، وتباح فيه حرية التملك عبر الحدود.

إن أكبر التحديات التي تفرضها العولمة، هو ما تواجهه المصارف والمؤسسات الإنتاجية و الخدمية اليوم من منافسة في عقر دارها. و نتيجة لأوضاع مصارف الدول الإسلامية الراهنة، فإنها سوف تقف مكتوفة الأيدي أمام الخطر الداهم، إذ إنها لم تتهيأ بعد لمواجهة مثل هذه الأخطار، بالرغم مما بذلته و ما زالت تبذله السلطات النقدية و المصرفية من إهتمام وجهد من أجل تطوير ، وإصلاح ،وتحرير ،القطاع المصرفي، انطلاقا من إيمانها بأهمية الدور المنتظر أن تلعبه القطاعات المالية في دعم وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وفي تحقيق إستقرار الأسعار ، ورفع كفاءة أداء الاقتصاد، واعترافاً من جانب السلطات النقدية والمصرفية، أيضا، بارتباط قدرة المصارف على التصدي للصدمات الخارجية غير المتوقعة، بنجاح الإصلاحات الهيكلية والمالية للقطاع المالي المطلوبة لمواجهة تحديات العولمة، ولكن لن تجدي تلك الجهود القطرية المنعزلة كثيراً ما لم تتم تلك الجهود في إطار تكامل إسلامي. لذا فإن الدول الإسلامية لم تحقق بعد، المستوى المطلوب لمواجهة تداعيات العولمة ومقومات الاقتصاد المتشبع بالتقنية الرقمية، أو تبني الاقتصاد القائم على المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. و يتزامن مع هذه التطورات بروز مخاطر متنوعة ومستجدة، لم تسترع اهتمام المصارف في العالم الإسلامي من قبل. وتتمثل هذه المخاطر المتنامية في المخاطر التشغيلية، ومخاطر التنافس في أسواق تدار بأدوات مستحدثة ومعقدة، ومخاطر قانونية مرتبطة بالتعامل بأدوات مستحدثة وكيانات جديدة في داخل حدود جغرافية تختلف أطرها القانونية وبيئة العمل فيها.

من الآثار الاجتماعية للعولمة على الأمة الإسلامية:

إن أهم خصائص العولمة السالبة إنها كرست وعمقت مفاسد الرأسمالية الغربية، فسلبت من نفوس اللاعبين في حلبة العولمة الجانب الاجتماعي والإنساني و أضعفت الوازع الديني وأصبح هم الناس ينحصر في تكريس نشاطهم في جمع المال واستغلال كل الوسائل الممكنة في متابعة تحقيق الثراء والرفاه الذاتى. وأفقدت تلك الخصائص الإحساس بمصالح الآخرين وولدت قيم الأنانية وحب الذات والغرور والفجور. ونشأت عن ذلك جزر بين طبقات الأغنياء والفقراء أفضت إلى توليد الكراهية والحسد، وانتشار الأمراض النفسية للذين فقدوا وظائفهم و أعمالهم. وتمخض عن كل ذلك ارتفاع معدلات الجريمة مثل المخدرات والسرقات وتزييف العملات والمتاجرة بالأعضاء البشرية...الخ.

وفى ظل العولمة أخذت الأفكار الرأسمالية الإمبريالية تقضي على المكاسب الديمقراطية ومبادئ العدالة الاجتماعية، التي أخذت تنمو بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد اندثار الفكر اللبرالي وحل محله الفكر الاقتصادي الذي يدعم الرفاه. وفى ظل التوجهات التي تغذيها العولمة والأفكار الإمبريالية الجديدة التي تدعو إلى إنهاء دولة الرفاه، وحيث لا يرى النخب المستفيدة من تلك الأفكار وجود مبرر لمجتمع الرفاه. ويعتقد دعاة هذه الأفكار أنَّ على كل فرد تحمل قدر من التضحية حتى يكتسب وضعاً في حلبة المنافسة. لقد أخذت هذه الأفكار تغذى نمو العولمة بخطوات واسعة مصاحبة معها

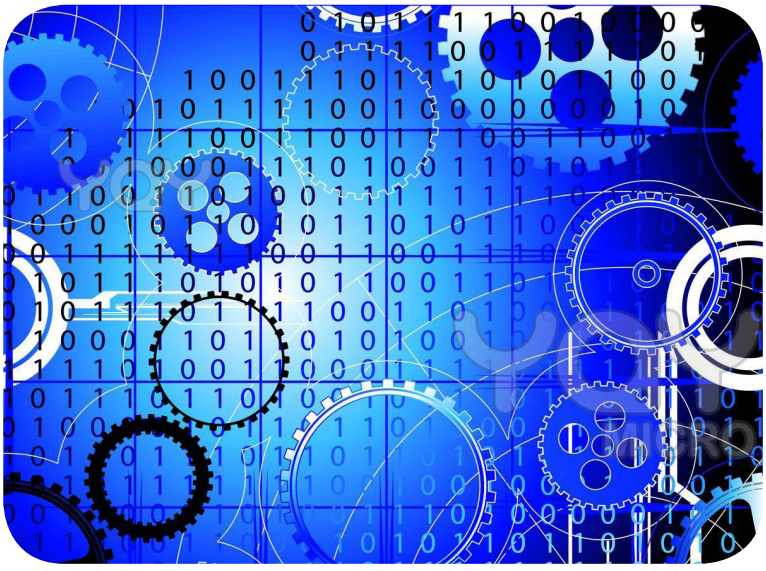

التداعيات الاجتماعية والاقتصادية مؤدية إلى اتساع الفروقات المطردة لتعمق الفجوات في الدخول وفى مستويات النمو الاقتصادي بين الدول والفوارق بين الطبقات الاجتماعية حتى أصبح حوالي (٣٥٨) مليارديراً في العالم يستحوذون على أكثر مما يمتلكه حوالي ٢,٥ مليار من البشر في العالم، كما يستحوذون على ٨٤٪ من التجارة الدولية، ويستأثرون بـ ٨٥٪ من مجموع مدخرات العالم.

ومما يهدد الاقتصاد الدولي في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي أنَّ أسواق المعاملات المالية بما في ذلك المضاربات في الأسهم و العقودات و التجارة في المستقبل تستحوذ عشرين ضعفاً مما تستحوذ عليه القطاعات الإنتاجية، كالصناعة والزراعة، وتجارة السلع في العالم، مما يهدد بتصاعد معدلات البطالة و تراجع النمو الاقتصادي في الدول التي تعتمد إقتصاداتها على تصدير السلع الصناعية والزراعية. لذا أخذت الفوارق بين الدول و بين الطبقات والفئات الاجتماعية تتسع. حيث تعيش الأغلبية الساحقة من السكان، خاصة سكان الريف، على هامش الحياة. وباستقراء مسار العولمة ونمو الأفكار اللبرالية المنفصمة عن الدين التي تغذى اندفاع العولمة، وتسارع التطورات التكنولوجية والمعلوماتية التي تمكن المؤسسات العملاقة عابرة القارات من التوسع، يتأكد مآل آثارها المدمرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية. إنَّ الأفكار الإمبريالية والرأسمالية المنفصمة عن الدين، تعمق سلبيات العولمة خاصة آثارها على المجتمعات الريفية التقليدية التي لا تستطيع مواكبة التحولات التي تفرزها العولمة. لذا واجهت العولمة هجوما من المجتمعات المتعددة ممن تضررت مادياً واجتماعياً من السلبيات التي تفرزها العولمة، إلى جانب تقليلها من شأن القيم التقليدية الموروثة، ومساعدتها على نمو الحضر على حساب المجتمعات الريفية التقليدية. والمؤسف أن الدوائر التي تدير العولمة والنخب المستفيدة منها يعبرون عن ارتياحهم من نتائج العولمة ، ولم يهتموا بعدُ بالنتائج السالبة. ترى المجتمعات المتضررة أن العولمة تعنى استبدال دكتاتوريات النخب بدكتاتوريات رأس المال الأجنبي. ومعلوم انه إذا فشلت الدول في الإيفاء بالمتطلبات والشروط التي يمليها عليها صندوق النقد الدولي وأباطرة أسواق المال فلن يتأهلوا للحصول على التدفقات المالية مما يهدد الدول النامية- ومنها الدول الإسلامية – بالتنازل عن جانب من سياداتها الوطنية للسماح لها باستقبال تدفقات من أسواق المال، بما في ذلك مصادر المضاربين الذين ينحصر اهتمامهم في تمويل قصير الأجل أكثر من تمويل للتنمية طويل الأجل . فالدول النامية لا تملك الخيار إلا الخضوع لإملاءات أسواق المال. لذا نرى أن دول شرق أسيا التي استطاعت تجاوز هذه الأسواق تميزت بمعدلات نمو عالية مع تحقيق عدالة في التوزيع والنجاح في تخفيض حالات الفقر بمستويات أعلى من تلك الدول التي ارتبطت ببرامج صندوق النقد الدولي.

ويمكن تلخيص أهم تداعيات العولمة الاقتصادية فيما يلي :

١. تدهور نمط توزيع الدخل ضد مصلحة الدول الفقيرة ولصالح النخب الغنية في الدول المتقدمة نفسها.

٢. توسع الاستثمارات المالية في أسواق المضاربات والمشتقات على حساب الاستثمار في قطاعات الزراعة و الصناعة والتجارة مما يهدد نمو القطاعين الصناعي والزراعي والاقتصاد ككل.

٣. انتشار البطالة نتيجة لتدنى الاستثمار الصناعي.

٤. تنامي الفجوة في معدلات الأجور بين العمال المهرة وغير المهرة.

٥. البطء في تحرير التجارة العالمية في القطاع الزراعي والأنسجة التي تتمتع الدول الفقيرة فيها بميزات اكبر بسبب رفض الدول الكبرى خاصة الاتحاد الأوروبي التراجع عن السياسات الحمائية للقطاع الزراعي والمنسوجات .

٦. احتكار التكنولوجيا الحديثة والمعلومات وعلوم الاتصال بواسطة الدول الكبرى أدى إلى حدوث فجوة تكنولوجية بين الدول الغنية والفقيرة نتج عنها تهميش الدول الفقيرة وتنامي معدلات الفقر وعدم قدرتها على الاستفادة من الفرص التي تتيحها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

٧. تحرير أسواق المال أدى إلى تحويل الموارد المالية في الأسواق إلى المضاربات في الأسهم والعقودات الوهمية على حساب الموارد التي يمكن توجيهها الى القطاعات الإنتاجية واثر ذلك على مستوى البطالة.

٨. استخدام موارد أسواق المال في غسيل موارد المخدرات.

الحلول:

إن مواجهة المخاطر التي تحدق بالأمة الإسلامية في إطار مرحلة جديدة من الصراع ضد الأمة الإسلامية، والتي تعتبر اخطر مراحل صراع الصليبية ومنظمات المحافظين الجدد ضد الإسلام في ظل العولمة و الأحادية القطبية، يتطلب من الأمة الإسلامية وقفة لمراجعة مواقفها إزاء التطورات الخطيرة التي تطالها. وفيما يلي مطالب الإصلاح إزاء مواجهة المخاطر التي تواجه الأمة. على الرغم من المشكلات السياسية والاقتصادية الكبرى التي تمر بها الأمة الإسلامية ، فإن من المظاهر التي تدعو للتأمل والعبرة ما وجده البديل الإسلامي من اهتمام لافت عقب المخاطر المفجعة التي تعرض لها المستثمرون في الأسواق التقليدية جراء الأزمة المالية العالمية التي ضربت تلك الأسواق. لقد أخذ كثير من المستثمرين يبحثون عن الملاذ الآمن الذي توفره النظم المالية التي تلتزم بالمبادئ الأخلاقية السليمة. لذا اعتبر المستثمرون النظم الإسلامية البديل العقلاني للنظم التقليدية التي تعمل بنظام الفائدة و القمار و الغرر. و يمكن للنظام المالي الإسلامي توفير

هذا البديل لأن من ميزات نظام الاقتصاد الإسلامي المحافظة علي القيمة الحقيقية للثروة، و استقرار سعر الصرف، و من ثم استقرار الأسعار في الاقتصاد الكلى و تحقيق التوازن في مفاصل الاقتصاد، بعيداً عن التضخم و خلق البيئة المواتية والمحفزة للاستثمار والنمو. وإن غياب هذه الميزة في النظام التقليدي كان السبب الرئيسي في انفجار الأزمة المالية العالمية التي أتت علي جل المنجزات التي حققتها الاقتصادات المتقدمة والناشئة خلال السنوات الماضية من خلال الإنعاش الذي شهدته تلك الاقتصادات. إذ اتضح للعالم أن النظام المالي التقليدي لا يستند علي أرضية صلبة وسليمة بل يستمد قوته من التزوير و التعامل في المشتقات و النمو الوهمي. إذ بلغت التزامات النظام المالي العالمي ٦٥٠ تريليون دولاراً مقابل ٥٥ تريليون دولاراً يمثل الإنتاج الحقيقي للعالم، أي ما يعادل ١١ضعفاً، مما يشكّل عبئاً مالياً خطيراً للاقتصاد العالمي. ولا يتوقع سداد هذا الالتزام في أقل من عقد كامل من الزمان.

و عليه عندما انهارت البنوك العالمية جراء الأزمة المالية العالمية الراهنة توجّهت الأنظار إلى المصرفية الإسلامية التي سلمت من المخاطر بفضل نظمها الملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تمثل الحصن الآمن للنظام الاقتصادي .

و جاء في تقرير شركة Advantage Consulting للاستشارات بحث بعنوان (النظام الإسلامي الفارس الصامد في حصن منيع)، أنه مع مرور العالم بهذه الأزمات الحرجة و ما صحبها من عدم التيقن أصبح من الواضح وجود ضعف خطير في النظام المالي المتبع. و إن ذلك النظام المالي الذي استخدم كمعيار مالي دولي كان غير ملائم تماماً لحماية نفسه من الأزمة الاقتصادية) .

لقد أفضت هذه التطورات المؤلمة في الاقتصاد العالمي إلى زيادة الاهتمام بالنظام الاقتصادي الإسلامي الذي توسّع نطاق قبوله عالمياً.

و النظام الإسلامي نظراً لاعتماده على مقاصد و مبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية يجب أن تكون صيغ المعاملات المستخدمة في التمويل الإسلامي عادلة و منصفة و مستندةً على نشاط حقيقي. و بالمقابل تحرّم أحكام الشريعة الإسلامية الفائدة بجميع أنواعها و مسمياتها و الغرر و القمار. و من شأن ذلك أن يجعل التمويل الإسلامي ملتزماً بالضرورة، وذلك يضمن أن تكون المعاملات بشراء وبيع السلع والخدمات الحقيقية فقط، دون التعامل في الأنشطة و التجارة في المستقبليات الوهمية مثل المشتقات، كما تحرم الشريعة الإسلامية فوق ذلك المعاملات التي تقوم علي الكذب والمقامرة والتدليس والجهالة والاحتكار والاستغلال والغرر والجشع والظلم. و يعتمد النظام الإسلامي علي التداول الحقيقي والموجودات. و حرّمت الشريعة نظام المشتقات التي تقوم علي معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة.

ومن مزايا النظام المصرفى الاسلامى قدرته الابداعية على ابتكار المنتجات المالية بعدالة داخل دائرة الاقتصاد الكلى الفعلى وليس مجرد اوراق على الطاولة هذا وقد أوضح تقرير Arthur D. Little حول عشرة أسواق مالية إسلامية، تشمل المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت و سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة وماليزيا وتونس، الإمكانيات المتاحة إلى جانب الإشارة إلى التحديات التي تواجه كل سوق من هذه الأسواق. ويتوقع التقرير أن ترتفع الأصول الملتزمة بالشريعة الإسلامية من٨٠٠ مليار دولار إلى ٤ تريليون دولار بحلول عام ٢٠١٥ أي بمعدل متوسط نمو ما بين ١٠٪ إلى ٢٠٪ في العام. وبذلك يحتل النظام المالي الإسلامي أعلى نسبة نمو في هذه الصناعة ، مع وجود تفاوت في مستويات و نسب النمو من سوق مالي إسلامي إلى آخر في بلدان المنطقة.

بالرغم من التوسع الكبير في النظام المالي الإسلامي وانتشاره في الدول الإسلامية وغيرها، إلا أننا إذا قارنا تركيز الأصول الملتزمة بالشريعة الإسلامية بنمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الإسلامية والتطور الهائل في رسملة الأصول Capitalization ونسبته الي الناتج المحلي الإجمالي نجد نسبة التركيز للأصول الملتزمة بالشريعة الإسلامية مازالت ضئيلة جداً.

الـــــرزق

خلق الله سبحانه وتعالى الكون وخلق بني آدم واستأثر بعلم الغيب عنده، فلا أحد يعرف ما كتبه الله له من رزق ولكن كل مؤمن يوقن أن الرزاق هو الله سبحانه وتعالى. العبد مسؤول ومحاسب على كسبه وإنفاقه لأن الله تعالى علم في الأزل ما سيكون من كل عبد عندما يترجم حياته واقعاً معاشاً. تشهد العباد جميعاً على وحدانية الله وشهدوا على أنه المتصرف في الكون والأشياء ولكن عندما دخل الشيطان وحب الدنيا والهوى لم يثبتوا على القول الثابت وإنما حاد بعضهم عن الجاده فنسوا أن الرزاق هو الله ووهموا أن أنفسهم يرزقون، إذاً هذه محاولة متواضعة لفهم طريق الإيمان بالرزق فنسأل الله التوفيق والقبول..

الماحي حاج علي
مصرفي سابق

آيات كريمة حول الرزق:

الرزق في القرآن الكريم ورد ذكره في كثير من الآيات بصورة مباشرة كما أنه ورد بالإشارة أو المدلول في آيات أخرى ونود أن نقف عند بعض هذه الآيات علنا نكرم ببيان مقصودها ونسعد بالسير على أمر الله للعباد المبين فيها، ففي سورة الروم يقول الله تعالى (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون) الروم:٤١،. الله سبحانه وتعالى يعاقب أحياناً وكذلك يمتحن عباده الصالحين أحياناً أخرى بنقصان الرزق وفساده وهذه الصورة واضحة جلية في عصرنا الحاضر حيث ظهرت أمراض أصابت النعم جميعها مثل ما أصاب البقر والدجاج والأغنام فيما سمي بجنون البقر وانفلونزا الطيور وحمى الوادي المتصدع.

وأما الآية الثانية التي نود الوقوف عندها هي قول الله تعالى في سورة النجم (وأنه هو أغنى وأقنى) النجم:٤٨، فالمولى عزوجل قال أغنى أي أنه هو الذي يغني من يشاء من عباده فيفيض عليه الرزق ويصبه صبا حتى يصل هذا العبد الى مرحلة الغنى والإكتفاء ولكن ليس بالضرورة القناعة لأن العبيد ليسو جميعاً على درجة واحدة من الرضا والقبول والشكر، فالعبد أحياناً مهما آتاه الله من رزق تجده جاحداً يبتغي الزيادة ومثال هذه الصورة حديث النبي صلي الله عليه وسلم (لو أعطى بن آدم واديان من ذهب لابتغى لهما ثالثاً).

ومن آيات الرزق كذلك قول الله تعالى (وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون) الشورى:٣٨، فالله سبحانه وتعالى ربط بين الشورى التي هي شأن سياسي واجتماعي بين العباد بعضهم مع بعض وبين الإنفاق من الرزق الذي من به على العباد.

ومن آيات الرزق قول الله تعالى (وفي السماء رزقكم وما توعدون فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) الذاريات:٢٢-٢٣، وهذه الآية يثبت الله تعالى فيها أن أرزاق الخلائق مكتوبة ومسطرة عنده منذ الأزل وأنها واصلة الى أصحابها لا محالة وكذلك يثبت المولى عز وجل أن وعده الحق آت لا محالة وهو يوم الحساب والجزاء ويقسم المولى عزوجل قسماً غليظاً للمتشككين.

الرزق من الربوبية:

إذاً الرزق يدخل تحت طائلة الربوبية ولذلك نجد أن أول آية في القرآن بعد الاستفتاح بإسم الله هي قوله تعالى(الحمد لله رب العالمين) الفاتحة:٢، حيث بين الله تعالى في هذه الآية أن المحمود ينبغي أن يكون الرب المنعم على خلقه بجميع النعم الظاهرة والباطنة وهذا هو معنى الربوبية أي تأكيد أن الله تعالى رب الكائنات جميعها بلا استثناء وهو في ذلك قد أنعم على مخلوقاته غير العاقله بأن رفع عنها أمانة التكليف ورضيت بأن يوفر الله لها حاجاتها وهي تقابل ذلك بالإذعان والتسبيح بحمد الله دون تردد أو عصيان.

الإيمان بربوبية الله أو الكفر بهذه الربوبية وهذه رحمة الله لعباده فقد جاء في الحديث الشريف (لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى الكافر منها قطرة ماء) وكذلك أكد النبي صلى الله عليه وسلم أن الرزق ليس معقوداً بأداء أوامر الله وإنما هو منحة منه جل وعلا غير مرهونة بالكفر أو الإيمان فقد جاء في الحديث الشريف (يا ابن آدم لي

عليك فريضة ولك علي رزق فإن خالفتني في فريضتي لم أخالفك في رزقك) فتبارك الله رب العالمين.

صنوف الرزق:

نعلم أن الرزق هو عطاء الله لجميع الخلائق بغير استثناء ولذا تبعاً لهذا المفهوم فان الرزق يتنوع وفقاً لصفة المخلوق وكذلك حسب المكان والزمان اللذان وقع فيهما الرزق وكل هذا التنوع والتصنيف يرتكز على علم الله سبحانه وتعالى وحكمته في تقسيم الرزق بين عموم المخلوقات.

فالله سبحانه وتعالى يرزق الملائكة وهى مخلوقات خلقها الله تعالى من نور وجعل مقرها السماوات العلى والله يرزقها رزقاً يعلمه هو سبحانه وتعالى ولكن ما نعرفه نحن أن رزق الملائكة هو طاعة الله وتنفيذ أمره وعبادته الدائمة وهذا بلا شك أبرك الأرزاق التي يمن بها الله على أي من خلقه.

الله سبحانه وتعالى يقول في شأن الملائكة (لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون) التحريم:٦، وكذلك يحدثنا المصطفى صلى الله عليه وسلم، عن فعل الملائكة في السماء فيقول (ما فيها موضع قدم الا ملكاً واضعاً جبهته ساجداً لله تعالى) وكذلك ثبت في الحديث أن البيت المعمور يطوف به الملائكة الى أن يحكم الله بفناء الخلائق، فكل هذا يعتبر رزق من الله تعالى منَ به على هذه المخلوقات النورانية وهي الملائكة وكذا يرزق الله الجن رزقاً يعلم تفاصيله وكنهه رب العباد وهم مخلوقات خلقها الله من نار وبالتالي فإن رزقها يتناسب مع مادة خلقها ولكن علمه عند الذي كتبه منذ الأزل ووفره لهولاء وإن كانوا ينالون من رزق الطاعة والإيمان بالله كما ثبت في القرآن الكريم عندما حدثنا عن الذين استمعوا للقرآن وآمنوا به فنالوا نصيباً من هذا الرزق المبارك وهو الإيمان بالله وطاعة رسوله (إنا سمعنا قرآناً عجباً يهدي الى الرشد فآمنا به).

وكذلك المولى عزوجل يرزق جميع المخلوقات فوق الأرض وتحتها والبحار والأنهار وهذه رزقها أيضاً يعلمه الله وهي ترى جامده ولكنها تتحرك وتسبح الله سبحانه وتعالى وتقنت اليه راجية توفير رزقها كما ذكر ذلك الله سبحانه وتعالى في كتابه (وإن من شيئ إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم) الإسراء:٤٤، وفي حركة الأشياء قال سبحانه (وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء)النمل:٨٨، وفي ذلك أيضاً حياة الأرض بعد موتها وتلاقي البحار والأنهار وحمل السحب للماء بعد فراغها فكل هذه أرزاق لهذه الكائنات تحيا بها ويفني أجلها بعد فناء هذا الرزق.

أما الإنسان والحيوان والنبات فهذه جميعها تتفق في بعض أرزاقها كالهواء والماء والطعام وإن أختلفت في أنواعه (وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها) والله يزيد الإنسان على بقية هذه الأحياء بالرزق المبارك وهو العقل والقلب، وأيضاً أمانة السماء والروح التى نفخها الله سبحانه وتعالى في سيدنا آدم عليه السلام ومنه سرت في جميع ذراريه أن ينفخ في الصور.

أما تنوع الأرزاق بإختلاف المكان والزمان فهو رزق المخلوقات في هذه الحياة الدنيا يختلف عن رزقها في عالم البرزخ وكذا يختلف عن أرزاق الدار الآخرة حيث الحكم بين العباد فيدخل بعضهم الجنة ويدخل آخرون النار والعياذ بالله.

ففي حياة البرزخ يوفر الله تعالى رزقاً للصالحين من عباده فالرسل والأنبياء يوفر الله لهم رزقاً يعلمه هو ولكن المعلوم لدينا أنه رزق من الأرزاق لقوله تعالى (ولا تحسبن الذين قتلوا ي سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون) آل عمران:١٦٩، وأيضاً لسائر المؤمنين من بني آدم إن كانوا صالحين أو غير ذلك فإن لهم رزق ما داموا قد ملكوا وسائله في حياتهم الدنيا وهذا ما يوضحه حديث النبي صلى الله عليه وسلم (إذا مات ابن آدم إنقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعوا له).

وفي توضيح هذا الرزق المتصل أنت ترى وتشاهد وتسمع تلاوة وترتيلاً لكتاب الله وكذلك تشاهد وترى وتسمع دعوات الى الخير والفضيلة وبسط العلوم وكل ذلك أصحابه قد رحلوا الى عالم البرزخ ولكن سجل حسناتهم ينمو ويزداد بهذه الأعمال الصالحة وفي المقابل كذلك قد ترى وتسمع وتشاهد دعاوى الى الفساد ومخالفة أوامر الله والى هدم القيم والأخلاق وأصحاب هذه الدعاوي هم كذلك رحلوا الى عالم البرزخ فسجل سيئاتهم ينمو ويزداد بأعمالهم السيئة فرزقهم المتواصل هنا رزقه خبيث لأنه يزيد سيئاتهم الى أن ينقطع أثره السالب على المجتمع.

البركة في الرزق:

تعرف البركة في الرزق بأنها نماء في الكم أو في النوع لأي رزق من الأرزاق مصحوباً برضا وطمأنينة وقناعة وبالتالي سعادة غامرة في النفس لهذا الرزق.

وكذلك تعرف البركة بأنها زيادة في الرزق تمكن العبد من الاستفادة من هذا الرزق أكثر مما هو ظاهر بين يديه فينال عائداً وفائده تفوق العائد من ذات الرزق بالمعيار المعروف لدى الحاسبين من البشر.

ونعني بذلك الصدقات الجارية والعلم النافع والولد الصالح فكل ذلك من البركة التى لا تفارق صاحبها حتى يجازي عليها بالإحسان يوم القيامة حيث يقول النبي صلى الله عليه وسلم (إذا مات ابن آدم إنقطع عمله إلا من ثلاث:صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له).

وكذلك يقول سبحانه وتعالى (ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب) الطلاق:٢-٣، أي أن الله تعالى يحرر هذا العبد من الهم

بالرزق وكذلك يجعل أبواب الرزق المفتوحة له تأتيه من الله تعالى ببركة تنزل على نفسه الراحة والإطمئنان.

ومن أسباب بركة الرزق بر الوالدين وصلة الرحم ذلك لأن الله تعالى وهو الرزاق يأمر العباد بنفع بعضهم بعضاً ويجعل هذا النفع المتبادل طريقاً للقرب منه جل وعلا كما جاء في الحديث (الخلق عيال الله أقربهم الى الله أنفعهم لعياله) ولذلك جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم (من أراد أن يبسط له في رزقه وينسأ له في عمره فيصل رحمه)، وكذلك من الأبواب الواسعة لنيل البركة الصدقة والإنفاق من الرزق لأن الله تعالى عندما رزق العبد أمره بأن ينفق ويتصدق من هذا الرزق ووعد المحبين له بالبركة الفائضة حيث يقول تعالى (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له) البقرة:٢٤٥،.

وأخيراً فإن طاعة أوامر الله تعالى والبعد عن الكبائر من أسباب فيض البركة وقد عبر النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا المعنى في إشارة للبعد عن الكبائر بأثر الزنا عندما قال (بشر الزاني بالفقر ولو بعد حين)فهذا يشمل جميع الكبائر فإن البعد عنها طاعة لله يبارك في رزق العبد المؤمن.

قالوا عن الرزق الحلال:

رأى الفاروق رضي الله عنه قوماً قابعين في ركن المسجد بعد صلاة الجمعه فسألهم: من أنتم ؟ قالوا : نحن المتوكلون على الله، فعلاهم عمر رضي الله عنه بدرتَه ، ونهرهم، وقال: لا يقعدَن أحدكم عن طلب الرزق، ويقول : اللهم أرزقني، وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة، وأن الله يقول: (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله) الجمعة:١٠.

وكان سفيان الثوري رحمه الله، يمر ببعض الناس وهم جلوس بالمسجد الحرام، فيقول ما يجلسكم، قالوا: فما نصنع ؟ قال: أطلبوا من فضل الله، ولاتكونوا عيالاً على المسلمين.

ولهذا مكن الله للناس في الأرض لتتنوع مصادر أرزاقهم، كما قال تعالى (ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلاً ما تشكرون) الاعراف:١٠، فالله جل وعلا قسم المعاش وقدر الأرزاق والناس أجمعون لايملكون لك أيها المرء عطاءاً ولا منعاً وإنما الناس وسائط.

روى الإمام أحمد عن رجلين من الصاحبة دخلاً على النبي صلى الله عليه وسلم فأعاناه على شيء كان يصلحه، فقال لهما (لا تيأسا من الرزق ما تهززت رؤوسكما فان الإنسان تلده أمه أحمر وليس عليه قشرة، ثم يرزقه الله عز وجل).

ومن الأقوال العميقة حول الرزق والمال ما ذهب اليه بعض علماء الهند وباكستان الى أن قول الله تعالى (ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر لعلهم يرجعون) السجدة:٢١، ذهبوا الى أن هذه الآية تتحدث عن أولئك الذين قدسوا الأسباب وتركوا الرزاق، أو أنهم سلكوا دروباً معوجة الى الرزق أو شغلوا وقتهم في أسباب الرزق وتركوا الأوامر الإلهية سواء المتعلقة منها بالأرزاق أو بالعلاقة بينهم وبين المولى عزوجل.

إنقضاء رزق الدنيا:

كل الأرزاق التي منحها الله مخلوقاته في هذه الحياة الدنيا لها أجل حدده الله تعالى وهو أجل محتوم يفني فيه المولى سبحانه وتعالى كل أرزاق الخلق، وكل رزق يفنيه الله تعالى بطريقة يعلم دقائقها فهو مثلاً يقضي الله تعالى على السماوات والأرض وما قدره فيها من أقوات لتبديلها من حال الى حال آخر أستأثر سبحانه وتعالى بعلمه فقال (يوم تبدل الأرض غير الأرض والسماوات وبرزوا لله الواحد القهار) ابراهيم:٤٨، وكذلك يفني الله تعالى الجبال الشواهق، كما قال جل وعلا (ويسألونك عن الجبال فقل ينسفها ربي نسفا فيذرها قاعاً صفصفا) طه:١٠٥-١٠٦، والله سبحانه وتعالى يقضي على أرزاق النبات والأشجار فيجعلها هشيماً بعد أن كانت تأخذ رزقها من طعام الأرض والماء وكذا الحيوان يقطع الله رزقه فيميته ويجعله ترابا.

اما انقطاع رزق بني آدم فيكون بإنقطاعه بموت الإنسان ويتحول هذا الرزق الى غيره ولذلك تجد واحداً من بني آدم يموت أو يتوفاه الله ويترك في مخازنه أنواع الطعام والشراب والمساكن والرواحل ولكن كل هذا رزق غيره لأن أجله الذى أجله الله له قد حان فلا رزق له في الدنيا بعد ذلك وإنما يبقى له ويصاحبه ما قدمه للدار الآخرة وهذا هو الرزق الدائم أما أرزاق الدنيا فكلها الى فناء وإنقطاع فنسأل الله أن يختم لنا بخاتمة السعادة ويجعلنا من أهل الدوام في جنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين.

د. عائدة عثمان عبدالله
مركز أبحاث الإيمان

تقويم المخزون السلعي وأثره على تحديد وعاء الزكاة 1

أهمية تقويم المخزون السلعي :

تعتبر مشكلة تقويم المخزون السلعي من التحديات التي تواجه المحاسب لتحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة وإعداد المركز المالي لها ، لذا فإن تقويم المخزون السلعي آخر المدة يؤثر على تكلفة البضاعة المباعة ومجمل الربح وصافي الربح والمركز المالي للمنشأة وبالتالي على وعاء الزكاة للمؤسسات. ويترتب على عدم إظهار المخزون السلعي بقيمته الحقيقية آثار عديدة أهمها:

١- إن تقويم المخزون السلعي بأقل من قيمته الحقيقية يؤدي إلى عدم إظهار الأرباح على حقيقتها، وقد يؤدي هذا بالتالي إلى حدوث انكماش في حجم الأعمال والتردد والخوف من المضي قدماً إلى الأمام وبالعكس ، فإن إظهار الأرباح بأقل من حقيقتها قد يؤدي إلى التوسع في الأعمال وفي زيادة النشاط زيادة قد تؤدي بحياة المشروع .

٢- تظهر الميزانيات العمومية للمشروعات على غير حقيقتها وتصبح مضللة وبعيدة عن تحقيق الهدف الذي من أجله صورت ، وبالتالي فإنها بدلاً من أن تعطي صورة صادقة عن المشروع ، فإنها تقود المستثمرين والدائنين إلى اتخاذ قرارات غير صحيحة .

٣- لا تقف أهمية تقويم المخزون السلعي على التأثير على نتيجة أعمال المشروعات وميزانياتها العمومية فقط ، بل تمتد أيضاً إلى كافة البيانات الأخرى التي تحصل عليها المنشأة عن طريق التحليل المالي والنسب المئوية مثل تحديد نسبة مجمل الربح ومعدل دوران رأس المال .

٤- قد يتخذ المخزون السلعي وسيلة من وسائل التلاعب بالحسابات ، فقد تظهر الأرباح بأقل من حقيقتها تهرباً من الضرائب المستحقة ، كما تظهر بأكثر من حقيقتها لإخفاء حالة القائمين بالإدارة .

٥- يؤدي عدم إظهار المخزون على حقيقته سواء في الحسابات الختامية أو الميزانية العمومية إلى ذبذبة في أسعار الأوراق المالية في البورصة ، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى إحداث مضاربات في البورصة قد تضر ببعض المستثمرين .

ويرى الباحث أن أظهار المخزون السلعي بأقل من قيمته الحقيقية وأكثر من قيمته الحقيقية يؤثر على تحديد وعاء الزكاة. فإن الزكاة حق الله تعالى على العباد في أموالهم ، لذلك يجب مراعاة ذلك الحق .

وعليه من المفترض اختيار طريقة التسعير التي تؤدي إلى أكبر دقة في احتساب الدخل والمركز المالي ، كما أن التغيرات التي تتعرض لها السلع المشتراه تحتم إتباع الطرق الملائمة في التسعير لتوفير الدقة لتقويم المخزون آخر المدة .

طرق تقويم المخزون السلعي :

المشتريات خلال الفترة بأسعار مختلفة ، لهذا يواجه المحاسبون بمشكلة تحديد أي تكاليف يمكن تطبيقها على مخزون المواد والمنتجات والإنتاج المباع ، وما لم تحل هذه المشكلة بتحديد وتعيين تكلفة المنتج ربما كان من الضروري التبني الإحتياطي لإختيار فرص التكلفة . وعند إختيار طريقة التكلفة المقبولة ينبغي على المحاسب تحديد أثرها ، ليس على قيمة الأصول فحسب بل على دخل الفترة . وهذه المشاكل المتزامنة بتقويم المخزون لها أثر مباشر على دخل الفترة الجارية واللاحقة . وفقاً للمعيار الدولي المحاسبي رقم (٢) يتمثل الأساس الرئيسي لمحاسبة المخزون في التكلفة ، وتعرَّف التكلفة بأنها مجموعة كل تكاليف الشراء ، تكاليف التشكيل ، التكاليف الأخرى المتكبدة في سبيل نقل أصناف المخزون إلى موقعها الحالي وجعلها في حالتها الحالية .

كل طرق تقويم المخزون مبنية على أساس مبدأ التكلفة بغض النظر عن الطريقة المختارة .

هنالك طرق عديدة معتمدة لتسعير بضاعة آخر المدة ، حيث أن قسم منها مبني على أساس التكلفة وطرق أخرى مبنية على التكلفة أو السوق أيهما أقل.

إن السياسات التي يمكن إتباعها كثيرة ومتعددة ولكن يمكن تصنيفها عموماً إلى مجموعتين هما :

١- مجموعة السعر المعياري.

٢- مجموعة السعر الفعلي.

مما سبق يُستنتج أن هنالك طرق وبدائل متعددة لتقويم المخزون تنبني على تصنيفات متعددة ، فتشكل بذلك بدائل متعددة للاختيار والمفاضلة بما

يتناسب مع طبيعة وحجم ونوع المنشأة.

ويري الباحث أن التصنيف إلى مجموعة السعر المعياري ومجموعة السعر الفعلي لا يخرج عن مبدأ التكلفة مع اختلاف الوسائل والأهداف ، ولذلك ولتحقيق أهداف هذا البحث سوف يقوم الباحث باستعراض طرق تقويم المخزون السلعي على النحو التالي:

أولاً – تقويم المخزون السلعي على أساس التكلفة:

التقويم المحاسبي للأصول على أساس قاعدة التكلفة التاريخية ، كل الطرق المحاسبية للتقويم تشتق من هذه القاعدة رغم ما تنطوي عليه من أوجه قصور.

وتعني قاعدة التكلفة التاريخية أن الأصل يقوم في الدفاتر بثمن الشراء مضافاً إليه جميع التكاليف اللازمة لتوصيل الأصل لمخازن المنشأة أو الوحدة المحاسبية أو بوضعه في حالة صالحة للاستخدام ، وبالنسبة للمخزون تنطوي التكاليف التاريخية على ثمن الشراء إذا كانت شروط التسليم محل المشتري ، وعلى ثمن الشراء والرسوم الجمركية ومصاريف النقل والشحن والتفريغ والتأمين وخلافه من المصاريف حتى يصل المخزون إلى المخازن.

(١) طرق التمييز المحدد:

يقتضي تطبيق طريقة التمييز العيني أن يتم تحديد التكلفة الفعلية لكل وحدة من وحدات البضاعة عند الشراء ، وترتبط هذه التكلفة على تلك الوحدات ، وتظل ملازمة لها مهما تغيرت تكاليف الوحدات المشتراة تباعاً بمعنى أن الوحدة من البضاعة عند الشراء تحمل المشروع في سبيل الحصول عليها تكلفة معينة ، فتظل هذه التكلفة مرتبطة بتلك الوحدة ، وعند بيع هذه الوحدة يكون معروفاً تكلفتها الأصلية الفعلية. وترتيباً على ذلك فإنه عند قياس المخزون آخر المدة فما علينا إلا أن نجمع تكاليف الوحدات المتبقية بالمخازن.

(٢) طريقة المتوسطات:

(أ) طريقة المتوسط البسيط:

تتمثل هذه الطريقة بأن المخزون خليط من مختلف الفئات ، سواء كان ذلك على مستوى عدد مرات الشراء أو مصادر الشراء أو أسعار المشتريات ، لذا فإنه عبر السنة يتكون مخزون مشكل من حيث الأصناف والأسعار ، وإن المبيعات تخرج من هذا المخزون على التعيين ، لذا فإن تكلفتها تمثل معدل تكلفة كل البضاعة التي دخلت المخزن وكذلك تكلفة بضاعة آخر المدة .

إن هذه الطريقة غير عملية خاصة في عصر يسوده الكمبيوتر، وغير منطقية حيث أنها تأخذ السعر فقط بنظر الاعتبار دون الكمية، حيث الاختلاف في كمية صفقات الشراء يؤدي إلى التقليل من أهمية المتوسط الحسابي ، وبالتالي قد يصبح مضللاً لا يمكن الاعتماد عليه ، لذا تم استعمال هذه الطريقة لإيجاد تكلفة البضاعة المباعة ، وكذلك لإيجاد تكلفة بضاعة آخر المدة كما يلي:

متوسط سعر المشتريات = مجموع أسعار مرات الشراء

عدد مرات الشراء

(ب) طريقة المتوسط المرجح:

أعتمدت هذه الطريقة للتخلص من عيوب الانتقادات الموجه لطريقة المتوسط البسيط .

إن هذه الطريقة أيضاً تعتبر المخزون خليط من مختلف الفئات سواء كان على مستوى مرات الشراء أو مصادر الشراء أو أسعار الشراء. لذا فإن عبر السنة يتكون مخزون مشكل من حيث الأصناف والأسعار ، وإن المبيعات تخرج من هذا المخزن بالشكل لا على التعيين ، لذا فإن تكلفتها تمثل معدل تكلفة كل البضاعة التي دخلت المخزن.أما تكلفة بضاعة آخر المدة فيتم احتسابها بطريقة تختلف عن طريقة معدل التكلفة البسيط ، حيث أنها تأخذ بنظر الاعتبار الوزن النسبي لكل صفقة ، ويتم احتساب التكلفة كما يلي:

متوسط سعر المشتريات = (مجموع أسعار مرات الشراء X كمياتها)

عدد مرات الشراء.

أما في حالة وجود بضاعة في أول المدة فكذلك تضرب وحداتها في أسعارها. بالرغم من قيام هذه الطريقة باستعمال المعدل الموزون في احتساب تكلفة بضاعة آخر المدة ، إلا أنها لازالت تعاني من انتقادات لأن عصراً يسوده الكمبيوتر يختلف عن غيره. ، وأن البضاعة التي بيعت خلال السنة غالبيتها من البضاعة القديمة ، ولم يبق منها إلا نسبة ضئيلة جداً. هذا هو الأمر الذي يمشي مع المنطق ، فلازالت الطرق الأخرى أفضل منها عملياً.

(ج) المتوسط المرجح المتحرك:

يتطلب تطبيق طريقة المتوسط المرجح المتحرك متابعة عنصر الزمن لتدفقات البضاعة سواء الوارد منها أو الصادر على أن يتم حساب متوسط التكلفة للوحدة عند كل عملية شراء بسعر يختلف عن متوسط التكلفة السابقة قياسه قبل القيام بعملية الشراء يفضل استخدام بطاقة الصنف للبضاعة حتى نتابع تدفق الوحدات ، ومن ثم يسهل متابعة ذلك التدفق وقياس تكاليف البضاعة المنصرفة والحصول على تكاليف الوحدات

المتبقية أخر الفترة.

إن طريقة المتوسط المرجح المتحرك تتطلب العديد من العمليات الحسابية خلال الفترة وضرورة متابعة أسعار الوحدات الواردة بعلاقتها بتوقيت قياسي متوسط التكلفة. وبالتالي فإن تطبيقها يكون سهلاً نسبياً في المشروعات ذات صفقات المشتريات القليلة العدد خلال الفترة. أما إذا كانت صفقات المشتريات عديدة بشكل ملحوظ فالعمليات الحسابية قد تفقد هذه الطريقة جزءاً من السهولة وبالتالي يصبح تطبيقها مساراً لاعتراضات عملية.

(٣) الوارد أولاً – صادر أولاً: (First-In First-Out (FIFO

يقتضي تطبيق طريقة الوارد أولا يعرف أولاً افتراض أن الوحدات المباعة تتبع التدفق الطبيعي للوحدات بمعنى أن الصادر يكون أولاً من الوحدات من أول الفترة ثم من المشتريات التالية حسب التسلسل التاريخي لوحدات الصادر ، وترتيباً على ذلك فإن المخزون يكون مصدره الوحدات المشتراة ، أخيراً بعبارة أخرى أننا نفترض ما يلي:

الوحدات المباعة أو الصادرة يكون مصدرها الوحدات من أول المدة ثم من المشتريات التالية لوحدات أول المدة وهكذا ، ويترتب على ذلك أن الوحدات المتبقية في المخازن تكون من أحدث الوحدات المشتراة في حين أن المنصرف من "أقدم" الوحدات المتاحة خلال الفترة ، وهذا يعني أن فرض تدفق التكاليف للوحدات يكون متمشياً مع التدفق الطبيعي للوحدات أو التدفق الطبيعي المفترض ، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن ذلك التدفق الطبيعي يكون فعلياً على أساس أن المنصرف يكون مصدره وحدات أول المدة ثم من المشتريات التالية ، فقد يكون العكس صحيحاً ، ولكن هذا مجرد فرض محاسبي حول تدفق الوحدات لأغراض تسعير – أي تحديد تكلفة كل من الوحدات المنصرفة والوحدات المتبقية ، وإن طريقة الوارد أولاً صادر أولاً يترتب عليها أن الوحدات المنصرفة يتم تسعيرها على أساس أقدم الأسعار ، في حين أن المخزون آخر المدة يتم تسعيره على أساس أحدث الأسعار ، ويترتب على ذلك أن نتائج هذه الطريقة تكون متوقعة على اتجاه الأسعار خلال الفترة .

بمعني هل الأسعار ثابتة أم في تزايد مستمر أو في تناقص ؟. ولو إفترضنا مثلاً أن الأسعار في تزايد خلال الفترة فإن تطبيق الوارد أولاً صادر أولاً يترتب عليه ما يلي:

(أ) الوحدات المنصرفة يتم تسعيرها بأقدم الأسعار وهي أقل الأسعار.

(ب) الوحدات المتبقية بالمخازن يتم تسعيرها بأحدث الأسعار وهي أعلى الأسعار.

ولذلك فإن تكلفة الوحدات المنصرفة والوحدات المتبقية يتوقف على طبيعة واتجاه تغيرات الأسعار خلال الفترة.

(٤) طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً:

يقتضي تطبيق طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً افتراض أن الوحدات المباعة (المنصرفة) يكون مصدرها الوحدات الواردة أخيراً ، ومن ثم فإن المخزون آخر الفترة يكون مصدره الوارد أولاً ، ويعني ذلك أن الوحدات المنصرفة يتم تسعيرها على أساس أحدث الأسعار ، في حين أن وحدات المخزون يتم تسعيرها على أساس أقدم الأسعار ، ومن هنا يتضح الفرق الأساسي بين الطريقتين.

ويلاحظ أن طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً يترتب عليها قياس تكاليف البضاعة المباعة بأحدث الأسعار– أي بأسعار قريبة جداً من التكاليف الجارية، ولذلك فهنالك اتساق في تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمنصرفات، حيث أن كلاً من الإيرادات والتكاليف تم قياسها في ظل الأسعار الجارية ، هذا بافتراض معدل دوران معقول نسبياً بحركة المخزون، وفي نفس الوقت نجد أن المخزون تم تحديد تكلفته على أساس أسعار قديمة نسبياً، وهذا يفقد رقم المخزون بالميزانية جزءاً من دلالته حيث أنه قد تكون هناك مفارقات كبيرة بين المخزون بالأسعار الجارية والمخزون بالأسعار القديمة، ولذلك يتضح أن هنالك عملية "مقاصة" بين أثر هذه الطريقة على قائمة الدخل وأثرها على قائمة المركز المالي ، فبينما هناك "تحسن" في الأرقام في قائمة الدخل حيث أن كل الإيرادات والتكاليف تم قياسها بالأسعار الجارية نجد أن أرقام المخزون بالميزانية أصابها نوع من البعد عن الواقع، أضف إلى ذلك أن تطبيق طريقة الوارد أخيراً صادراً أولاً في ظل نظامي الجرد الدوري والجرد المستمر يعطي نتائج مختلفة حيث أن النقطة الزمنية المستخدمة في عمل التسويات الحسابية مختلفة. ففي الجرد الدوري تتم هذه العمليات الحسابية في نهاية الفترة، أما في نظام الجرد المستمر فإن العمليات الحسابية تتم عند صرف الوحدات، وبالتالي يتم تحديد تكلفة الوحدات المنصرفة أولاً بأول أي بمجرد صرف هذه الوحدات.

كذلك إذا افترضنا أن الأسعار في تزايد مستمر فمن شأن تطبيق هذه الطريقة أن يؤدي إلى قياس تكلفة الوحدات المنصرفة بأسعار مرتفعة نسبياً في حين أن تكلفة بضاعة آخر المدة تكون تكلفتها على أساس أسعار منخفضة نسبياً، والعكس صحيح في حالة ما إذا كانت الأسعار في اتجاه هبوط .

إن المحصلة النهائية لتطبيق طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً هي تحسن الأرقام في قائمة الدخل نسبة لقياس الإيرادات والتكاليف بالأسعار الجارية. وعدم دلالة أرقام المخزون بالميزانية عن الواقع وذلك لتحديد تكلفة المخزون بأقدم الأسعار التي لا تمثل الواقع الحاضر.

الآراء المؤيدة لهذه الطريقة :

(١) نتيجة لارتفاع الأسعار بصفة مستمرة ولتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمنصرفات يجب أن تقاس تكلفة البضاعة المباعة بأحدث الأسعار.

(٢) من شأن قياس تكاليف البضاعة المباعة بأحدث الأسعار وهي الأسعار المرتفعة أن يكون صافي الدخل منخفضاً ، وهذا يحقق وفورات ضريبية للمشروع .

(٣) نتيجة للوفورات الضريبية التي تتحقق يكون هنالك تحسناً للتدفقات النقدية.

(٤) تسعير المخزون بأقدم الأسعار والتي عادة ما تكون منخفضة بالمقارنة بالأسعار الجارية هذا في ظل الارتفاع ، فإن ذلك يوفر نوعاً من الحماية في شكل غطاء الأرباح المستقبلية حيث أن قيم المخزون بالدفاتر سوف تكون أقل من صافي القيمة البيعية التي يمكن تحقيقها بما حدث من انتكاس للأسعار في الأسواق ، وذلك يعني أن الربحية المستقبلية تكاد تكون مضمونة.

عيوب طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً :

(١) الأثر السلبي على الأرباح في حالة تزايد الأسعار.

(٢) المخزون بالميزانية يظهر بأرقام بعيدة عن الواقع ولا يمثل أياً من تكلفة الاستبدال أو صافي القيمة البيعية.

(٣) لا تحقق القياس الفعلي للدخل على أساس التكلفة الجارية بالكامل حيث أن تكلفة الوحدات المباعة تتكون من عدة صفقات كل منها تم قياسه على أساس الأسعار التي كانت سائدة ، بمعنى أن التكلفة كلها ليست جارية، وربما هذا ما دعا البعض إلى اقتراح تطبيق طريقة الوارد لاحقاً صادر أولاً (LIFO) حتى يمكن أخذ التكاليف على أساس أسعار الإحلال أو الاستبدال ، ولكن هذه الطريقة غير مقبولة محاسبياً .

(٤) آثار سلبية وخطيرة لقياس الدخل والضرائب في حالة ما إذا كان عدد الوحدات المباعة أكبر بكثير من عدد الوحدات المشتراة خلال الفترة التي يترتب عليها تصفية جزء من مخزون أول المدة والظاهر في السجلات المحاسبية بأقدم الأسعار والتي لا علاقة لها بالواقع أو الماضي القريب ، وهذه الظاهرة تسمى بالتصفية الإجبارية للمخزون ، حيث يترتب على ذلك أن يكون صافي الدخل مرتفعاً جداً ، وبالتالي زيادة الضريبة .

(٥) صعوبة تطبيق هذه الطريقة في حالة تعدد الأصناف التي تتعامل فيها

المنشأة مع التشابه من حيث النوع، مثل محلات بيع الملابس الجاهزة وأدوات التجميل، ولكن بالرغم من ذلك يمكن أن تصنف البضائع في مجموعات وتسعر لأن تسعير كل صنف على حدة يحتاج إلى مجهود كبير في المتابعة والتسجيل وما إلى ذلك.

طرق أخرى لتقويم المخزون السلعي بمبدأ التكلفة:

لتقويم المخزون بمبدأ التكلفة طرق أخرى تتمثل في :

(أ) طريقة المخزون الأساسي:

تعتمد هذه الطريقة على التواصل إلى الحد الأدنى لكمية المخزون ، وينظر إليه كما لو كان أصلاً ثابتاً ، ويتم تسعير تلك الكمية بأسعار أساسية)قديمة جداً(وبترب على ذلك عدم إظهار أي أرباح غير محققة على المخزون .

من أهم عيوب هذه الطريقة هي صعوبة التطبيق من حيث صعوبة تحديد ما يمكن اعتباره الحد الأدنى والحد العادي للمخزون ، ولم تجد قبولاً يذكر في التطبيق العملي ، وهي غير معترف بها للأغراض الضريبية.

(ب) طريقة السعر المعياري:

يتطلب تطبيق هذه الطريقة في المشروعات الصناعية أن يكون هنالك نظام تكاليف دقيق وسليم ، حيث تقوم إدارة المنشأة بتحديد سعر معياري نراه مناسباً ، وهو سعر إداري تسعر به المواد المصروفة من المخازن للتشغيل بغض النظر عن السعر والأسعار التي تم بها الحصول عليها على أن تتم تسوية بين السعر المعياري والأسعار الفعلية في نهاية الفترة .

إن أهم مزايا السعر المعياري هو ثبات السعر المستخدم في تحمل الإنتاج أو الأوامر الإنتاجية مما يسهل من إجراءات المقارنات بين تكاليفها دون أن تكون لتقلبات أسعار الشراء ومكونات التكاليف الأخرى للحصول على المواد أي تأثير. أما عيوبه فإن رصيد مخزون آخر الفترة يقوَّم بسعر يختلف عن السعر الفعلي له.

يتم تسعير عوامل الإنتاج على أساس أسعار محددة مقدماً في ضوء معايير فنية مدروسة تعكس الواقع حول الاستخدام الفعلي دون مثالية ولا تفريط وفي نهاية الفترة يتم تحديد الانحرافات والفروق التي يتم تحليلها والتصرف فيها طبقاً لما هو معروف في نظم التكاليف .

يمكن استخدام السعر المعياري لتسعير المخزون آخر الفترة إذا كانت الانحرافات عن الأسعار الفعلية غير جوهرية أي أن الانحرافات لا تؤثر بشكل مادي على الإنتاج القياسي مما يؤثر على قياس الدخل والميزانية.

طرق تقوم المخزون السلعي على أساس التكلفة والسوق أيهما أقل :

طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) يتطلب تقويم المخزون السلعي على أساس غير التكلفة في حالة ما إذا كانت القدرة الإيرادية من بيع المخزون أقل من التكلفة الأصلية خاصة في حالات التلف والتقادم وانخفاض الأسعار أو أي ظروف أخرى من شأنها أن تجعل قيمة المخزون أقل من التكلفة ، لذلك يجب أخذ الخسارة في الحسبان عن طريق تقويم المخزون على أساس التكلفة والسوق أيهما أقل.

تلعب الضرائب بوصفها اقتطاعاً من دخول الأفراد وثرواتهم دوراً مهماً في اقتصاديات الدول كافة. فتستخدم أداة من أدوات السياسة المالية في التأثير على الإنتاج والاستهلاك والادخار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد تفرض الضرائب عادة على دخل الشخص أو على رأس ماله .. وغالباً ما يتأثر المنتجون بالمستهلكين وليس يمتد ذلك الأثر الى المنتجين فحسب بل الى المستوى العام للأسعار.

الآثار الاقتصادية للضرائب

الهادي خالد إسماعيل
إدارة البحوث الإقتصادية

أولاً : الآثار المترتبة على نقل العبء الضريبي

عملية نقل العبء الضريبي عملية اقتصادية، قد تكون مقصودة وقد تكون غير مقصودة، فإذا لم يتم نقل العبء الضريبي فأن المكلف القانوني هو نفس المكلف الفعلي. وإذا تم نقل العبء الضريبي فإن المكلف القانوني شخص والمكلف الفعلي شخص آخر. بما يعني أن العلاقة بين الدولة والمكلف القانوني علاقة قانونية بينما العلاقة بين المكلف القانوني والمكلف الفعلي علاقة اقتصادية.

ينقل العبء الضريبي الى الأمام عن طريق رفع الأسعار من قبل المنتجين على أسعار السلع المنتجة.

وينقل العبء الضريبي الى الخلف عن طريق تخفيض أجور العمال أو تقليل في المادة الأولية الداخلة في صناعة السلعة. وهناك نقل العبء الضريبي المنحرف إذا انتقلت الضريبة الى سلعة أخرى لم تكن محلاً لفرض الضريبة عليها.

ثانياً : أثر الضرائب في الاستهلاك والادخار:

الضرائب نوعان أما ضرائب مباشرة أو ضرائب غير مباشرة فالضرائب المباشرة تصيب أصحاب الدخول المرتفعة أكثر مما تصيب أصحاب الدخول المنخفضة وعلى هذا الأساس فأن الاستهلاك لا يتأثر بشكل كبير خاصة إذا كانت هناك إعفاءات كبيرة للدخول المنخفضة لأن أصحاب الدخول المرتفعة يدفعون الضريبة ليس من الجزء المخصص للاستهلاك وإنما من مدخراتهم. أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فهي تصيب أصحاب الدخول المنخفضة ويكون تأثيرها على الاستهلاك كبير لسببين الأول أن الميل الحدي للاستهلاك لهذه الطبقة كبير وثانياً أن أصحاب الدخول المنخفضة هم الغالبية من السكان وعلى هذا الأساس فأن الاستهلاك سوف يتأثر بشكل ملحوظ، إلا أن هذا الأثر يتوقف على عاملين الأول فيما إذا كانت السلعة التي فرضت عليها الضريبة يكون الطلب عليها مرن أو غير مرن فإذا كان الطلب على السلعة مرن فأن فرض ضريبة سوف يقلل من استهلاك الأفراد بشكل كبير وإذا كان الطلب غير مرن فأن الاستهلاك يتأثر ولكن بشكل قليل.

وايا كانت مرونة الطلب فأن فرض الضرائب سوف يقلل من المقدرة الاستهلاكية لأصحاب الدخول المنخفضة بمقدار ما تستقطعه من دخول هذه الفئات، وبالتالي فهي تقلل حجم الاستهلاك في الاقتصاد القومي ككل، لأن هذه الفئات تمثل غالبية السكان. وبناء على ذلك فأن أثر الضرائب على استهلاك هاتين الفئتين يتناسب عكسياً مع حجم الدخول الإجمالية لكل منهما، ويعني ذلك انه كلما كان حجم الدخل كبيراً كان اثر زيادة الضريبة قليلاً على الاستهلاك، كما يتوقف اثر الضريبة على الاستهلاك على استخدام الدولة لحصيلة الضريبة فإذا أنفقتها في طلب بعض السلع والخدمات فان ذلك يعوض النقص في الاستهلاك الناشئ من استهلاك الأفراد نتيجة فرض الضريبة وبعكسه يتجه الاستهلاك نحو التناقص .

أما بالنسبة الى تأثير الضرائب على الادخار، فيختلف التأثير تبعاً لنوع الضريبة فالضرائب المباشرة وهي تتخذ من الدخل وعاءاً لها يكون أثرها في الادخار أكثر منه في الاستهلاك، لأن الطبقة الغنية هي المحتملة – غالباً – لعبء هذه الضرائب ولأن الإدخار أكثر مرونة من الاستهلاك بالنسبة للتغيرات المرتبطة بالدخول. كما أن خفض الادخار لدى الأفراد سيؤدي بطبيعة الحال الى تكوين ادخار نقدي إجباري لصالح الدولة.

أما الضرائب غير المباشرة وهي تقع على السلع والخدمات فأنها بطبيعة الحال ستؤدي الى رفع أسعار تلك السلع، وبالتالي ينخفض الاستهلاك

بنسبة أكبر من الإدخار وتكوين ادخار إجباري لصالح الدولة، كما أنها وهي تؤدي الى خفض حجم المبيعات ستؤدي بلا شك الى خفض مدخرات أرباب العمل.

ثالثاً أثر الضرائب في الإنتاج :

يظهر تأثير الضرائب من خلال أثرها في المتغيرات الاقتصادية أي من خلال أثرها في الكميات الاقتصادية الكلية(الادخار ، الاستهلاك ، الاستثمار ومن خلال تأثيرها على عناصر الانتاج كالعمل ورؤوس الأموال فمن خلال استخدامها لتمويل البرامج والأنشطة الاستثمارية من جهة، واستخدامها بوصفها أداة لتوجيه الاقتصاد القومي باتجاه الاستثمارات المرغوبة من جهة أخرى وبالتالي زيادة الناتج القومي .

فالإعفاءات الضريبة تعمل على زيادة معدل العائد من رأس المال فتتجه رؤوس الأموال للاستثمار في الفروع التي تخضع لتلك الإعفاءات ويتحول نمط الاستثمار من الأنشطة الاستثمارية غير المعفاة الى الأنشطة الاستثمارية المعفاة كما تعمل الضرائب على حماية الإنتاج المحلي من خلال رفع أسعار الضرائب الجمركية على السلع المستوردة فيعمل ذلك على إقبال الأفراد على شراء السلع المصنعة محلياً وبالتالي فأن زيادة الطلب ستعمل على زيادة الإنتاج. كما قد تؤدي الضرائب الى آثار توسعية في الإنتاج من خلال ما يعرف بالضريبة المحفزة، إذ يلجأ المنتجون الى خفض نفقات الإنتاج والى رفع الإنتاجية من اجل المحافظة على دخولهم قبل فرض الضريبة ، أي تعويض الضريبة بخفض التكاليف وزيادة الإنتاجية . أما الآثار السلبية للضرائب فهي أن ضرائب الدخل المرتفعة من شأنها إضعاف حوافز العمل والإنتاج لدى الأفراد، في حين تعمل الضرائب المعتدلة على زيادة إنتاجهم لتعويض ما يلحق دخولهم من نقص الضريبة.

كما تؤثر الضريبة في الإنتاج من خلال تأثيرها في القدرة على العمل، وكون أن الضريبة إقتطاع من دخول الأفراد، فيعني ذلك ولا سيما للعاملين نقص استهلاكهم من السلع الضرورية وبالتالي النقص في قدرتهم على العمل.

كما تؤثر الضريبة في الإنتاج من خلال تأثيرها في حجم الاستثمار، إذ يعتمد الأخير على حجم المدخرات فإذا أدت الضريبة الى نقص الدخول أدى ذلك الى نقص المدخرات .

رابعاً: آثر الضرائب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تعمل الضرائب عموماً على تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء لمعالجة حالة الكساد أو لمعالجة حالة التضخم.

دور الضرائب في حالة التضخم: لاشك أن دور الضرائب يتحدد من خلال العمل على تخفيض القوة الشرائية الزائدة، أي العمل على خفض الطلب الكلي ولا يتم ذلك الا من خلال زيادة الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة.

أما دور الضرائب في حالة الانكماش: تتم معالجة الانكماش من خلال زيادة الانفاق الحكومي وخفض الضرائب بهدف رفع الطلب الفعلي الى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل ، أو بعبارة اخرى العمل على خلق القوة الشرائية للقضاء على الفجوة الانكماشية.

خامساً: اثر الضرائب في التوزيع:

يؤدي التباين في المعاملة الضريبية الى تنقل عناصر الإنتاج بين فروع الإنتاج المختلفة نتيجة لتفاوت الوزن النسبي للعبء الضريبي الذي يتحمله كل عنصر من عناصر الإنتاج المختلفة. ينشأ عن الضرائب سوء توزيع للدخول والثروات إذا أصابت الفئات الفقيرة أكثر من الغنية (في حالة الضرائب غير المباشرة) وبالعكس في الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية، حيث تصيب الدخول المرتفعة مما يؤدي الى تقليص التفاوت في التوزيع. أذا أنفقت الدولة حصيلة الضرائب المباشرة التي أصابت أصحاب الدخول المرتفعة في صورة نفقات تحويلية تستفيد منها الفئات الضعيفة اقتصادياً، أكثر من تلك التي تحملت الاستقطاع الضريبي، فأن ذلك يقلص من حجم التفاوت ومن المعلوم ان النفقات التحويلية لا تزيد من الدخل القومي بشكل مباشر إلا أنها تساهم في إعادة توزيعه من جديد.

سادساً : أثر الضرائب في المستوى العام للاثمان:

تقلل الضرائب المستقطعة من دخول الأفراد تقلل طلبهم على السلع والخدمات فيتجه المستوى العام للأسعار نحو الانخفاض، ويتحقق هذا إذا لم تطرح الدولة حصيلة الضرائب للتداول (تسديد قروض خارجية ، تكوين احتياطي مالي)، أما إذا أعيدت هذه الحصيلة الى التداول من خلال الأنفاق العام (شراء سلع وخدمات أو مرتبات للعاملين) فلا يتحقق عملياً الانخفاض في المستوى العام للأسعار.

والواقع أن لكل ضريبة مفروضة على سلعة معينة تأثيرها في سعرها، حيث تميل الى رفع السعر بمقدار الضريبة كلياً أو جزءياً.

المقدمة :

تعد المصارف الإسلامية جزءًا من النظام الاقتصادي الإسلامي واستطاعت خلال مسيرتها في الأربعين عاما الماضية أن تثبت للعالم من خلال أدائها المتميز وشفافية أعمالها وقدرتها على التجديد والابتكار أنها صناعة مالية راسخة ومرشحة لأن تصبح من القوى الاقتصادية العالمية .

و قد أثار ذلك النجاح حفيظة عدد كبير من البنوك لإنشاء مصارف إسلامية جديدة مثل البنك الإسلامي بإنجلترا في العام ٢٠٠٥م أو تحول بعضها الى العمل المصرفي الإسلامي مثل بنك الشارقة بالإمارات والبنك العقاري الكويتي أو لفتح نوافذ وفروع للخدمات المالية الإسلامية مثل مجموعة (سيتي بانك) وبنك (اتش اس بي سي) في كل من مملكة البحرين ودولة الامارات العربية المتحدة.

إعداد / اسماعيل ابراهيم محمد
إدارة البحوث الإقتصادية

دور المصارف الإسلامية في تنمية وتعزيز القطاع المصرفي

ونورد لكم بإيجاز طبيعة ومهام المصارف الإسلامية ومراحل تطورها ثم نستعرض منجزات المصارف الإسلامية ، ونختم بالتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية وكيفية حلولها .

خصائص المصارف الإسلامية :-

المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية لتجميع الأموال وتوظيفها في إطار الشريعة الإسلامية ومقاصدها ، ورغم تشابه كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في الطبيعة المصرفية (تعبئة المدخرات وتوظيفها في المشروعات التنموية) إلا انه توجد خصائص للمصارف الإسلامية تميزها عن المصارف التقليدية والتي تتمثل فيما يلي :

أولا : الطابع العقائدي :

المصارف الإسلامية هي جزءٌ من النظام الاقتصادي الاسلامي باعتبار أن الدين الإسلامي جاء منظما لجميع حياة البشر (الروحية والخلقية والاجتماعية والسياسية ، والاقتصادية) ، لذا تخضع المصارف الاسلامية للمباديء والقيم الاسلامية والتي تقوم على أساس أن المال مال الله سبحانه وتعالى وأن الإنسان مستخلف فيه وسيحاسب عليه في الآخرة كما يقول سبحانه وتعالى (وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه) ، ويترتب على هذه الخاصية أن تتحرى المصارف الإسلامية التوجيهات الدينية في جميع أعمالها ، ولتفعيل هذه الخاصية تقوم المصارف الإسلامية بتعيين هيئات للرقابة الشرعية تضم نخبة من علماء الفقه والاقتصاد الإسلامي وتعرض عليها جميع أعمالها وتتولى مسئولية مراقبة أعمالها لضمان توافقها مع الشريعة الإسلامية ،وتؤدي هذه الميزة للمصارف الإسلامية إلى ارتفاع دورها الاجتماعي من خلال التوازن بين مصالحها الخاصة والمصلحة الاجتماعية فهي تراعي المصالح الاجتماعية ولو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مصالحها الخاصة .

ثانيا : عدم التعامل بالفائدة (الربا) :-

الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية هو تطهير العمل المصرفي من إثم الربا وهذا هو الفارق الجوهري بينهما ،فالمصارف التقليدية تعتمد على أسلوب الفائدة (القرض نظير نسبة محددة من العائد مرتبطة بالزمن) وهذا الأسلوب هو من الربا الذي حرمته الشريعة الاسلامية تحريما قاطعا وتوعد سبحانه وتعالى مرتكبيه بالحرب كما يقول في كتابه الكريم.

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ، فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ)

وتستعيض المصارف الإسلامية عن أسلوب الفائدة بأسلوب المشاركة والذي يقوم على توزيع مخاطر العمليات الاستثمارية بين الأطراف (الممول وطالب التمويل) ، فالممول مشارك لطالب التمويل في العملية الإنتاجية وما نتج عنها من أرباح وخسائر ، لذا فهو يحصل على عائد مرتفع إذا ربح المشروع ويشارك في الخسارة في حالة حدوثها فلا يوجد ضمان للعائد أو رأس المال كما تنص القاعدة الشرعية (الغُنم بالغُرم).

مهام المصارف الإسلامية :-

المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية منظمة واهم الأعمال التي تقوم بها هي :

أولا : حشد الموارد وتعبئة مدخرات المجتمع :-

يعد تجميع الأموال وحشد المدخرات إحدى وظائف المصارف الإسلامية التي تقوم بها ودائعها بمختلف أنواعها (ادخارية – استثمارية) .

ورغم تشابه هذه الوظيفة بين كل من المصارف الإسلامية- والتقليدية إلا أن حقيقة العلاقة فيما بينهما مختلفة فالعلاقة في المصارف التقليدية تقوم على أساس القرض (علاقة الدائن بالمدين) بينما تقوم العلاقة في المصارف الإسلامية على أساس عقد المضاربة الفقهي سواء كانت مطلقة أم مقيدة ، فأرباب المال هم المودعون والمضارب هو المصرف والعائد المتحقق يتم تقاسمه بينهما حسب النسبة المتفق عليها في العقد .

ثانيا : توظيف الموارد وتنميتها :-

تقوم المصارف الإسلامية بتوظيف مواردها في اوجه الاستثمار المختلفة وفقا للشريعة الإسلامية وإعمار الأرض وذلك من خلال تطبيق أساليب التمويل الإسلامية (كالمرابحة ، المشاركة ، السلم ، الإجارة ، الاستصناع .. الخ)

وتحكم عملية توظيف الأموال مراعاة الأهداف التالية :

١- تحقيق عوائد مرتفعة لأصحاب الودائع .

٢- المحافظة على سيولة نقدية لمواجهة طلبات السحب .

٣- تقليل مخاطر الاستثمار .

٤- تعظيم العائد الاجتماعي .

ثالثا : تقديم الخدمات المصرفية :-

تقوم المصارف الإسلامية بأداء جميع الخدمات المصرفية كما في البنوك التقليدية وذلك نظير اجر محدد مثل إصدار الشيكات – الاعتمادات المستندية – الحوالات – بيع وشراء العملات – الاكتتاب في الشركات المساهمة – الصرف الآلي – خدمات أمناء الاستثمار .. الخ

مراحل تطور المصارف الإسلامية

يعد العمل المصرفي الإسلامي حديث النشأة نسبيا مقارنة بالعمل المصرفي التقليدي ، ولقد مرت مسيرة المصارف الإسلامية بعدة مراحل تاريخية نوجزها فيما يلي :

أولا : مرحلة الأفكار والنظريات

ظهرت هذه المرحلة في بداية هذا القرن وذلك بعد أن أفتت المجامع الفقهية بحرمة الفوائد المصرفية في البنوك التقليدية واعتبارها من الربا فظهرت نظريات وأفكار نادى بها عددٌ من علماء الأمة الإسلامية المخلصين لتأسيس كيان مصرفي يقوم على أساس غير ربوي.

ثانيا : مرحلة التجربة وبداية التطبيق

تعود بداية هذه المرحلة إلى السبعينيات من القرن الماضي حيث انطلقت مسيرة المصارف الاسلامية بتأسيس عدد منها مثل بنك ناصر الاجتماعي بجمهورية مصر العربية والبنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية وبنك دبي الإسلامي بالامارت العربية المتحدة وبنك فيصل الإسلامي بمصر وبيت التمويل الكويتي بدولة الكويت وبنك فيصل الإسلامي السوداني ... الخ.

وفي هذه المرحلة نجحت المصارف الإسلامية في وضع أسس تطبيقية للصيرفة الإسلامية تقوم على الأساليب الإسلامية كالمرابحة والمشاركة والمضاربة كما نجحت في جذب أعداد كبيرة من العملاء في وقت قياسي

ثالثا : مرحلة النضوج والتطور

تمتد هذه المرحلة من بداية الثمانينيات وحتى التسعينيات من القرن السابق بعد أن بدأت التجربة تنصقل فظهرت صيغ جديدة مثل (الإجارة المنتهية بالتملك – المشاركة المتناقصة – السلم والاستصناع) ومن أهم المصارف التي انتشرت في هذه الفترة مجموعة دار المال الإسلامي وبنوك فيصل الإسلامية وبنوك البركة التابعة لمجموعة دله البركة.

وقد تميزت هذه الفترة بطرح موضوعات الصيرفة الإسلامية في الندوات والمؤتمرات المتخصصة والتي كان لها دورٌ هامٌ في تطوير هذه الصناعة ومن تلك ندوات البركة السنوية للاقتصاد الاسلامي والتي تنظمها مجموعة دله البركة و الملتقيات الدولية التي ينظمها البنك الإسلامي للتنمية .

رابعا : مرحلة التوسع والعولمة :-

تمتد هذه المرحلة من التسعينيات وحتى هذه الفترة وقد اتسمت هذه المرحلة بالعمق والتجديد محدثة نقلة نوعية في مفهوم ومهام العمل المصرفي الإسلامي ومن سمات هذه المرحلة :

- تطوير الآليات المصرفية وابتكار أدوات جديدة .
- اندماج عدد من المصارف الإسلامية فيما بينها .
- التفاعل والتحاور مع الهيئات المصرفية العالمية والمصارف المركزية .
- ظهور المنظمات الإسلامية الداعمة للصناعة المالية مثل هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية والمجلس العام للبنوك الإسلامية بالبحرين بجانب مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا .
- افتتاح فروع للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية العالمية .

منجزات العمل المصرفي الإسلامي:

لقد شق العمل المصرفي الإسلامي طريقه ليحتل مكانا مرموقا في النظام المصرفي العالمي وبالرغم من قصر عمر الصناعة المصرفية الإسلامية والتي لا تزيد على أربعين عاما إلا انها بفضل الله قد حققت نجاحات كبيرة وانجازات رائدة تمثلت في نمو أعدادها بمعدل تراوح من ١٠-١٥ ٪ سنويا ليرتفع عددها من بنكين اثنين في الستينات إلى اكثر من ٤٥٠ مصرف

ومؤسسة مالية منتشرة في اكثر من ٩٠ دولة من دول العالم وذلك حسب تقرير عام ٢٠٠٩ الصادر عن المجلس العام للبنوك الإسلامية.

ويمكن إيجاز أهم الإنجازات التي حققتها المصارف الإسلامية خلال الأعوام السابقة في ما يلي :

أولا : ابتكار أدوات وآليات مصرفية شرعية :

نجحت المصارف الإسلامية في ابتكار أدوات مصرفية تقوم على أسس شرعية من أهمها :

- صناديق الاستثمار (العقار – الأسهم – الإجارة ...) .
- صكوك الاستثمار (الإجارة – القرض – الانتفاع – السلم) .
- الطروحات الخاصة / الشهادات الاستثمارية .
- السوق الثانوي للتداول .
- بطاقات الائتمان الإسلامية .

وكان للأدوات المالية السابقة دورٌ في جذب مدخرات العالم الإسلامي حيث تجاوزت أصول ودائع المصارف الإسلامية إلى تريليون دولار عام ٢٠١٢، مدفوعة بنمو سنوي وسطي يتراوح بين ١٥ و٢٠ ٪. ولا تشمل هذه الأرقام النوافذ الإسلامية التقليدية وصناديق الاستثمار الإسلامي، البالغ عددها ٥٠٠، ويُتوقع بلوغها ألفاً هذا العام. حسب بيانات المجلس العام للبنوك الإسلامية.

ثانيا : المساهمة في التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية :-

لقد ساهمت المصارف الإسلامية في خطط التنمية في دول العالم الإسلامي من خلال المساهمة في إنشاء وتمويل المشروعات الاقتصادية في مختلف المجالات كما كان لها دورٌ مميزٌ في توظيف الأموال والتي كانت عاطلة عن المشاركة في النشاط الاقتصادي بسبب عزوف شريحة كبيرة من أفراد المجتمع عن التعامل مع المصارف التقليدية ، وتبلغ قاعدة حقوق المساهمين للمصارف الإسلامية العربية ٣٢,٧ بليون دولار، ما يشير إلى استمرارها في تعزيز قواعدها الرأسمالية لمواجهة نشاطها وازدياد حجم أعمالها

ثالثاً : المساهمة في التنمية الاجتماعية :-

كان للمصارف الإسلامية دورٌ هامٌ في تنمية المجتمع من خلال أعمالها في تمويل المشروعات الخيرية عن طريق تخصيص صناديق متخصصة مثل مؤسسات التعليم والمساجد والمستشفيات والمشروعات السكنية ودور الأيتام ، ومشاريع الخدمة الاجتماعية وذلك من موارد الزكاة والصدقات الجارية والتبرعات والأوقاف والقروض الحسنة .

يؤكد رجال الاقتصاد أن البنوك الإسلامية ساهمت بشكل مباشر في انتعاش الاقتصاد العربي والعالمي، أن البنك الإسلامي أساسًا شركة استثمار حقيقي، وليس استثماراً مالياً، ومن ثم فعمليات البنك الإسلامي هي الدخول في إنشاء مشروعات استثمارية وفق الأولويات الإنمائية للبلد الذي يوجد فيه البنك الإسلامي؛ حيث يساهم البنك في المشروعات الصناعية والمشروعات الزراعية، ومشروعات الخدمات من صحة، وتعليم، وتدريب إلى آخره، ومن ثم يدخل في كافة المشروعات الاقتصادية التي تعمل على تنمية القدرة الإنتاجية للمجتمع موضع التنمية.

التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية :-

- تحرير وعولمة الخدمات المصرفية خاصة بعد تطبيق إتفاقية التجارة الدولية وتحرير الخدمات .
- الفجوة التكنلوجية وضعف التطوير في الصناعة المالية الإسلامية مقارنة بالتقليدية .
- ضعف رؤس الأموال للبنوك الإسلامية قرابة ٧٥٪ منها يبلغ رأس مال كل منها أقل من ٢٥ مليون دولار .
- عدم وجود أسواق مالية ونقدية محلية ودولية نشطة تتعامل بأدوات الإستثمار الإسلامية .
- قلة الكوادر البشرية المؤهلة في العمل الإسلامي .
- وجود مشاكل محاسبية نتيجة الإختلافات بين محاسبة المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية .
- ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية .

أما في ضوء التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية فإن الأمر يتطلب إعادة هندسة شاملة للقطاع المصرفي الإسلامي على كل المستويات المحلية والعالمية ، وإستيعاب التطورات التكنلوجية المتسارعة في كل النواحي ولابد من زيادة نطاق التعاون والتنسيق المشترك بين كافة المصارف الإسلامية .

شركة الفيصل العقارية

إحدى شركات بنك فيصل الإسلامي السوداني

تعمل الشركة فى مجال المقاولات الإنشائية
والمرئية وتقييم الأصول للبنوك والمؤسسات

الخرطوم ـ شارع علي عبد اللطيف ـ مركز الفيحاء التجاري ـ الطابق الثاني
تلفون : ٨٣٧٤١٤٥١ ـ ٨٣٧٤١٤٥٢ ـ الادارة التجارية : ٨٣٧٤١٤٥٣ ـ فاكس : ٨٣٧٤١٤٥٤
E_MAIL: REALSTATE@YAHOO.COM ـ WWW.ALFAISALREALSTATE.COM

إدارة علاقات العملاء

يعتبر العملاء بالنسبة للمؤسسة مركز اهتمام، فهي تستقي منهم المواصفات التي تحولها إلى مقاييس أو معايير تنتج وفقها، فكل منتج خال من هذه المعايير محكوم عليه بالفشل لامحالة لأنه لا يحمل مواصفات الجودة في نظر مشتريه. و لهذا تتسابق المؤسسات إلى الظفر بأكبر عدد من العملاء الحاليين و المرتقبين مع بذل الجهد في الحفاظ على العملاء الحاليين، و يتحقق لها ذلك من خلال ربط علاقة حوار تفاعلية معهم، و تتوطد هذه العلاقة أكثر إذا تمت إدارتها سواء باستخدام وسائل تكنولوجية أو وسائل تقليدية.

المهندس : حسين عبد الله حسين
إدارة تقنية المعلومات

(Customer Relationship Management) CRM

تعريف إدارة علاقة الزبون:

إدارة علاقة العملاء هي منهجية لفهم سلوك العملاء و التأثير فيه من خلال التواصل معه . أو هي عبارة عن مجموعة من الوسائل التنظيمية و التقنية و البشرية لإدارة علاقة من نوع جديد مع العملاء هدفها الأساسي ربط علاقة خاصة و شخصية مع كل عميل

تعتبر العلاقات القوية مع العملاء من أهم الميزات التنافسية للتفوق على المنافسين و الموقع الإلكتروني يشكل إحدى الأدوات الفاعلة لتأسيس هذه العلاقات والحفاظ عليها، و تنشأ هذه العلاقة من خلال الاتصال المباشر و الفعّال مع العملاء بشكل متواصل لتحقيق رضاهم وضمان ولائهم. ويطلق على هذا الأسلوب المبتكر "إدارة علاقة العملاء". ويفيد هذا الأسلوب في تحقيق أعلى درجات التكامل ما بين الوظائف التسويقية و عمليات الإنتاج و البيع وخدمة العملاء داخل المؤسسة من جهة بحيث تصبح كل من عمليات الإنتاج و البيع و الوظائف التسويقية في تكامل من خلال إدخال أسلوب التخصيص وفقا للبيانات الشخصية للزبائن فيهما، و في تكوين رأسمال الزبائن من جهة أخرى بالاحتفاظ بهم و محاولة الإصغاء لمقترحاتهم و انتقاداتهم و تلبية رغباتهم الخاصة. وقد تطور هذا الأسلوب من خلال ما يعرف (بالتسويق التفاعلي المباشر) و الذي يعتمد على تقديم المؤسسة لأفضل مزيج من الإشباع (منتجات تخصصية) لتحتفظ بأفضل مزيج ممكن من العملاء، وهم العملاء الذين يحققون للمؤسسة أعلى الأرباح.

نظام إدارة علاقات العملاء :

يتمتع عالم الأعمال اليوم باستخدام التقنيات الالكترونية الحديثة والتي بواسطتها تتم الاستفادة في أتمة الأعمال التجارية المالية والإدارية .

إن نظام (CRM)ما هو إلا عبارة عن نظام يقوم بأتمته الإستراتيجيات (CRM) نفسها ، حيث أن مصطلح (CRM) يعتبر إستراتيجية إدارية ومفهوم واسع يهتم بتنظيم جميع العلاقات المحيطة والمكونة لأي إدارة في العالم مهما كان نوعها .

تعريف (CRM) : هو اختصار لجملة إدارة علاقات العملاء

Customer Relationship Management = C R M

والذي بواسطته تدير جميع علاقات العملاء فيما بينها وبين مؤسستك أو إدارتك ، والعميل في مفهوم السي آر إم ليس العميل المحصور في أذهاننا ، بل هو كل جهة اعتبارية أو شخصية تتعامل مع مؤسستك أو إدارتك ،، لذلك فإن الزبون عميل والموظف عميل والمورد عميل وكل من له صلة بمؤسستك يعتبر عميلاً وأنت نفسك عميل .يعتبر العملاء شريان الحياة

في عمليات الكثير من شركات الأعمال. فكلما كانت إدارة الشركة لعلاقاتها بالعملاء أفضل، كانت أكثر نجاحاً. لهذا، فإن الأنظمة المستندة إلى تقانة المعلومات، والتي تعالج بوجهٍ خاص المسائل المتعلقة بالتعامل مع الزبائن، تلاقي رواجاً متزايداً.

تساعد أنظمة إدارة العلاقات بالعملاء (CRM) الشركات على تنفيذ برامج فعالة لإدارة العلاقات بعملائها.

إدارة العلاقات بالعملاء في حد ذاتها ليست فقط برنامجاً حاسوبياً، بل هي أيضاً استراتيجية للعمل التجاري، تعرِّف حاجاتهم وسلوكهم بقدرٍ أكبر، بهدف تطوير علاقات أقوى بهم.

و مع أن الأمر مرتبط بفلسفة إدارة الأعمال أكثر من كونه حلاً تقنياً للمساعدة على التعامل مع العملاء بفعالية و كفاءة، فإن نجاح إدارة العلاقات بالعملاء يستند إلى استعمال التقانة.

تركز منهجيات إدارة العلاقات بالعملاء على بناء علاقات فردية بالعملاء، بُغية إنشاء أسس لكسب ولاء العملاء والمحافظة عليهم. تطبق أنظمة إدارة العلاقات بالعملاء في جميع أقسام الشركة، للمساعدة على الانسجام و التوافق في التفكير بالاهتمام بالزبائن في كامل الشركة اهتماماً مركزياً ، هذا التعاون بين الأقسام يخفض أيضاً التكاليف، ويزيد الكفاءة، ويحسن رضاء العملاء.

لماذا أنظمة إدارة العلاقات بالعملاء ؟

في عالم التجارة، أهمية الاحتفاظ بالزبائن الموجودين و توسيع الأعمال تعلو على غيرها من الأولويات. فالتكلفة المرتبطة بإيجاد زبائن جدد تعني أن كل زبون هو مهم للشركة.

فكلما كانت الفرص أمام العملاء للتعامل مع الشركة أكثر، زادت مبيعات الشركة. و إحدى الطرق في إنجاز ذلك هي افتتاح قنوات جديدة مثل البيع المباشر، البيع عن طريق الإنترنت، إعطاء الامتيازات والتراخيص، استخدام الوكلاء والممثلين أو مندوبي المبيعات، الخ. على كل حال، كلما زاد عدد القنوات، ازدادت الحاجة لإدارة التفاعلات مع قاعدة الزبائن.

تساعد أنظمة إدارة العلاقات بالعملاء (CRM) شركات الأعمال على الفهم الأعمق لسلوك العملاء، وعلى تعديل عملياتها لضمان خدمة العملاء بأفضل طريقة ممكنة. بشكل جوهري، تساعد أنظمة ((CRM الشركة في الاعتراف بقيمة عملائها و في النمو عبر علاقات محسنة مع العملاء . فكلما فهمت الشركة عملاءها بشكل أفضل، كلما كانت أكثر استجابة لتلبية إحتياجاتهم.

أهمية وجود إدارة علاقة العملاء في المؤسسة:

ذكر Kotler احد المحللين في ادارة علاقات العملاء في أحد الأمثلة عن مؤسسة مختصة في صناعة النسيج قولها لزبائنها " كل منتجاتنا مضمونة لتحقق لكم ١٠٠ ٪ من الرضا، أعيدوا لنا بضاعتنا إن لم تحققوا ذلك، سنستبدلها أو نعيد لكم نقودكم، من أجل لياقتكم لا نريد أن نقدم لكم شيئا لا يحقق رضاكم" . و فيما يخص مستخدميها صرحت على ملصقات وضعت في كل المكاتب تُعرف فيها العملاء قائلة :

العملاء هم الأشخاص المهمون الحاضرون في المكتب.

العملاء ليسوا منا، بل نحن منهم.

العملاء ليسوا عقبة أمام عملنا، بل هم سبب وجودنا. نحن لا نقدم لهم خدمة، هم من يقدمون لنا خدماتهم .

لا يفيد الصراع معهم، لا أحد ينتصر أمام الزبون.

العملاء يكلموننا عن حاجاتهم، و نحن من يلبيها بما يحقق أكبر قيمة لهم و لنا.

من خلال هذا المثال تبرز أهمية الحفاظ على العملاء ، فكل المؤسسات تسعى للحفاظ على عملائها لأنها أدركت أن العملاء هم رأسمال حقيقي بدونه تفقد المؤسسة شرعيتها.

دور إدارة علاقة العملاءفي المؤسسة بهدف:

- تحقيق ولاء العملاء .
- تحقيق خدمات شخصية للعميل الفرد.
- معرفة أكثر بالعملاء.
- التميّز عن المنافسين.
- تحديد العملاء الذين يحققون أكبر مردودية للمؤسسة.
- رفع العائد الناتج عن العميل الواحد.
- التسريع في تنفيذ الطلبات.
- الحصول على عملاء جدد.
- تخفيض تكاليف تنفيذ طلبات العملاء.
- تخفيض تكلفة الحصول على عملاء جدد.

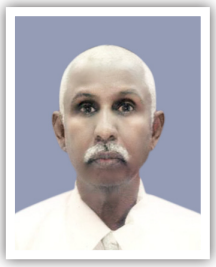

د/ صلاح الدين محمد علي عبد الحميد
باحث مصرفي – أستاذ جامعي
جامعة السودان المفتوحة
قطاع الخرطوم – كلية العلوم الإدارية

الانترنت المصرفي والبنية التحتية اللازمة

الاستخدام في العمل المصرفي في المصارف السودانية وكيفية حماية الشبكات المصرفية

أولاً الانترنت المصرفي :

حقق انتشار الانترنت واستخدامه للبنوك إمكانية إتاحة خدمات المصرف المنزلي (home ban–ing) ومن ثم اتجهت البنوك نحو التوسع في إنشاء مقر لها على الانترنت بدلا من إنشاء مقار ومباني جديدة لها حتى يستطيع العميل الوصل إلى أنواع الفرع الالكتروني بطريقة أسهل ويوفر البنك على الانترنت خدمات

مثل :

أ/ شكل بسيط من أشكال النشرات الالكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية .

ب / إمداد العملاء عن طريق التأكد من أرصدتهم لدى المصرف .

ج/ كيفية إدارة المحفظة المالية (من أسهم وسندات للعملاء) .

ه/ طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة .

ومع اتساع استخدام شبكات الانترنت فإن العملاء سوف تكون لهم القدرة على مطالبة موظفي المصرف من خلال عقد اجتماعات على شاشات الكمبيوتر وسؤالهم واستقبال الردود والنصائح المالية من الخبراء، ولقد قدمت شركة مايكروسوفت سوق الانترنت المصرفي كفرص تسويقية ورئيسه لمنتجاتها ولتحديد التطبيقات المالية بنظام الويندوز للتشغيل الذي يسمح للمصارف أن تجني عملياتها المعقدة على شبكة الانترنت، وسوف يختار المصرف ما يناسبه من أشكال التواجد على الانترنت حيث أن العملاء قادرون على رؤية كل ما لديهم من بيانات أو معلومات أو شبكات أو بطاقات إئتمانية ومصرفيه واكتشاف أي نوع من العمليات التي تجري على حساباتهم الجارية كما يمكن للبنوك من خلال نظم الانترنت توفير الخدمات لكافة المستخدمين لتقديم خدمات متنوعة والتسويق الجيد لخدماتها المالية للعملاء في المناطق التي لا يوجد بها فروع مصارف محليه ويتطلب ذلك أن تقوم المصارف بعرض وتنسيق بياناتها على الانترنت المصرفي بشكل جذاب للمستخدمين لهذه الشبكه وذلك من خلال خفض التكلفة وتوفير الوقت .

وقد أوضحت الدراسات إن مستخدمي الخدمات البنكية عبر الانترنت يكتشفون المنتجات الجديدة المعروضة للبيع بينما يقوم القليل منهم فقط بشراء خدمات جديدة بدون الرجوع أو التحدث مع أحد ممثلي البنك ومن ثم فإن شبكة الانترنت تشارك في عملية البيع ولكن قيمتها لاتظهر للبنك في الحال .

ولقد أوضحت التجارب الدولية الناجحة لبعض البنوك أنهم يقومون بالاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات بالطريقة التي تمكنهم من تصميم خدمات بنكية ذات قيمة إضافية (البيع المتقاطع cross-selling، البيع المرفوع up-selling المنتجات الجاهزة وسياسة التسعير المنفردة Packaged products individual pricing هذا بالأضافه إلى أهمية القيام بعمل اتساق بين الأعمال الخاصة بالبنك ودورة حياة المستهلك وذلك لتقديم منتجات وخدمات تتواءم مع احتياجات المراحل المختلفة التي تمر بها حياة العميل الشخصية والعائلية والمهنية .

الصيرفه عبر شبكة الانترنت

ينتمي هذا النوع من الخدمات إلى مجموع الخدمات التي يطلق عليها الخدمات المصرفية من المنزل Home Banking الخدمات المصرفية من على البعد Remote Banking الخدمات المصرفية الفورية Online Banking الخدمات المصرفية الذاتية Self__Serving Banking وأسماء أخرى متعددة بدأت إداراة المصارف تدريجياً في تبني خدمات مصرفية من خلال شبكة الانترنت لقلة تكلفتها، وساعد هذا التدرج في تقبل العملاء لهذه الخدمه والتأقلم معها والتدريب عليها، ولكن نمت في الدول المتقدمة بسرعة كبيره

بحيث أنها تضاعفت في غضون فتره لم تتعد الستة أشهر في أوروبا الغربية وأصبح العائد من تلك الخدمات يمثل ١٣ ٪ من دخل المصارف .

تطورت هذه الفكرة في مصرف كامل يقدم خدمات للعملاء من خلال شبكة الانترنت وأصبح ما يطلق عليه بالمصرف الصوري Virtual Bank .

امتازت الخدمات المصرفية بعاملين يعملان على شراء الخدمات : خدمة في متناول اليد ومريحه للعملاء وتكون طوال اليوم، العامل الأخر رخص تكلفتها للمصارف يحتاج تقديم هذا النوع للخدمة إلى

توفر شبكات عريضة Wide Area Network (Wan) داخل البلاد على الأقل وربطها بالشبكات العالمية (الانترنت) كما أنها تتطلب من العميل معرفة استخدام برامج التصفح على الشبكه Brows، ويمثل الأمن الحاجز الأكبر للعملاء ويعمل عاملاً نفسياً لانتشار الخدمات على الرغم من ذكر المعوقات .

إن التوسع مستمر في استخدام شبكه الانترنت واستخدام المصرف لها ويستمر الحال كذلك بصورة متسارعة وإتاحة الفرصة لتوسيع العمل المصرفي دون حواجز جغرافية ليصبح العمل على نطاق العالم ككل .

البنية التحتية اللازمة لاستخدام الانترنت في العمل المصرفي في المصارف السودانية :.

يتضح أن البنية التحتية اللازمة لاستخدام الانترنت في العمل المصرفي لتفعيل الصيرفة الالكترونية هي :

١. وجود شبكة عريضة تضم كل الجهات ذات الصلة وترتبط بالشبكة العالمية (انترنت) وفقاً لأسس قياسية مؤمنة وأن يكون التأمين جزء لا يتجزأ من تصميم الشبكة وليس إضافة لها في مراحل لاحقة مما يزيد من التكلفة زيادة كبيرة .

٢. وضع خطة ممرحلة للبدء في إدخال خدمات صيرفة الكترونية وفقاً لأولويات تحددها خطة إستراتيجية على مستوى البنك المركزي وموقع البلاد في الخارطة السياسية وتحالفاتها مع الدول الأخرى وأن يتم اشتراك جميع الأطراف ذوي الاختصاصات في وضع هذه الخطة.

٣. البدء في تنفيذ الخطة بتبني مشاريع إستكشافية متحكم في نتائجها حتى يتم تفاعل أطراف المجتمع ككل، وأن تصاحب هذه المشاريع خطة تدريبية تغطي الجوانب التي يحتاج إليها الكادر البشري وتهدف هذه المشاريع لتسهيل الإجراءات ووضع القوانين التي تحكم تقديم خدمات الكترونية على نطاق صيرفة اليكترونية واسع، كما أنها تقرب المفاهيم عملياً للأطراف المشتركة في التقديم والاستفادة من هذه الخدمات .

٤. البدء في وضع النظم القياسية التي تتيح الربط وتبادل البيانات بين الجهات المشتركة، ويوجد العديد من هذه النظم التي تحدد قوالب الرسائل المالية ونظم التأمين القياسي المفتوحة للقطاع المالي لتبنيها وبالتالي إتاحة إمكانات الربط وتبادل البيانات على مستوى العالم ككل .

٥. تطوير التطبيقات المصرفية في المصارف ويتم هذا التوحيد على مستويات مختلفة وفقاً لخطة تتوسع بتبني طرق قياسية للتطوير ومشاركة في توحيد التدريب وأهدافه ولا يعني ذلك احتكار النظم المالية لجهة واحدة ولكن التعاون بين الأطراف المعنية بالمشاركة في الموارد المتاحة لتكوين مركز للبلاد يختص بالتنسيق لتطوير النظم المالية .

٦. إنشاء الجسر الإداري الذي يتولى التنسيق بين الأطراف المعنية على كل مستوى: مستوى المصرف الواحد، مستوى البنك المركزي، مستوى البلاد، وعلى المستوى الإقليمي الذي يتيح الربط والتعاون مع البلاد ذات المصالح والأهداف .

كيفية حماية وتامين الشبكات العريضة في المصارف السودانية:

عند إنشاء شبكات عريضة في المصارف السودانية Wide Area Network (Wan) وربطها بشبكة الانترنت العالمية فإنه يمكن الاستعانة بالموقع www.auditmytc.com لحماية وتأمين الشبكات وجعلها تعمل بكفاءة كما موضح في ثمانية خطوات موجزة كالآتي:

١. التعرف على خدمات الموقع (Read Site Services)

في البداية نقوم بكتابة عنوان الموقع www.auditmytc.com وفي الصفحة الرئيسة للموقع يمكنك التعرف على مجموع الاختبارات وأنواع الفحص التي يقوم بها الموقع لاختبار أمن وحماية الشبكات .

حيث يقدم الموقع مقدمة بسيطة عن كل نوع من أنواع الفحص ومميزات وفوائد كلا منها لحماية الشبكة.

وفي الجزء الأيسر من الصفحة الرئيسية يمكن التعرف على مجموعة الأدوات والوظائف الإضافية التي تساعد مديري الشبكات على إدارة ومراقبة مواقعهم بكفاءة .

٢. الاختبار الأول الذي يوجد في الموقع هو اختبار الجدار الناري (test

fire wall) : وباختيار هذا الاختبار من الصفحة الرئيسية سوف تظهر لك صفحة جديدة فيها شرح مفصل لنوع الاختبار وفي هذه الصفحة نوعان من اختبار الجدار الناري ' النوع الأول هو (fire wall test١) وهو للمبتدئين في مجال الشبكات ويقوم بعمل فحص للمداخل ports الخاصة بالشبكة والتأكد من انها آمنة، اما النوع الثاني فهو fire wall testing advanced وهو للشبكات المتقدمة

٣. اختبار السرية والتخلص من برامج التجسس (check spyware removal privacy)

أما الاختبار الثاني الذي يقدمه الموقع للمستخدمين فهو اختبار لقياس مدى سرية وخصوصية الشبكة والتحقق من عدم وجود أي معلومات أو بينات خاصة بشبكة الحاسبات تخترق الجدار الناري ويتم الكشف عنها من خلال الانترنت وهو اختبار باسم privacy check وفي هذا الاختبار ايضا يقوم الموقع بالتأكد من عدم اختراق أي برامج التجسس للجدار الناري ووصلها للحسابات المتصلة بالشبكة وان وجدت فإن الموقع يقوم بالتخلص منها فوراً.

٤/ اختبار سرعة الاتصال بالانترنت (internet speed test) :

هذا الاختبار في غاية الأهمية، فهو يقيس مدى كفاءة وسرعة اتصال شبكة الحاسبات بشبكة الإنترنت، ويستطيع هذا الأختبار قياس سرعة وكفاءة الاتصال بالشبكة وتبادل المعلومات وطرود البيانات (data packets) بالسرعة القصوى أم لا، وذلك باستخدام مختلف أنواع طرق الاتصالات مثل أجهزة المودم (modem) أو الاتصال من خلال وصلة DSL وفي الصفحة تستطيع قراءة شرح مفصل لكيفية إجراء هذه الاختبارات ومميزات كل منه.

٥/ خدمات حماية الاتصال بالانترنت

(web security services):

بالإضافة إلى خدمة فحص الجدار المائي ومداخل الاتصال بالشبكة، فان الموقع ايضاً يقدم مجموعة من الخدمات لحماية وأمان شبكة الحاسبات عند الاتصال بالانترنت، وهذه الخدمات تساعد المستخدم على كشف ومراقبة ومراجعة جميع أنواع البرامج والتطبيقات التي تعمل على الحاسبات المتصلة بالشبكة والتخلص من أي ثغرات أو برامج أو ملفات قد تتسبب في مشكلات أمنية داخل الشبكه، ويتم هذا الفحص في خمسه خطوات أو مراحل يتم تنفيذها فوراً.

٦/ مجموعة برامج حماية الشبكات

(free security software):

يقدم الموقع لمديري أشبكات في هذا القسم من الموقع مجموعة مجانية من الأدوات والبرامج التي تستخدم لحماية ومراقبة الشبكات، فهنالك برامج لمنع الرسائل المزعجة (anti – spam) وبرامج أخرى لإدارة المحتوى الالكتروني وغيرها، كما يوجد في هذا القسم أيضاً مجموع كبيرة من النصائح والإرشادات التي يقدمها خبراء في مجال حماية شبكات الحسابات حيث تغطي هذه النصائح كافة جوانب ومكونات الشبكة من الأجهزة الصلبة (hard ware) الى البرامج والتطبيقات المختلفة (soft ware).

٧/ أدوات مساعدة مديري الشبكات (web manage tools).

في الجزء الأيسر من الصفحة الرئيسية للموقع توجد مجموعة من الأدوات tools التي تساعد مديري الشبكات على إدارة شبكات الحسابات بكفاءة وفعالية، حيث تسهل عليهم هذه المجموعه من الأدوات والمهام و الوظائف الأساسية التي يجب عليهم القيام بها ومن هذه الأدوات على سبيل المثال أداة (sitemap generator) وهي تقوم بتصميم خريطة حرفية للموقع (site mat) وهنالك أيضاً أداة مراقبة المواقع (website monitoring) وغيرها .

٨/ خدمات إضافية بالموقع (additional tool services) :

يقدم الموقع اختبار آخر باسم (pop-up test)، وهذا الاختبار يقوم بعمل تجربة لقياس مدى قدرة وكفاءة برنامج منع الرسائل المزعجة (op-up blocker) الذي يعمل لحماية الشبكة ويمكنك إجراء هذا الاختبار فوراً بمجرد الضغط على كلمة (start test) كما يقدم الموقع خدمة لمستخدم الانترنت الشخصي وهي خدمة الكشف عن رقم حسابه الشخصي (IP address) على شبكة الانترنت وذلك من خلال أداة (what&RSQUO;S MY IP) التي توجد في الصفحة الرئيسة في الموقع.

صدر قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف لسنة ١٩٩٠م بتاريخ ٢٦-٦-١٩٩٠م مجلس قيادة الثورة , وذلك وفق المراسم الدستورية الثالثة عشر لسنة ١٩٨٩م , منظماً لبعض أوجه التعامل في بيع الأموال المرهونة للمصارف العاملة في السودان , حيث كان الجميع سواء المرتهنون أو الراهنون يحتكمون لإجراءات واحدة ينظمها قانون الإجراءات المدنية لسنة ١٩٨٣م.

عبدالكافي علي محمد
المستشار القانوني

مراجعة حول قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف

وفي تقديري، أن مشرع القانون قد استصوب أن يصدر هذا القانون- بالعجالة وبالطريقة اللتين واكبتا إصداره-وذلك لتدارك بعض المثالب التي ظلت تصاحب عملية استرداد الأموال التي يحصل عليها بعض المتعاملين مع البنوك وما أفرزته تلك التجربة في ظل تطبيق النصوص الواردة في قانون الإجراءات المدنية لسنة١٩٨٣م وتأخير الفصل في الدعوى التي ترفع من أو ضد المصارف بشأن الأموال المرهونة ضماناً لعمليات التمويل.

ولأنه صدر دون تمحيص، وبعجالة كما ذكرنا آنفاً كان لابد أن تكون له عيوب كثيرة ونواقص جمة ومهما كان وجه الرأي، فهو قانون سار ويطبق على إجراءات بيع الأموال المرهونة للمصارف.

وقد استدرك المشرع في العام ١٩٩٣م على القانون فأصدر المجلس الوطني الانتقالي تعديلاً تم بموجبه إضافة المواد١٠،٩،٨ مضيفاً جواز إحالة النزاعات الناشئة بشأن الأموال المرهونة للتحكيم وفق الطريقة التي حددتها هذه المواد.

وقد أفرز التطبيق سلبيات كثيرة وعظيمة دعت الكثيرين للمناداة بتعديله ليتوافق مع مقتضيات العدالة وحدى بالبعض إلى إقامة دعوى دستورية أمام المحكمة الدستورية بعد صدور دستور السودان لسنة١٩٩٨م ،٢٠٠٥م طاعناً فيه جملة بما رآه مخالفاً لأحكام الدستور ومطالباً بإلغائه وقد قررت المحكمة الدستورية موافقة القانون بصفة عامة للدستور، ماعدا ما تعلق بنهائية الأحكام الصادرة عن هيئة التحكيم ونهائية قرار محافظ بنك السودان، وقدم العديد من الأحكام القضائية عن المحاكم فيما رفع إليها من دعاوى ومنازعات من المتعاملين مع المصارف الراهنين لها أموالهم وحتى تاريخه لم تستقر المحاكم على رأي واحد يجيب على السؤال: هل تختص المحاكم بنظر المنازعات التي تنشأ بين المصرف والراهن بشأن الأموال المرهونة للمصارف ؟ وكيفما كانت الإجابة سلباً أو ايجاباً: فعلى أي سند تكون؟.

نحاول في هذا المقال فك بعض الطلاسم التي لا زالت تلازم قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف لسنة١٩٩٠م وتعديلاته ونتناول بعض الأحكام الصادرة على ضوء نصوصه، اثراءً للنقاش ورمياً بسهم في سبيل استقرار الأحكام القضائية، وتوحيد الرؤية القانونية، وذلك على الوجه التالي:

أولاً: من الملاحظ -بداية- إن قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف وتعديلاته، هو قانون إجرائي بحت ينظم-فقط- كيفية بيع الأموال المرهونة للمصارف ضماناً لعمليات التمويل، وما سيتبع ذلك ما إذا ثار نزاع بين الراهن والمصرف.

ورغم أن القاعدة العامة في القانون، إن القانون الإجرائي لا يسري بأثر رجعي، وعلى الرغم من أن المادة (١) من ذات القانون نصت على أن يعمل به من تاريخ التوقيع عليه، إلا أنه عاد ونص في المادة (٤) منه على أن يطبق بأثر رجعي حتى لو بدئ في أي اجراءات خاصة بالأموال المرهونة للمصارف أمام المحاكم، ولعل هذا يعد أول مأخذ على هذا القانون رغم ان تطبيقه قد لا يكون ذا اثر ملموس لمضي المدة، وحيث لا يتصور أن يكون هناك نزاع متعلق بمال مرهون لمصرف ناشئ قبل العام ١٩٩٠م ولازال هذا الوضع قائماً دون حل أو حسم.

ثانياً: نصت المادة(١/٥) على أنه :(إذا حلّ الأجل المحدود لسداد المبلغ المضمون بالرهن لمصرف وتأخر الراهن في سداده يحق للمصرف بعد إنذار

الراهن كتابةً لمدة شهر بالسداد، ان يبيع المال المرهون ...الخ).

وقد أفرزت التجارب والواقع العملي أن الراهن قد يكون شخص غير الشخص المتمول المتعامل، أو المدين، ولم يحدد القانون بصورة قاطعة الشخص المعني بالإنذار تحديداً فقد يحدث أن يتحصل شخص ما على تمويل من المصرف بضمان عقار لا يملكه ويقوم برهنه مالكه شخصياً ويتم إنذار المتمول بالسداد ولايتم اخطار الراهن المالك بذلك الإنذار أو بفشل العميل في السداد حتى يتدارك ما يمكن تداركه وبالفعل يكون المالك الراهن مغيباً تماماً عما يجري بين المصرف وعميله ويفاجأ بالإعلان عن بيع العقار ويكون في ذلك الوقت قد أسقط في يده ويقع تحت رحمة السماسرة وأصحاب الدلالات والمزادات.

ثالثاً: نصت المادة (١/٦) على أن يقوم المصرف ببيع العقار المرهون عن طريق المزاد العلني على أن يكون الثمن الأساسي لذلك العقار مبلغاً لا يقل عن قيمة المبلغ المرهون بها والقيمة الحقيقية كما نصت الفقرة (٢) من ذات المادة سالفة الذكر على أنه إذا لم يقدم عرض للشراء أو كان العرض المقدم أقل من الثمن الأساسي فيجوز للمصرف عرض العقار المرهون مرةً أخرى بدون تحديد سعر أساسي.

وقد درجت المصارف بالتعاون مع وكالات البيع على الإعلان عن بيع العقارات مع مراعاة البند (١) من المادة(٦) من هذا القانون إلا أنها درجت أيضاً على إعادة الإعلان عن البيع وعرض العقار المزمع بيعه لأكثر من مرة مخالفةً بذلك نص المادة (٢/٦) فالجملة مرة اخري الواردة في البند (٢) من المادة(٦) من قانون الأموال المرهونة للمصارف تعني أن يكون البيع بدون تحديد السعر الأساسي للعقار مرة واحدة فقط، وليس مرات أخرى.

وفي رأينا أن الإعلان عن البيع دون تحديد سعر أساسي لأكثر من مرة فيه تجاوز لصريح النص ومنطوقه ومعناه ومبناه، مما يجعل كل البيوع التي تتم تبعاً لمثل هذا الإجراء بيوعاً غير سليمة وقابلة للأبطال(voidable).

رابعاً: تنص المادة(٤/٦) على ألا يؤثر أي خطأ في اجراءات البيع على حق المشتري في نقل الملكية له. وهذا النص خاص باجراءات بيع العقار وليس له مقابل فيما يلي إجراءات بيع المنقول ورغم خطورة بيع العقار والآثار التي يمكن أن تترتب عليه إلا أن المشرع قد آثر تحصين(protection) عملية البيع ضد أي محاولة لأبطالها عن طريق التقاضي.

وفي رأينا–المتواضع–هذا النص يهدم كافة القواعد الأصولية والدستورية والقانونية السائدة والتي ينبغي أن تسود، حيث أن الخطأ ومهما كان مصدره ومهما كان القصد من وراء الفعل الخاطئ نبيلاً فينبغي أن لا يكون هذا الفعل محصناً ضد محاولات اصلاحه ومعالجته وينبغي ألا يكون الخطأ أساساً لمركز قانوني ولا ينبغي أن تترتب عليه نتائج قانونية يحتم القانون استقرارها.

فالخطأ مدعاة لنشوء المسؤلية القانونية(legal liability) في مواجهة الفاعل ويجب أن تبطل النتائج المترتبة عليه وان كان هناك ضرر فلا بد من أن يجبر تعويضاً وهذا النص بصيغته الحالية يصادم المبادئ والقواعد الشرعية والدستورية والمبادئ العامة في القانون ويعتبر نصاً شاذاً وغريباً على الجسم القانوني عموماً.

خامساً: تنص المادة (١/٨) على ما يلي)يجوز للراهن في حالة نشوء أي نزاع بينه وبين المصرف أن يطلب كتابة وفي مدة لا تزيد عن أسبوع واحد من تاريخ تسلمه للإنذار المنصوص عليه في المادة (١/٥) إحالة النزاع للتحكيم).

وقد صدرت عدة سوابق قضائية عن المحكمة العليا الموقرة تطبيقاً لهذا النص حيث تقرر فيها أن هذا النص قد حجب المحاكم عن نظر المنازعات التي تنشأ بين الراهن والمصرف ومدي علمي فأن أهم تلك السوابق هي قضية محمد زيادة النور /ضد/ بنك الشمال الإسلامي،م ع/ط م/٢٠٠٤/٨٦ حيث أرست: إن هذا القانون قد حجب المحاكم عن فض النزاعات بين الراهن والمصرف...ألخ، وقد استطردت:...من مؤدي ما تقدم أن المحاكم لا تملك حق فض أي نزاع بين الراهن والمصرف، وعليه كان يتعين عدم قبول دعوى الطاعن ابتداءً وشطب الدعوى استناداً إلى عدم اختصاص المحاكم(Non jurisdiction) بالفصل في مثل هذه المنازعات إعمالاً لقانون بيع الأموال المرهونة للمصارف.

وقد سارت معظم الأحكام التالية لهذه السابقة والصادرة عن المحاكم وخاصة المحكمة العليا على هدى تلك السابقة وهذا المنوال غير أني وبالإطلاع على هذه السوابق لم أجد فيها أي إشارة إلى أي نص محدد في قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف، وإنما تتم الإشارة إلى أن هذا القانون قد حجب المحاكم دون الاستناد إلى مادة بعينها في هذا القانون.

وبمراجعة مواد هذا القانون وإعادة قراءتها لا نجد سنداً لما تقرر في هذه السوابق ولا توجد مادة واحدة تنص على منع المحاكم من نظر المنازعات التي تنشأ بين الراهن والمصرف أو تحجبها عن ممارسة دورها الرقابي(observantrole) على التصرفات التي بموجب أحكام هذا القانون،وفضلاً عن ذلك لم أجد أي نص يفهم منه أو يمكن تفسيره على أن الأمر كذلك.

صحيح أن المادة (٤) تنص على أن يطبق هذا القانون بأثر رجعي وصحيح ان المادة (١/٨) تنص على امكانية جواز لجوء الراهن للتحكيم لفض النزاع بينه

والمصرف، إلا أن أياً من هاتين المادتين–أو أي مادة اخرى–لم تنص على عدم اختصاص المحاكم بنظر مثل هذه النزاعات، وقد وردت المادة (١/٨) من القانون مبتدرة بكلمة "يجوز للراهن" وفي تقديري أن كلمة يجوز تحتمل أكثر من المعنى المستقر لها وهي ضد المنع قطعاً، وقد ورد في الصحاح أن اجتاز تعني:سلك، وأجاز له، أي سوغ له ذلك أو مبرر(justification)، وجعل ذلك الأمر مجازاً إلى حاجته أي طريقاً ومسلكاً، وعلى ذلك كل المعاجم اللغوية.

والحال كذلك، فأن هذا القانون قد منح الراهن حقاً إضافياً، وميزه في اقتضاء حقه عن طريق عرض نزاعه مع المصرف على هيئة التحكيم والتي يتم تشكيلها وفقاً لنصوص هذا القانون، ونقول أنها ميزة لأن الأصل في الفصل في الخصومات أنه من اختصاص المحاكم–القضاء– ولا يصار إلى غير ذلك–من تحكيم وغيره– إلا بإتفاق الأطراف على التخلي عن حقهم الدستوري في التقاضي وعقد لواء الفصل في منازعاتهم لهيئة التحكيم.

وبهذا النظر نجد ان قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف لسنة ١٩٩٠م بتعديلاته لم يمنع الراهن أو غيره من اللجوء للقضاء العادي–المحاكم– لفض نزاعه مع المصرف–كما تقرر في السوابق بل على العكس من ذلك ،فقد أجاز له بالإضافة إلى حقه في التقاضي أمام المحاكم–أن يطلب عرض النزاع أمام هيئة التحكيم ابتداءً قبل أن يطرق أبواب المحاكم.

غير انه إذا اختار الراهن طرق باب التحكيم لفض نزاعه مع المصرف، فلا يجوز له أن يطرق أبواب المحاكم إلا لإبطال الحكم الصادر عن هيئة التحكيم وفق القواعد المقررة لذلك .

ومما لاشك فيه أن قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف لسنة ١٩٩٠م قد منح المصارف سلطات وصلاحيات واسعة للتصرف في المال المرهون وفقاً لأحكامه واجراءاته المحددة، ودونما حاجة إلى قضاء من المحكمة إلا أنه وبالرغم من ذلك لم يحجب المحاكم أو يحد من سلطاتها في نظر مثل هذه المنازعات وبالتالي إن إساءة المصرف إستعمال حقه المنصوص عليه في القانون فإن المحاكم لها السلطة والاختصاص في نظر مدى إساءة المصرف في استعمال الحق والآثار التي يمكن أن تترتب أوتبنى عليها، وبالتالي فان هذا الحجب ليس على إطلاقه بمعنى انه للمحاكم أن تتدخل في حالات معينة إذا شاب إجراءات بيع المال المرهون أي عيب أو إذا أساء المصرف استخدام حقه(abuse of power) الممنوح له بموجب ذلك القانون .

سادساً: ورد في سابقة فاطمة بريمة علي /ضد/بنك ايفوري م ع/ط م/٢٠٠٥/٢٢م إن قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف قد حجب المحاكم العادية من فض النزاع بين المصرف والراهن. ولكنه لم يحجب رقابة المحاكم على أعمال الإدارة، فيجوز لصاحب الشأن أن يستأنف أمر البيع إلى أعلى جهة مصرفية وهي محافظ بنك السودان ثم بعد ذلك إذا لم يصل الى قرار يرد ظلامته أن يتقدم بدعوي ادارية وفقاً لنص المادة (٢/٢٠) من قانون القضاء الإداري والدستوري لسنة٢٠٠٥م في مواجهة قرار المحافظ والذي يعتبر قراراً ادارياً جائزاً الطعن في مواجهته.

وفي–تقديرنا المتواضع– ومع كامل احترامنا لهذا الرأي إلا أننا وبالإضافة لما سبق وان ذكرناه فيما يتعلق بحجب المحاكم– نرى انه لا سبيل إلى سلوك طريق الطعن الإداري طعناً في قرارات محافظ بنك السودان وذلك لما يلي من أسباب:

١- إن دعوي الطعن الإداري في الأصل والمبتدأ إنما تصوب نحو إلغاء القرار الإداري الذي يصدر عن جهة الإدارة، ولا يقصد به أي قرار عن جهة الإدارة الأعلى، أي الجهة التي يتظلم أمامها من القرار الصادر.

٢- إن المصارف ليست جهة إدارية ولا سلطة عامة حتى يمكن توصيف تصرفاتها بأنها قرارات إدارية، وتصرفاتها إنما هي أعمال تقوم بها بصفتها شخصية اعتبارية مستقلة، وتسأل عن أعمالها مثلما يسأل أي شخص آخر.

٣- إن سلطة المحافظ إنما هي سلطة إشرافية ورقابية ولا يعتبر المحافظ– ولا يمثل– قمة الهرم الإداري للمصارف فهي ليست تابعة له إدارياً بهذا المعنى الذي ذهبت اليه السابقة المذكورة.

مزايا وفوائد قانون بيع الأموال المرهونة للمصارف:

١. إستيفاء ديون المصارف في اقرب وقت ممكن دون اللجوء إلى إجراءات المحاكم العادية البطيئة والطويلة والتي تؤدي الى تراكم ديون المصارف وبالتالي ضياع حقوق المودعين والمساهمين.

٢. المغزي الاقتصادي(economic purpose) ان يحمي هذا القانون المؤسسات المالية التي تستهدف المصلحة العامة والتي تقوم بحفظ الأموال كودائع للجمهور بأن يكون القانون سياجاً حامياً للاصول الاقتصادية.

٣. المقصد لهذا القانون أن يقوم بحفظ احد المقاصد الكلية.

مرشد الرقابة الشرعية

الأستاذ/حسن جعفر الحفيان
المراقب الشرعي
لبنك فيصل الإسلامي السوداني

تعريف الرقابه الشرعية :

وفقا لما جاء في معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (٢) الصادر عن هيئه المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية و الإسلامية AAOIFI فان الرقابه الشرعية هي فحص مدى التزام البنك بالشريعة في جميع أنشطته, ويشمل الفحص العقود والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات وعقود التأسيس والنظم الأساسية والقوائم المالية والتقارير خاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي والتعاميم ...الخ .

ويحق للمراقب الشرعي الإطلاع الكامل بدون قيود علي جميع السجلات والمعاملات والمعلومات من جميع المصادر بما في ذلك الرجوع الى المستشارين المهنيين وموظفي البنك ذوي الصلة .

ويقوم المراقب الشرعي بتفتيش أعمال المصرف من الناحية الشرعية منفردا أو مع فرق التفتيش الداخلية (حسب ما جاء في المنشور رقم ٢٠٠٩/١٨ الصادر من الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي (بنك السودان المركزي) في ٢ أغسطس ٢٠٠٩ الخاص بتطوير وتفعيل الضبط المؤسسي بالمصارف والمؤسسات المالية .

الهدف من الرقابة الشرعية:

تهدف الرقابة الشرعية إلى التأكد من أن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لا تخالف الشريعة الإسلامية.

مسؤولية الالتزام بالشريعة:

على الرغم من أن هيئة الرقابة الشرعية مسئوله عن تكوين وإبداء الرأي حول إلتزام البنك بالشريعة إلا أن مسؤولية الالتزام بالشريعة تقع على عاتق إدارة البنك . كما يقع على عاتق إدارة البنك أيضا مسؤولية تزويد هيئة الرقابة الشرعية بجميع المعلومات المتعلقة بذلك الالتزام بالإضافة إلى عدم وضع قيود تحد من أداء الرقابة الشرعية لمهامها المبينة في الفقره أعلاه .

مهام الرقابة الشرعية : (ويمثلها المراقب الشرعي):

١. الرد علي استفسارات الجهاز التنفيذي من خلال فتاوى هيئه الرقابه الشرعية .

٢. صياغة إجراءات العمل الفنية بمنظور شرعي .

٣. إعادة هيكلة العقود والمستندات المعروضة وفق ضوابط الشريعة المبينة من الهيئة .

٤. المساهمه في تطوير المنتجات المصرفية بتقديم مقترحات من واقع التدقيق.

٥. إجراء البحوث والدراسات التي تطلبها الهيئة وإدارة البنك، ويتطلب ذلك تعيين باحثين للمساعدة في تنفيذ هذه المهمة ولجمع الفتاوى وتبويبها دوريا ، ولمتابعة الدوريات والنشرات الصادرة ولمتابعة التوصيات والقرارات الصادرة ، عن الندوات والمؤتمرات الفقهية .

٦. المراجعة الميدانية الدورية للعمليات ، لمتابعة الضوابط والتأكد من تطبيقاتها .

٧. علاوة على ما تقدم فإن المراقب الشرعي هو مقرر هيئة الرقابة الشرعية ويحتاج إلي ذلك لسكرتارية تقوم بعمل الآتي :

- تسلم الأسئلة الشرعية وتسليم الردود من وإلى الأقسام التنفيذية .
- تسجيل محاضر الإجتماعات وتنسيق تداول الملفات والمستندات من وإلى المراقب الشرعي .
- أعمال الطباعة والحفظ للقرارات والمستندات الخاصة بالمراقب الشرعي .

إجراءات الرقابة الشرعية :

يجري تخطيط إجراءات الرقابة الشرعية بحيث يتم أداؤها بكفاءة وفعالية ، ويتم تطوير خطه الرقابة بصورة مستمرة وملائمة بحيث تشتمل علي فهم كامل لعمليات البنك من حيث منتجاته وحجم عملياته ومواقعه وفروعه والشركات التابعة له وأقسام تلك الشركات ومواقعها .

ويشتمل التخطيط علي الحصول علي قائمة بجميع الفتاوى والقرارات والإرشادات الصادرة عن هيئه الرقابة الشرعية للبنك .

وتتم إجراءات الرقابة علي أساس المعلومات المبينة أعلاه وتغطي جميع النشاطات والمنتجات والمواقع ما أمكن ذلك .

وعلي ضوء تلك الإجراءات يجب إستبيان ما إذا كان قد تم تنفيذ المعاملات وفقا للمنتجات المعتمدة من قبل الهيئة ،وما إذا تم الإلتزام بجميع الشروط المتعلقة بها أم لا .

ب) تنفيذ إجراءات الرقابه الشرعية وإعداد أوراق العمل ومراجعتها :
يتم في هذه المرحلة تنفيذ جميع إجراءات الرقابه التي يتم تخطيطها مستعينين في ذلك بكوادر يتم تأهيلها من اداره المراجع الداخلية ريثما يتم تعيين مراجعين خاصين بالرقابة الشرعية . وتشمل هذه الإجراءات على ما يلي :

- التأكد من أن البنك ملم بالشريعة وملتزم بتطبيقاتها ومستوف لإجراءات الرقابه التي يتطلبها التأكد من الالتزام بالشريعة .
- مراجعه الاتفاقيات ....الخ
- التحقق من أن المعاملات المبرمجة خلال العام كانت لمنتجات معتمده من قبل هيئه الرقابه الشرعية .
- مراجعه المعلومات والتقارير الأخرى كالتعميم ومحاضر الاجتماعات والتقارير التشغيلية والمالية والسياسات والإجراءات الاخرى ...الخ.
- التشاور والتنسيق مع المستشارين وبخاصة المراجعين الخارجيين .
- مناقشة النتائج مع إدارة البنك .

ج) توثيق وإعداد التقارير :
تقوم هيئه الرقابه الشرعية بتوثيق وإعداد تقرير للمساهمين بناء علي ما تم من عمل ومناقشات .

سابعا : مجالات الرقابة الشرعية :
لا تنحصر مجالات الرقابة الشرعية في المصرف بل يتسع ليشمل أطراف أخرى ، منها :
أ)مجال المراجعة الخارجية : وذلك من خلال إبداء الرأي في الجوانب الشرعية في القوائم المالية للمصرف بالتنسيق بين الهيئة والإدارة .
ب)مجال العملاء : بمزاولات التفسير أو التحكيم الشرعي وذلك في حالات النص علي قيام الهيئة به، بالاتفاق بين المصرف وعملائه .
ج)مجال الملتقيات : وذلك بتمثيل المصرف في المجالات الشرعية في المؤتمرات والندوات و المشاركة في اللقاءات المصرفية الإسلامية، لا يقتصر ذلك علي الموضوعات الشرعية فقط بل يشمل أيضا الموضوعات التي تتطلب تقديم التصور الشرعي في الموضوعات الإدارية المطروحة وكذلك في المجالات التي تتطلب الإجابة على تساؤلات واستيضاحات العملاء والعاملين .

آليات الرقابة الشرعية :
تتم الرقابة الشرعية من خلال عناصر هي :
. التقارير الشرعية الدورية وهي تعطي مصداقية للتقرير السنوي للبنك وكذلك تعطي حجية من خلال مناقشه المساهمين وعملاء البنك
. المراجعة الداخلية .
. العلاقات التعاونية بين إدارة المصرف وهيئة الرقابة الشرعية .

تاسعا : مراحل الرقابة الشرعية :
تمر الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية بثلاث مراحل وهي رقابة سابقة للتنفيذ ورقابة متزامنة مع التنفيذ ورقابة لاحقه للتنفيذ وتفاصيلها كما يلي:
أ)الرقابة السابقة للتنفيذ :
وهذه تتمثل في المشروعات التي تعتزم إدارة المصرف تنفيذها فتقوم الإدارة بتجميع كل ما يتعلق بهذه المشروعات من بيانات ومعلومات ثم تعرضها علي هيئة الرقابة الشرعية لتدلي فيها برأيها قبل إقدام البنك على تنفيذها وإذا ما تبين مخالفاتها لأحكام الشريعة يتم استبعادها أو تعديلها بما يتلاءم مع الأحكام الشرعية .

ب) الرقابة المتزامنة مع التنفيذ :
تتمثل هذه الرقابة في المتابعة الشرعية لأعمال البنك في مراحل التنفيذ المختلفة والتأ كد من إلتزام البنك بالتطبيق الكامل للفتاوى الصادرة وتقوم في نفس الوقت بالتوجيه والتقويم لأي خطأ في الفهم يؤثر علي التنفيذ أو يجعله منحرفاً عن أهدافه وغاياته ، وعادة ما تكون هذه الرقابة لعمليات مستجدة فتقوم بدراستها منذ بدايتها حتى نهايتها حتى تصبح نموذجا يحذى به في ما يتلوها من عمليات مشابه .

ج) الرقابة اللاحقة :
وهذا النوع من الرقابة هو أهم أنواع الرقابة الشرعية إذ أن الرقابة السابقة لاتكون إلا على مشروعات أو أعمال مستجدة لم يسبق للبنك أن مارسها من قبل والرقابة المتزامنة تكون أيضا مع هذه المشروعات والأعمال المتجددة والتي تطبق لأول مرة ويراد وضع نموذج للتطليق ويضمن تحقيق الهدف الشرعي ، أما الرقابة اللاحقة فهي للأعمال العادية والمتكررة سواء كانت خدمية أو استثمارية ، وتتولى الرقابة الشرعية فحصها ومراجعتها للتأكد من أنها نفذت طبقاً للإرشادات والتوجيهات الصادرة عن الهيئة ، وتقوم الرقابة الشرعية بلفت النظر إلى أي نوع من أنواع القصور ظهر أثناء عمليات التنفيذ.

مرشد الرقابة الشرعية :
الحمد لله أنه مضى على ممارسة الصيرفة الإسلامية ما يربو على الثلاثين عاماً والحمد لله أن بنك فيصل الإسلامي السوداني هو الرائد على المستوى المحلي والإقليمي بل العالمي ولعل ذلك ما يجعلنا نحسب ان معظم موظفي هذا البنك على قدر كبير من المعرفة بفقه المعاملات المصرفية ومقتضياتها لصيغ التمويل الإسلامية وإجراءاتها، إلا أن التأكد من إلتزام البنك بمبادئ الشريعة في جميع النشاطات وتقيده بأحكامها في جميع التطبيقات يتطلب تدقيق النظر في سلامة العمليات والتأكد من وجود بعض المستندات وكذلك أهمية تسلسل بعض الإجراءات .

ولما كان ذلك ليس بالأمر السهل على كثير من الموظفين خاصة الجدد كان لزاماً على الرقابة الشرعية إصدار مرشد الرقابة الشرعية تهتدي به فرق المراجعة الداخلية والتفتيش إلي جانب إدارات الاستثمار والإدارة القانونية والنقد الأجنبي وغيرها من إدارات البنك المختصة .

وسوف يكون منهجنا في هذا المرشد هو أن نتعرض لكل أداة من الأدوات أو صيغة من صيغ التمويل ونقوم بتعريفها تعريفا مقتضبا ثم نبين الإجراءات المتطلبة عند التنفيذ .

وأول ما نبدأ به هو بيع المرابحة، ثم بيع السلم، ثم الاستصناع، ثم الإجارة، والوكالة ،ثم المشاركات ،والمضاربات ،ثم عمليات الصرف الأجنبي، وخطابات الضمان .

الاستغفار

دواء وأمان

المعاصي والذنوب من أخطر أمراض القلوب، شؤمها عظيم، وبلاؤها وخيم، وعاقبتها سيئة فما حلّت في ديار إلا أهلكتها، ولا في أمّة إلا أذلّتها، ولا في قلوب إلا أظلمتها. فكم من ذنب طُمست به البصيرة؟ وكم من ذنب حبس به الدعاء وقطع به الرجاء؟ فما من شرٍّ وبلاء إلا بما كسبت أيدي العباد. قال تعالى: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) (الروم: ٤١)..

فالذنوب حجاب بين العبد وربه، وقد أرشدنا الله سبحانه وتعالى إلى أنه باب مفتوح لعباده المذنبين المستغفرين: (وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا) النساء: ١١٠.

إنه الاستغفار: سبب الخيرات والبركات (فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا × يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا × وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا) نوح:١٠، ١٢

إنّه الاستغفار: طريق النجاة وملاذ الإنسان حين تحيط به الخطيئات، إنه أمان المؤمنين الطائعين، وأمان المذنبين الخائفين المستغفرين. يقول عليّ رضي الله عنه: «كان لنا في الأرض أمانان من عذاب الله، وقد رُفع أحدهما وبقي الآخر فتمسّكوا به. أما الأمان الذي رفع فهو رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وأما الأمان الباقي فهو الاستغفار، والله تعالى يقول: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ) (الأنفال: ٣٣).

والمسلم مهما حاول أن يبتعد عن المعاصي والذنوب، فلا ينفك إلا أن يلمّ بإثم أو ذنب، أو خطأ أو زلة. فما من إنسان إلا وهو خطّاء، والمعاصي كما قيل سلسلة في عنق العاصي لا يفكّه منها إلا الاستغفار والتوبة.

وإن القلوب تصدأ كما الحديد وجلاؤها الاستغفار. وإن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الذي غُفر له من ذنبه ما تقدم وما تأخر، كان سيّد المستغفرين، يُكثر من الاستغفار في الليل والنهار، في الصلوات ووراء الصلوات، وفي سائر الأوقات، فقد روى مسلم عن الأغرّ المُزني رضي الله عنه أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال: «إنه ليع ان على قلبي، وإني لأستغفر الله في كلّ يوم مائة مرة».

كما كان – صلى الله عليه وسلم –يرغب في الإكثار من الاستغفار لشدّة حاجة العبد إليه في الآخرة. فعن عبد الله بن بسر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: «طوبى لمن وجد في صحيفته استغفاراً كثيراً».

وبيّن لنا – صلى الله عليه وسلم – أن كثرة الاستغفار تفرّج الهموم وتخرج من الضيق، وتسهل الرزق. فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: «مَن لَزِم الاستغفار جعل الله له من كلّ هَمٍّ فَرَجاً ومن كلّ ضيق مَخْرجاً ورزقه من حيث لا يحتسب».

فالذنوب داء والاستغفار دواؤها، فهذا الربيع بن خيثم يسأل أصحابه: أتدرون ما الداء والدواء والشفاء؟ قالوا: لا، قال: الداء الذنوب، والدواء الاستغفار، والشفاء أن تتوب ثم لا تعود.

نعم إن حياة القلب بالذكر والاستغفار والتوبة والإنابة وترك الذنوب، والقلب إذا استنار بنور الطاعة أقبلت إليه وفود الخيرات، وإذا أظلم القلب بظلمة المعاصي والذنوب أقبلت إليه سحائب الشر والبلاء.

ويقول الحسن: أكثروا من الاستغفار في بيوتكم، وعلى موائدكم، وفي طرقكم، وفي أسواقكم، وفي مجالسكم فإنكم لا تدرون متى تنزل المغفرة. وقال عليّ رضي الله عنه: «عجبتُ لمن يقنَط ومعه الاستغفار».

وإنّ الاستغفار المطلوب هو ما قُرن به ترك الإصرار، فالاستغفار باللسان دون إقلاع عن الذنب إنما هو توبة الكذابين! فالاستغفار مع الإصرار تهاون؛ إذ ليس من الغريب أن يُذنب العبد، ولكن الغريب أن يتمادى في عصيانه وذنوبه، ويتغافل عن توبته واستغفاره قال تعالى: (وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ) آل عمران: ١٣٥.

وقد قيل: لا صغيرة مع إصرار، ولا كبيرة مع استغفار. يقول ابن سيرين: «والله لا أبكي على ذنب أذنبته، ولكني أبكي على ذنب كنت أحسبه هيّناً وهو عند الله عظيم» فالذنب كلّما استعظمه العبد المسلم من نفسه صغر عند الله وكلما استصغره كبر عند الله تعالى. وفي ذلك يقول ابن مسعود رضي الله عنه: «إن المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبل يخاف أن يقع عليه، وإن الفاجر يرى ذنوبه كذُباب مَرّ على أنفه فطار».

أخي المسلم أختي المسلمة:

هيا بنا إلى ماء التوبة والاستغفار، نغسل الذنوب، ونطهر القلوب، ونرفع أيدينا لعلاّم الغيوب وستّار العيوب، وغفّار الذنوب، فالذنوب أثقلت كواهلنا، وأوجعت قلوبنا. لنتضرع إليه ونذرف الدموع، فأنين المذنبين المستغفرين أحَب إليه من وجل المسبِّحين المغرورين. وإن ذنوبنا مهما عَظُمت فإنّ عفو الله ومغفرته أعظم وأوسع. ينادي عباده إلى ساحة عفوه ومغفرته ورحمته وما أجمله من نداء: «يا ابن آدم إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي. يا ابن آدم لو بلغت ذنوبك عنان السماء ثم استغفرتني غفرت لك. يا ابن آدم إنك لو أتيتني بقراب الأرض خطايا ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً لأتيتك بقرابها مغفرة».

فما أكرمك وما أرحمك يا ربنا! نواجهك بالذنوب والمعاصي، وتقابلنا بالعفو والصفح والرحمة والمغفرة، فما أضعف نفوسنا وما أسوأ حالنا، وما أعظم جهلنا؟!

فلنستيقظْ من غفلتنا، ولننفضْ عن كواهلنا تراب زلاّتنا وذنوبنا. ولنقف في محراب التعبّد في ظلمة الليالي نستغفر ربنا من سوء الفعال ونقول:

(رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ) آل عمران: ١٩٣.

شركة التأمين الإسلامية المحدودة
ISLAMIC ANSURANCE CO.LTD. (SUDAN)

زرعت في السودان

وتم حصادها في كل أرجاء العالم

شركة التأمين الإسلامية المحدودة إحدى الشركات التابعة لبنك فيصل الإسلامي السوداني
المكتب الرئيسي : الخرطوم - مبنى رئاسة الشركة - شارع علي عبد اللطيف
ص - ب ٢٧٧٦ هاتف : ٨٣٧٧٠٥٠٧ - ٨٣٧٧١٧٥١ - ٨٣٧٨١٥٥٦ فاكس : ٨٣٧٧٨٩٥٩

بنك فيصل الاسلامي السوداني
Faisal Islamic Bank (SUDAN)
نحن الرواد

36 عاماً في
ريادة المصارف الإسلامية

البنك الأول على المصارف العربية في متوسط العائد على حقوق المساهمين

www.fibsudan.com

مركز الفيحاء التجاري ـ شارع علي عبد اللطيف ـ الخرطوم ـ السودان – ص.ب: ١٠١٤٣ الخرطوم –تلكس: ٢٢٥١٩ – ٢٢١٦٣ – فاكس: ٧٧١٧١٤
هاتف: ٧٨٠١٩٣ ١٨٣ ٢٤٩+ – ٧٧٨٧٢٧ / ٧٧٥٠٨٧ / ٧٧٧٠٨١ / ٧٤١٣٢٦ – إسوفت: FISBSDKH / بريد إلكتروني: fibsudan@fibsudan.com

رقم الإيداع: 346 / 2012